تمويل وتطبيع..



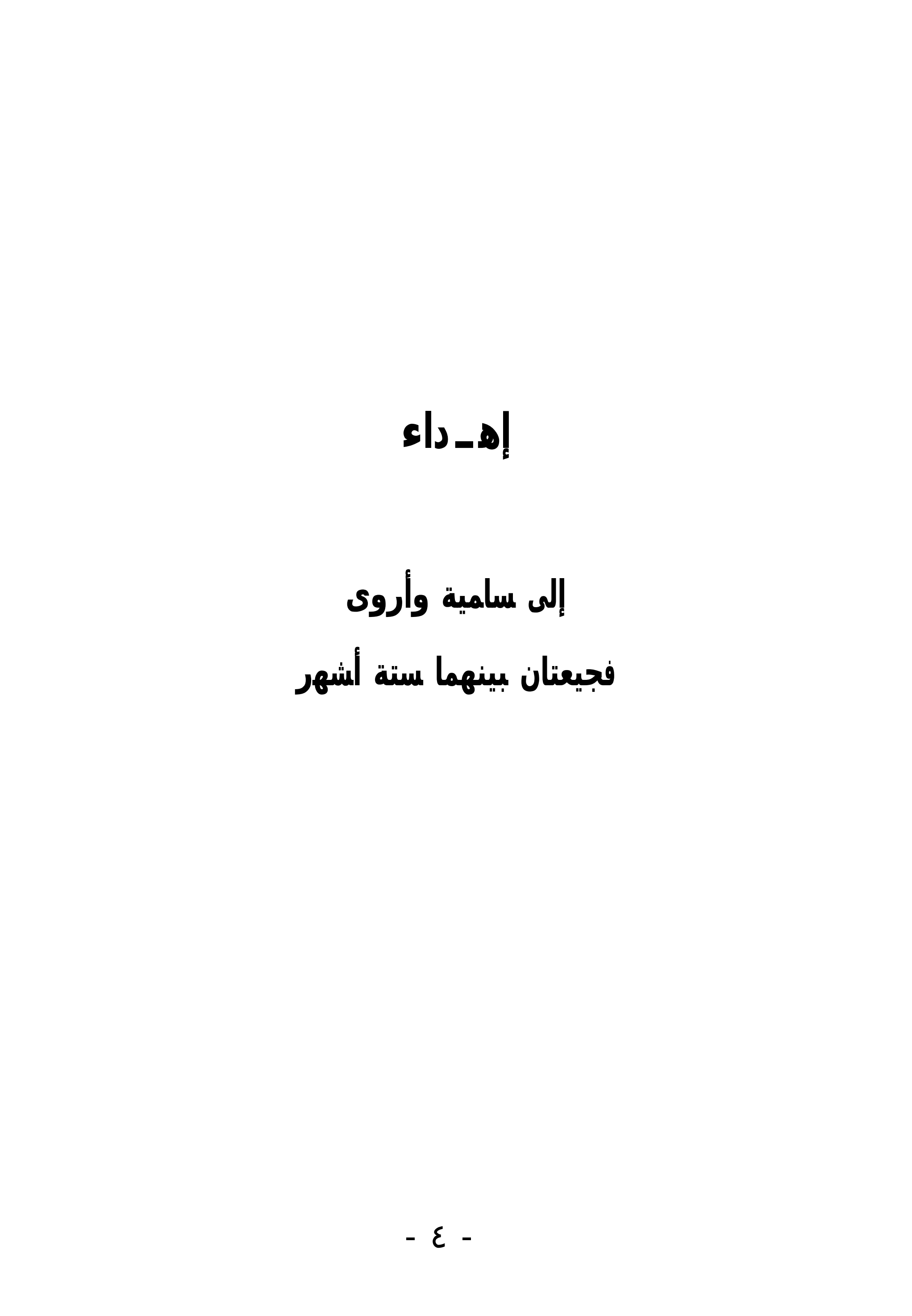
سناء المصري

تمويل وتطبيع

قصة الجمعيات غير الحكومية

سناء المصري

فهرس



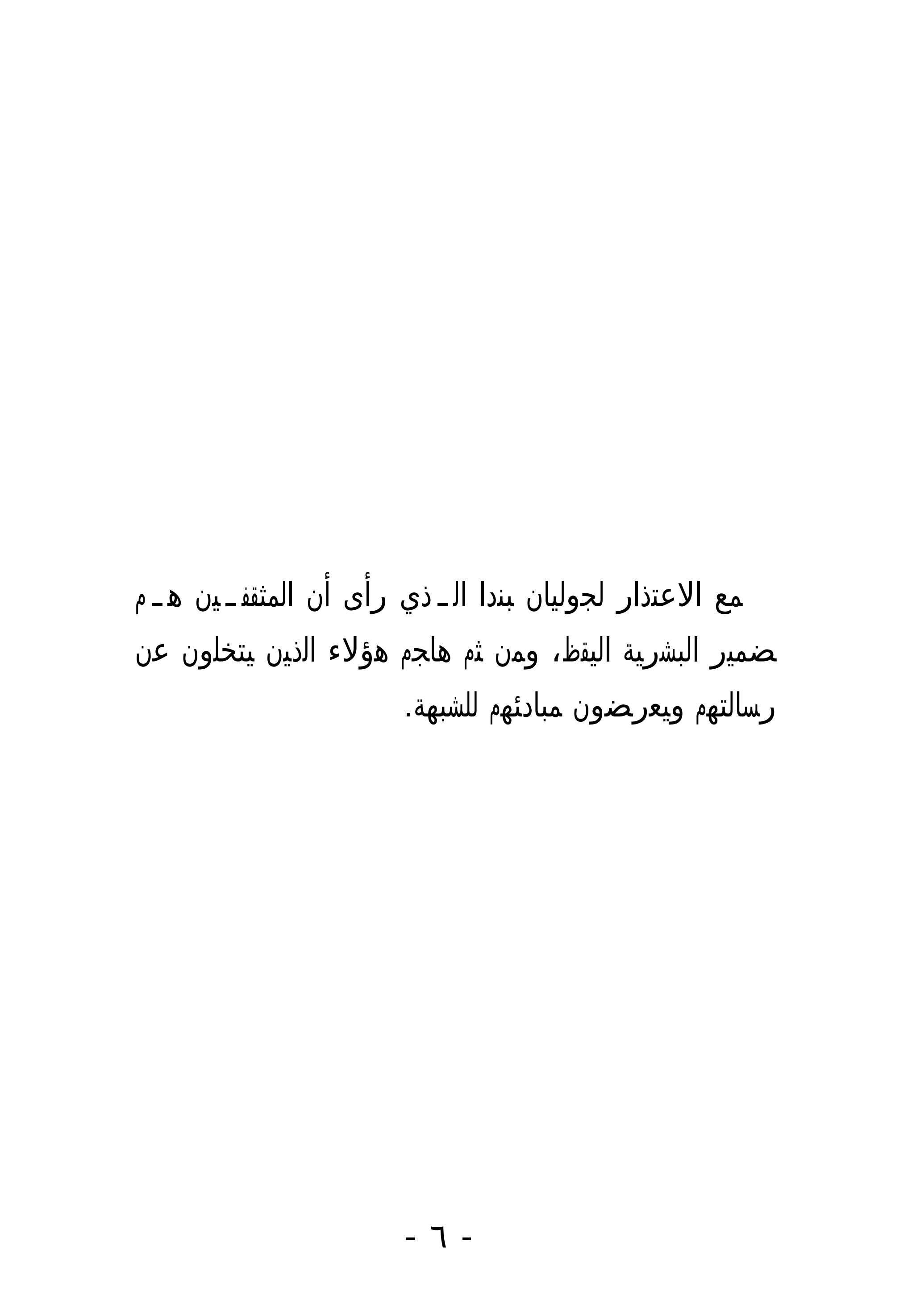
إهــداء

إلى سامية وأروى

فجيعتان بينهما ستة أشهر

الفصل الأول

خيانة المثقفين



مع الاعتذار لجوليان بندا الـذي رأى أن المثقفـين هـم ضمير البشرية اليقظ، ومن ثم هاجم هؤلاء الذين يتخلون عن رسالتهم ويعرضون مبادئهم للشبهة.

أصبح من الشائع الآن الحـديث عـن المنظمـات غيـر الحكومية، فهي كثيرة ومتنوعة وتتعـدد مسـمياتها.. **منهـا جمعيات** تعمل في مجال حقوق الإنسان وتحصر نشاطها في بث الأخبار إلى الخارج عبر أجهزة الفاكس، ولذلك يسـميها البعض منظمات "الفاكس والطيران".

ومنها جمعيات تعيش دور الطليعـة القـديم فـي أسـوأ أثوابه... وهو ثوب التلقين المباشر لنصوص القانون، وتدعى بناء على ذلك، أن مهمتها رفع الـوعي القـانوني للنـاس.. وبالطبع فإن أغلب العاملين في تلك الجمعيات محامون كانوا يشكون البطالة وصعوبة الحياة حتى الأمـس القريـب، ثـم "اصطفتهم" العناية الإلهية ليكونوا رسلَ رفع الوعي القانوني للناس ولهم الأجر والثواب من المنح والتمويلات...

جمعيات ثالثة تقوم بدور المرابي القديم في تسليف الفقراء ملاليما لا تحل أي مشكلة مادية بقدر ما تضـاعف الـديون

وتثقل كاهل المعوزين بمشاكل إضافية ونسبة فوائد إضـافية تصل إلى ١٨ ٪، ١٩ ٪ من أصل القرض..

جمعيات رابعة تتحدث باسم بناء الديمقراطيـة ومراقبـة الانتخابات وتقديم التقارير السياسية الدقيقـة لحـامي حمـى الديمقراطية الأعظم في أمريكـا والمعنيـين بـالأمر فـي المنظمات الأوروبية. **جمعيات خامسة** تقصر نشـاطها فـي الدوائر العمالية وتراقـب انتخابـاتهم ونقابـاتهم وقـوانينهم ونواياهم العلنية والسرية، وتتحدث عـن الخصخصـة ومـا يناسبها من خصخصة النقابات وتفتيت الاتحاد العام وتكـوين ما يسمى بالنقابات الموازية...

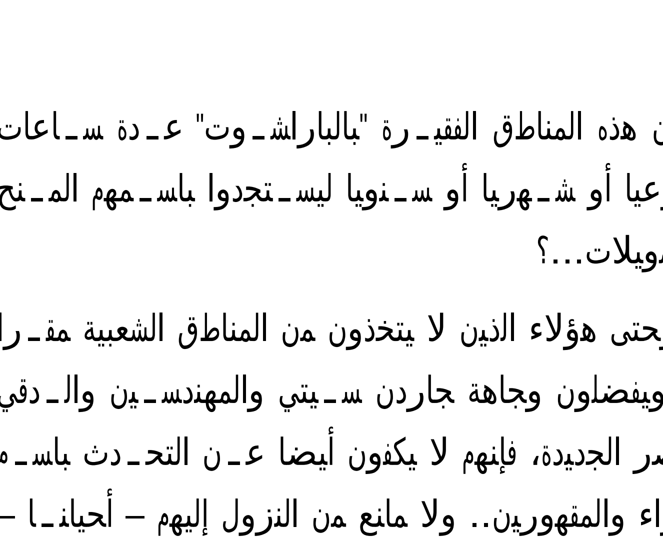
جمعيات سادسة ترفع شعار الدفاع عـن الأقبـاط باسـم الوحدة الوطنية، وتسارع إلى تكبير الحـوادث وتضـخيمها وطلب الحماية من الخارج للأقباط المضطهدين في وطنهم...

وباسم الأقليات المضطهدة أيضا بدأت بعـض المراكـز تتحدث عن حقوق النُوبة الضائعة.. والظلـم الواقـع علـى النوبيين...

ومن الجمعيات غير الحكومية من يتفرغ لشئون المـرأة

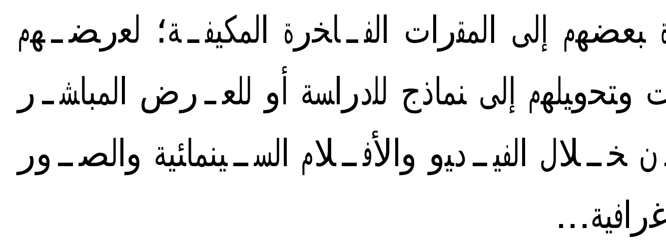
ويعزف على وتر قانون الأحوال الشخصية والعادات الباليـة في خطب متكررة ومؤتمرات متتالية بالداخل والخارج...

حتى **الفن** لم يسلم من الاستخدام في سوق **الجمعيات غير الحكومية** وتكونت **جمعيات للفيديو آرت** وأخرى **للسينمائيات وورش مسرحية** تعمل جميعهـا بتمويـل أجنبـي وتنـتج مشروعات تناسب ذوق الممول بالطبع... ولذلك فقد صارت كلمة التمويل هي الكلمة السحرية لاختراق تقوقعـات شـلل المثقفين وعاطلي السياسة ومن بقي من مخلفـات النضـال الغابر. وبفضل تلك الكلمة السحرية – التمويـل – تكونـت خلال السنوات الخمس الأخيـرة زحمـة الجمعيـات غيـر الحكومية، أو كما يسـميها الـبعض للاختصـار والخـداع "المنظمات الأهلية" حتى توحي بعلاقتها بالأهل على طريقـة المثل الشعبي القائل (لقد أصبحنا أهلا) ولكن هـل صـحيح أن البسطاء من الناس وتلك الجمعيات التـي تكونـت علـى السطح أهل وأقارب...؟ هل مجرد افتتاح مكاتب لبعضها في مناطق شعبية (بولاق الدكرور – أرض اللواء، دار السلام – منشية ناصر – المعتمدية) كافٍ لجعلها تتحدث باسم النـاس على الموائد الدولية..؟ هل يكفي أن ينزلـوا علـى رءوس



سكان هذه المناطق الفقيرة "بالباراشوت" عدة ساعات أسبوعيا أو شهريا أو سنويا ليستجدوا باسمهم المنح والتمويلات...؟

وحتى هؤلاء الذين لا يتخذون من المناطق الشعبية مقرا لهم ويفضلون وجاهة جاردن سيتي والمهندسين والدقي ومصر الجديدة، فإنهم لا يكفون أيضا عن التحدث باسم الفقراء والمقهورين.. ولا مانع من النزول إليهم – أحيانا – ودعوة بعضهم إلى المقرات الفاخرة المكيفة؛ لعرضهم كحالات وتحويلهم إلى نماذج للدراسة أو للعرض المباشر أو من خلال الفيديو والأفلام السينمائية والصور الفوتوغرافية...



ويجد الإنسان – الذي فقد إنسانيته على أيديهم وتحول إلى مجرد حالة – نفسه عاريا فجأة أمام الأجانب والأغراب يعرض عليهم بؤسه وفقره وتتحول جراحه المعنوية العميقة إلى سلعة تقبلها الأيدي الناعمة، وبقدر نعومة الأيدي بقدر ما تكون شدة وطأتهم عليهم...

لقد صدمني مشهد سيدة رتبت معها إحدى الجمعيات أمر الحضور إلى المقر مع أخريات ليعرضن تجربتهن في

التعامل مع الجمعية أمام بعض الزائرين.. وفجأة بكت تلـك السيدة ولعنت الزمن الذي جعلها تقف هذا الموقـف ليشـاهد الآخرون عورتها.. فالفقر عورة لدى الفقراء يدارونـه عـن الغرباء وينكرونه عن المحيطين بهم بكرامة وإباء شـديدين لا يعرفهما أغنياء الجمعيات غير الحكومية الذين يتسـولون منحا وتمويلات...

وظلت دموع هذه السيدة تدور في مخيلتي كتجسيد حارق لفكرة تحول فقر الفقراء إلى سلعة يعرضها العـاملون فـي الجمعيات غير الحكومية ويتاجرون بها ويقبضون ثمنها منحا هائلة ومرتبات تتعدى آلاف الجنيهـات، وسـيارات وشـققا فاخرة وسفرا إلى الخارج وإقامة في فنادق خمسة نجوم.. كل ذلك لقاء الحديث عن الفقراء في المحافل الدولية وعرضـهم على موائد الأغنياء لأنهم الطبق المفضل، بـل هـم الطبـق الوحيد الذي تغوص فيه أيديهم جميعا...

* * *

ومع تزايد المنظمات المسماة خطأ بالجمعيـات الأهليـة تتزايد الاجتماعات والندوات والمـؤتمرات الباذخـة التـي أصبحت مجال استعراض الوجود والنفـوذ وبالتـالي حقـل

للتنافس الاستعراضي... ولا يكاد يمر شهر إلا ونجد مؤتمرا يعقد بأحد الفنادق الفاخرة لمناقشة قضايا الفقـراء، أو نـدوة أو ورشة عمل تعقد في أحد المراكز مع إضفاء طابع البـذخ والإسراف على الطعام المقدم للضيوف من نشـطاء حقـوق الإنسان. فهنيئا للفقراء حينما يأكل الأغنياء علـى أجسـادهم ويلهون بذكرهم في لقاءات عابرة. وأصبح حجم الإنفاق على تلك اللقاءات يستنزف نسبة كبيرة من ميزانيـات الجمعيـات الممولة من الخارج... ومنها ذلك المؤتمر الذي عقـد فـي الفترة من ١٧ – ١٩ مايو ١٩٩٧ م بالقاهرة تحـت رعايـة صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود الذي يعمل عادة (بتأييد ودعم متواصل من خـادم الحـرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيـز آل سـعود وأصـحاب الجلالة والسمو رؤساء الدول العربية في الخلـيج). الـذين يعملون بدورهم بتأييد دعم صديقهم الأعظـم حـامي حمـى البيت الأبيض بواشنطن. وبعد أن قام "سمو الأمير" بتأجيـل المؤتمر عدة مرات قبل هذا التاريخ بسـبب (تـأخر بعـض

المنظمات التي أبدت استعدادها للمشاركة في تمويل المؤتمر من الانتهاء من إجراءاتها المالية والإدارية.) (*)

وبعد أن "دفعت" المنظمات الممولة "عقد المؤتمر في فندق سميراميس انتر كونتنتال لمدة ثلاثة أيام كانوا يضاهون ليالي ألف ليلة وليلة في البذخ و"الفخفخة" في قاعات:

"هارون الرشيد، النيل الأبـيض والنيـل الأزرق وقاعـة كهرمانة ومرجانة" أما "الورك شـوب" ورش العمـل فقـد خصصت لها قاعات ثلاث أخرى هي "الجريل – نفرتيتي – بابليون".

وكما مثلت الست قاعات التاريخ والجغرافيا والفانتازيـا، مثل الحضور اتجاهات شتى في محاولة لجمع الشامي علـى المغربي والعربي على الأعجمـي واليسـار علـى اليمـين والإسلامي على المسيحي والأهلي علـى الحكـومي علـى المعارض على المفاوض...

(*) المظلة / نشرة فصلية تصدر عن لجنة متابعة مؤتمر التنظيمـات الأهلية العربية / العدد التاسع يناير [....] / الصفحة الأخيرة لماذا تأجل انعقاد المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية.

وكان بالفعل "مولدا" كبيرا للجمعيات الأهلية تحت العباءة السعودية وصاحبها أمير الأمراء ممثل آل سعود في المنطقة، وبرغم اتساع القاعات والملاعب وأناقتها المفرطة فقد تعالى ضجيج "الصفوة" الآتية من كل فج عميق وتـلألأت زينـات "النسويات" وعطورهن.. وكثرت الاستراحات بين الجلسـات غير الطويلة، وكانت كميات الطعام فيها تكفي لإشباع نصف سكان القاهرة لو تحركت الموائد قليلا وتحايلات على جـيش الأمن "السكيورتي" وخرجـت إلـى ميـدان التحريـر فـي استعراض باذخ للأنواع والأشكال... (*)

على أية حال فالطعام لم يذهب بعيدا، حيث قام المثقفـون "نواب الشعب" بالتهامه والعبث بما تبقى منه بعد أن أصابتهم التخمة... وكان المتحدثون حسب البرنامج يمثلون الحكومـة المصرية ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات التمويل الدوليـة

(*) كانت هناك حافلات مكوكية لنقل الضيوف بين فنادق سـميراميس انتركونتننتال وسفير وبيراميزا / وأقيم حفل الاستقبال حول حمـام السباحة بفندق سميراميس.

بالإضافة إلى ممثلي الجمعيات غير الحكومية... (**)

ويلاحظ على هذا المـؤتمر وجـود الجمعيـات الأهليـة الإسلامية التي تقاطع المؤتمرات الأخرى ومنها: - الجمعية الشرعية – مصر.

جمعية الإمام علي بن أبي طالب – لبنان

هيئة الإغاثة الإسلامية – السعودية

هيئة الأعمال الخيرية – الإمارات

والأمانة العامة للأوقاف بالكويت..

تحدث ممثل الجمعية الشرعية عن مصادر دخلهـم مـن الزكاة ومن تبرعات الأخوة في مصر والبلاد العربية وكافـة أنحاء العالم، خصوصا في شهر رمضان الذي تفـيض فيـه

(**) المؤسسات المانحة للمؤتمر الثاني للمنظمات الأهليـة العربيـة: برنامج الأمم المتحدة الإنمـائي UNDP اليونيسـيف / الاتحـاد الأوروبي / مؤسسة موت الولايات المتحدة الأمريكيـة / وكالـة التعاون الألمانية GTZ/ البنك الدولي / مركز البحـوث للتنميـة الدولية (كندا) IDRC

أموال الزكاة – ربما تصل إلى نصف مليون جنيـه يوميـا بمعدل خمسة عشر مليونا خلال الشهر – وتقـوم الجمعيـة بتوزيعها بمعرفتها. وهنا تنفجر علامات استفهام كثيرة حول من يراقب إنفاق تلك الأموال...؟ وأين تصب في ظل علاقة الجمعية الشرعية بالجماعات الإسلامية؟ وما حقيقة دورها في تمويل أنشطة مثل تلك الجماعات خصوصا إذا عرفنا أن:

(الجمعيات الإسلامية في مصر تشكل نسـبة ٣٤ ٪ مـن إجمالي الجمعيات عام ١٩٩٠ م، بل إنها تبلغ فـي بعـض المجتمعات المحلية نسبة ٥١ ٪) (*) وأن (حصـيلة الزكـاة الموجهة من خلال ثلاثة آلاف مسجد، قد بلغت عـام ١٩٨٩ حوالي ٥ ملايين دولار) (**).

أما بقية المساجد والزوايا التي تبلغ أضعاف هذا العـدد – ربما عشرة مرات – فلا يوجد حصر لها، وبالتالي لا أحـد

(*) د. أماني قنديل / المجتمع المدني في العـالم العربـي / دراسـة للجمعيات الأهلية العربيـة ص ٢٩ Civicus منظمـة التحـالف العالمي لمشاركة المواطن ١٩٩٤ م.

(**) أماني قنديل – نفس المصدر.

يعلم حقيقة التدفقات المالية المنصبة في خـزائن الجمعيـات الإسلامية، مع العلم أن الزكاة مجرد مصدر هامشي وضئيل بالنسبة لمصادر الدخل الأخـرى السـرية والعلنيـة لتلـك الجمعيات المتضخمة. وتحدث – في نفس الجلسة – إسلامي آخر من الأردن عن حملة التبرع من أجل القدس التي قامت بها الجمعيات الإسلامية ثم لم يحدثنا عن وجوه إنفـاق تلـك الملايين، وربما لاقت نفس مصير أموال حملة جمع التبـرع لأنقاذ أفغانستان وحملة التضامن مـع البوسـنة والهرسـك وغيرها من الحملات التي قامت بهـا الجمعيـات الأهليـة الإسلامية في ظل الخطاب الإسلامي المتشدد.. هذا بخـلاف التمويل المباشر الآتي من السعودية والبلاد الأخرى... ويرى البعض أن الجمعيات الأهلية الإسلامية هي التي فتحت بـاب التمويل الخارجي، خصوصا في السبعينات والثمانينـات... وأن انتشارها الواسع كان بدعم تلـك الأمـوال الخارجيـة ونفوذها...

*   *   *

على الجانب الآخر نجد نشاط الجمعيات المسيحية الأهلية في ازدياد أيضا، وفي إحصائية عام ١٩٩٠ م بلغـت نسـبة

الجمعيات المسيحية حوالي ٩ ٪ من إجمالي الجمعيات الأهلية العاملة في مصر، ومن أبرزها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وجمعية الصعيد التي يأتي الجزء الأكبر من تمويلها حسب شهادة أحد العاملين بها من (شركاء لجمعية الصعيد بالخارج بأوروبا وكندا من الهيئات غير الحكومية الممولة) [*] وإذا كانت الجمعيات الأهلية ذات السمة الدينية (إسلامية – مسيحية) تبلغ حوالي ٤٣ ٪ من إجمالي الجمعيات الأهلية وإجمالي عددها قدر بحوالي ٥٢٨ و١٣ جمعية، فإن نسبة كبيرة منها أيضا تصنف تحت بند جمعيات العمل الخيري التقليدي التابع لوزارة الشئون الاجتماعية، وقد تقلص نشاط هذه الجمعيات مع مرور الزمن وأصبحت مجرد أماكن باردة وأسماء قديمة تستقطع نسبة روتينية من ميزانية المعونات الخارجية الرسمية...

---

[*] ورقة نادر حسن واصف – جمعية الصعيد للتربية والتنمية / ورشة عمل المنظمات الأهلية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ٢٢ – ٢٤ أكتوبر ١٩٩٤ بفندق المريديان / مركز البحوث العربية بالقاهرة / لجنة الأمم المتحدة.

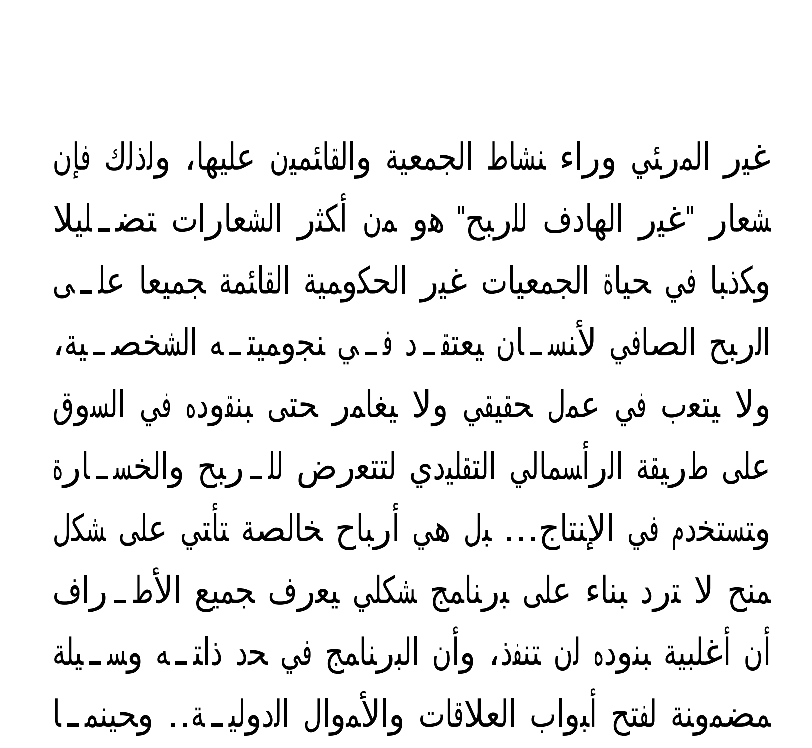
وفي السنوات الأخيرة بدأت نسبة قليلة من الجمعيات غير الحكومية ذات الطابع المختلف تتواجد وتملأ الدنيا ضـجيجا وتطالب بدور أكبر للجمعيات الأهلية، بل إن بعضهم يسميها **القطاع الثالث** بعد القطاع الحكـومي الرسـمي، والقطـاع الرأسمالي الخاص، وبهذا يضعها أنصارها والعاملون فيهـا في المرتبة الثالثة لموازين القوى الاجتماعية... وقد تحـايلوا على المصاعب القانونية باكتشاف ثغـرة الجمعيـات غيـر الحكومية "شركة مدنية غير هادفة للربح"..

وبرغم أن معظم الجمعيات الوليدة تكونت في ظـل حلـم الثراء والصعود الاجتماعي الذي يراود أصحابها ويملـؤهم نشاطا وحيوية، فإنهم يصرون على رفع شعار "غير الهادفـة للربح" من باب التحايل على القانون والتحايل علـى عقـول البسطاء من الناس.

والتغيرات السريعة التي طرأت على العاملين فـي هـذا المجال تؤكد ذلك، بل إن الكثيرين منهم قد سعوا للعمل فـي جمعيات حقوق الإنسان من بـاب البحـث عـن وظيفـة.. وبعضهم ينتظر تلك الوظيفة كمكافأة على اشتغاله بالسياسـة في الجامعة.. خصوصا بعد أن تضخم لديه الإحساس بالتميز

عن بقية خلق ا   من زملائه الطلاب، ومن ثم يسـعى إلـى ترجمة هذا التميز بالالتصاق بوظيفة تضمن له التعالي مدى الحياة وتفتح أمامه الأبواب المغلقة..!!

ويرى شغيلة العمل السياسي الصغار – الأنفار المخلصون الذين يخرجون من المولد بلا حمـص دائمـا – أن رشـوة التوظيف في جمعيات حقوق الإنسان يلوح بها في صـراحة للموعودين فقط من الأقارب والمعارف والمتسلقين، وأن آلة الإفساد تدور بشدة في القاعدة كما في القمـة باسـم الـولاء والطاعة الحزبيين لفكر الحزب المتلون حسـب الظـروف. وليس سرا أن بعض أحزاب اليسار قد انتقلت من صـفوف المعارضة الراديكالية إلى صفوف الجمعيات غير الحكوميـة المتحالفة مع أعداء الأمس القريب بسهولة لم تكن متوقعـة.. وفي كل الحالات فإن الطموح الشخصي والرغبة في الـربح والغنى والصعود الاجتماعي أو حتى النجوميـة الشخصـية تكون حجر الزاوية للمنخرطين في هذا الوسـط.. وآليـات العمل المحموم في سباق العلاقات الدولية تنتخـب الأكثـر طموحا والأكثر قدرة على الدخول فـي الممـرات السـرية للتشابك الدولي... ويظل الربح المادي والمعنوي هو المحرك



غير المرئي وراء نشاط الجمعية والقائمين عليها، ولذلك فإن شعار "غير الهادف للربح" هو من أكثر الشعارات تضليلا وكذبا في حياة الجمعيات غير الحكومية القائمة جميعا على الربح الصافي لأنسان يعتقد في نجوميته الشخصية، ولا يتعب في عمل حقيقي ولا يغامر حتى بنقوده في السوق على طريقة الرأسمالي التقليدي لتتعرض للربح والخسارة وتستخدم في الإنتاج... بل هي أرباح خالصة تأتي على شكل منح لا ترد بناء على برنامج شكلي يعرف جميع الأطراف أن أغلبية بنوده لن تنفذ، وأن البرنامج في حد ذاته وسيلة مضمونة لفتح أبواب العلاقات والأموال الدولية.. وحينما حاولت الحكومة تضييق حريتهم بفرض شرط أن تكون وزارة الخارجية رقيبا على المنح والتمويلات الآتية باسم الجمعيات غير الحكومية، فقد تحايلوا على تلك العقبة أيضا باستخدام أسمائهم الشخصية لتلقي التمويل مما يحقق فائدة مزدوجة لصاحب الجمعية ومديرها ويخلصه من الرقابة الحكومية...

ومع ذلك يفضل بعضهم الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع وزارة الخارجية لأنها البوابة الكبرى للهيمنة على ميزانيات

المعونات الرسمية بموجب الاتفاق الذي وقعته (هيئة المعونة الأمريكية عام ١٩٩١ لدعم المنظمات التطوعيـة الخاصـة، تتضمن تمويل حجمه ٢٠ مليون دولار) (*) وكانت قبل ذلك قد تبنت مشروعا ثلاثي المراحل يبدأ من عام ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٠ م (يوجه لدعم المنظمات العاملة في مجـال التنميـة المحلية بحجم تمويل ١٥ مليون دولار.) (**)

وهذا (المشروع ثلاثي المراحـل الـذي تبنتـه المعونـة الأمريكية، قد استفاد منه ٢٠١٩ جمعية أهلية.. واتجه وفقـا لعدد الجمعيات المستفيدة نحو مشروعات الأسر المنتجة ثـم تنظيم الأسرة يليها مراكز التدريب والتأهيل) (***)

وكذلك تعقد المعونة الكندية (سيدا) اتفاقات مع الحكومـة المصرية، بالإضافة إلى الاتحـاد الأوروبـي وغيـره مـن

(*) أماني قنديل: المجتمع المدني في العالم العربي، دراسته للجمعيات الأهلية العربية Civicug منظمة التحـالف العـالمي لمشـاركة المواطن.

(**) أماني قنديل: المصدر السابق ص ٥١.

(***) أماني قنديل: نفس المصدر.

الجهات الدولية، فيأتي المال الدولي هنا عبر مظلة الحكومة المصرية ويمر بوزارتي الخارجية والشئون الاجتماعية لتستفيد منه الجمعيات المسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية والتي تحافظ على علاقتها بالجهات الرسمية...

أما الجمعيات الأخرى التي تفضل الابتعاد عن المنح الرسمية وتؤثر الطريق الشخصي جدا للشركة المدنية "غير الهادفة للربح" شكلا لا مضمونا، فإن تمويل مشاريعها يأتي عبر طرق خاصة لتضمن الابتعاد حتى عن المحاسبة المالية للجهاز المركزي للمحاسبات أو أية أجهزة أخرى.

وفي الوقت الذي يضغطون فيه داخليا وخارجيا لإلغاء القانون ٣٢ لسنة ٦٤ المقيد لحق تكوين الجمعيات، لأنهم يريدون حرية السوق المطلقة في الاقتصاد كما في الجمعيات.. فإنهم يعرفون في نفس الوقت كيف يخترقون القانون ويجعلونه كالغربال المشدود... والحكومة تعرف أنهم يخترقونه وتتغاضى عن ذلك بمحض إرادتها لترضى الدول الأجنبية من ناحية، وتجعل "النشطاء" ينخرطون في سباق تكوين الجمعيات وينغمسون في شباك العلاقات الدولية واستجلاب المال، ويغرقون في وهم العمل العام، بينما تقبض

هي على أطراف اللعبة.. فإذا ما خرج أحدهم عـن الإطـار المرسوم بـادرت باسـتخدام حـق الإغـلاق والمصـادرة أو التضييق عليهم.. فهي لعبة متعـددة المسـتويات داخليـا وخارجيا يلعبها الجميع بوضوح ومكاشفة معه محاولة كـل طرف فيها انتزاع أقصى ما يمكن من الأطراف الأخرى...

إذا فتلك الموافقة الضمنية من الدولة هي موافقة على نوع معين من العمل العام غير المقلق لها على الإطلاق، بل يكون مطلوبا في كثير من الأحيان لتجميل وجهها الديكتاتوري أمام الخارج، ولامتصاص احتمالات المعارضـة التـي يمكـن أن تتكون في الداخل.. وما أسعد الحكومة بتسريح هذا القطيع السياسي الذي كان مقلقا لها في الماضـي القريـب لجمـع المعونات والمنح من الخارج، وإغراقه فـي وهـم الثـروة والصعود الاجتماعي... وإذا ظنت فلول هذا القطيع أنها تفلت من بين يدي الدولة تحت اسم المنظمات غير الحكومية فهـي مخطئة.

والجمعيات تلعب في المساحة المرسومة لها ولا تخـرج عن حدودها أبدا. وعن طريق مد خيوط نصف حكوميـة.. نصف أهلية فإن العلاقة تظل قائمة لا تنمحـي... وتجربـة

منتدى الجمعيات غير الحكومية فيما يسمى باللجنة القوميـة للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية خير دليـل علـى ذلك...

فهي لجنة تكونت قبل انعقاد المـؤتمر الـدولي للسـكان والتنمية بالقاهرة عام ١٩٩٤ م بقرار من وزيـر السـكان، وضمت تحت جناحيها جميـع العـاملين بالجمعيـات غيـر الحكومية وأنتجوا أبحاثا مشتركة في إطار التحضير لمؤتمر السكان عام ١٩٩٤ م. وتفاخر تلك الجمعيات باشتراكها مـع الأجهزة الحكومية والرسمية بقولهـا: (اجتمـع عـدد مـن المنظمات النسائية غير الحكومية في عمل مشـترك اسـتمر أكثر من سنة – ربما لأول مرة من عدة عقود – من أجـل إعداد الأبحاث الميدانية والنظرية التي انبثقت عنها توصيات لجنة "تعزيز دور المرأة في المجتمع" المتضمنة فـي وثيقـة المنظمات غير الحكومية...

ولأن المساحة التي أتاحتها الوثيقة لم تتسع للعرض الكامل لهذه الأبحاث، فقد قام "مركـز دراسـات المـرأة الجديـدة" بإصدار هذه الأبحاث في ملف واحد ليكون تحـت تصـرف

اللجنة وكافة المهتمات والمهتمين بقضايا المرأة.) (*)

إن مبدأ استقلال هذه الجمعيات عن الحكومة المصرية هو مبدأ زائف المضمون، ويكفي أن نتابع أعمال اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية لنتأكد من ذلك، حيث تؤكد مبادئ الوثيقة التخطيطية للجنة في بندها السابع على دور المنظمات غير الحكومية كشريك كامل للمنظمات الحكومية في كافة مراحل عملية التنمية، كما تؤكد نشرة منتدى المنظمات غير الحكومية أن مشروع مساندة تلك المنظمات يلقى مباركة رسمية من الحكومة ممثلة في وزارة الصحة والإسكان ووزارة الشئون الاجتماعية؛ لأسباب عديدة منها:

- أن الخصخصة في المجال الاقتصادي لابد أن يصحبها خصخصة في مجال العمل الاجتماعي.

- إن المنظمات الدولية والهيئات والجهات المانحة تفضل

(*) الأبحاث التحضيرية المقدمة من لجنة تعزيز دور المرأة في المجتمع للمشاركة في إعداد وثيقة الهيئات المصرية غير الحكومية لمحفل المؤتمر العالمي للسكان والتنمية سبتمبر ١٩٩٤ م.

أن تتعامل مع المنظمات غير الحكومية في مشاريع محـددة، يقوم بها متطوعون وليس موظفو الحكومة.

وأن ... مشروع مساندة المنظمات غير الحكومية يتكون من جميع أعضاء اللجنة القومية، بالإضافة إلى ممثلين مـن وزارة الصحة والسكان والخارجية وممثلين مـن الجهـات المانحة وهي: صندوق الأمـم المتحـدة للسـكان والاتحـاد الأوروبي والسفارة الهولندية ومؤسسة فورد.

وقد دخلت الجمعيات غير الحكوميـة فـي العديـد مـن المباحثات مع الحكومة ومع الجهات الأجنبية بتشـجيع مـن الخارج وقبول من الداخل كمـا يـدل علـى ذلـك تقريـر اليونيسيف في أكتوبر ١٩٩٥ م (عن المناقشات التـي دارت بين ممثلي الحكومة والجمعيات الأهلية والهيئات والجهـات بشأن وضع استراتيجية لتعزيـز دور الجمعيـات الأهليـة المصرية في التنمية المحلية، وقد تـم تنظـيم وتنفيـذ تلـك الاجتماعات والمناقشات بمعرفة مكاتب استشارية في ربيـع عام ١٩٩٥ وبحضور ممثلين عن الشركاء سـالفي الـذكر

بالإضافة إلى أعضاء من البرلمان). (*)

وصارت اللجان المكونة من جمعيات غير حكومية تصب في مجرى رسمي أو على علاقة بالأجهزة الرسـمية، فقـوة العمل المعنية بختان الإناث، المكونة من الجمعيات العاملـة في مجال المرأة تصب في لجنة المنظمات غير الحكوميـة، وهذه تتخذ من مبنى وزارة الإسكان مقرا وسـكنا، وكثيـرا ما يعقدون المؤتمرات المشتركة ويعملون سـويا فـي كـل المناسبات.

والجهات الرسمية تحرص على إظهار نفسها في صـورة المهتم بقضايا النساء والتنمية أمام القوى الخارجية، ولـذلك تحاول بين الحين والآخر ضم كل هـذه الجمعيـات تحـت عباءتها المرئية وغير المرئية والخروج بنتائج مشتركة، كما حدث في ندوة التعاون بين الـوزارات والجمعيـات غيـر الحكومية في مجال ثقافة الطفل، وفي موضـوعات أخـرى كثيرة.. والجمعيات تستجيب للنداء الحكومي، بل وتعتبر ذلك

(*) ندوة التعاون بين الوزارات والجمعيات غير الحكومية في مجـال ثقافة الطفل – اليونيسيف نوفمبر ٩٤ ص ٣.

فرصة يجب اغتنامها. كما تستجيب للنداء الخارجي وتعطـي له بأريحية مطلقة كل المعلومات عن نفسها وعن الآخـرين (وقد قامت منظمة اليونيسيف في السنوات الأخيرة بالاشتراك مع الجهات الممولة الأخرى ومن أبرزهـا مؤسسـة GTZ الألمانية، والوكالة الأمريكيـة للتنميـة الدوليـة، ومؤسسـة CARE، والصندوق الاجتماعي، وبرنامج الأمـم المتحـدة للتنمية، برعاية دراسات منظمة وشاملة للمنظمات المحليـة غير الحكومية والمبادرات الشعبية فـي مصـر مـن أجـل التوصل لفهم أفضل لإمكانيات تلك المنظمـات ومشـاكلها. وحينما تدعي بعض تلك الجمعيات أنها تفلـت مـن قبضـة الحكومة المصرية، فإنها تضع نفسها تحت رحمة الحكومات الأجنبية المانحة:

فأموال المعونة الأمريكية التي تأتي مرة باسـم "UNI"، ومرة باسم "سيربا"، ومـرة باسـم "AID" تتبـع جميعهـا الحكومة الأمريكية مباشرة.

وهناك مؤسسات أمريكية أخرى لا تنـدرج تحـت اسـم المعونة الأمريكية AID ولكنها تتبع الحكومة الأمريكية أيضا مثل: المنحة المحلية للديمقراطية في واشنطن التي تقول عنها

مديرة قسم برامج الشرق الأوسط أنها تم تكوينها بناء علـى مبادرة من إحدى لجان الكونجرس التي قامت بدعوة عدد من المهتمين بدعم الديمقراطية للمشاركة فـي مجلـس الإدارة، وراعت اللجنة في اختياراتهـا أن يعكـس مجلـس الإدارة الشارع الأمريكي، وبالفعل نجد أن المجلس يضم أعضاء في الكونجرس ورجال أعمال وممثلين من الحركة النقابية وأيضا ممثلين من الأقليات). (*)

وتقول عن تمويل الهيئـة: إنـه (جـزء مـن برنـامج المساعدات الأمريكية الخارجية والميزانية الخاصة بنا تخضع لنقاش جاد داخل الكونجرس مثلهـا مثـل كـل الميزانيـات الأخرى، وطبعا هناك من يتفق معنا ويؤيد أهدافنا وهناك من يرى أن تمويلنا يشكل عبئا على الميزانية الأمريكية) (**).

(*) حوار مع السيدة: شاها رضا، مدير البرامج فـي هيئـة المنحـة المحلية للديمقراطية قسم الشرق الأوسط، المنتـدى الـديمقراطي، كتاب غير دوري تصدره جماعة تنمية الديمقراطية فـي مصـر، العدد الثاني، يوليو ١٩٩٧، ص ٢٤.

(**) شاها رضا: المصدر السابق.

وتقول عن نشاط الهيئة (يمكننـا أن نقـدم للكـونجرس ما لدينا من معلومات حول المناطق التي يهتم بها، أيضا ليس من حق الهيئات التي نقوم بتمويلها أن تكون جماعة ضاغطة على الكونجرس، لكنهم ممكن أن يقدموا مساعدة عظيمة لنـا من خلال الكتابة للكونجرس حول أهمية البرامج التـي يـتم تنفيذها ومدى فائدتها) (*)

ولو أردنا أن نلخص كلام مديرة البرامج في هيئة المنحة المحلية للديمقراطية قسم الشرق الأوسط في نقاط لوجـدناها تؤكد على ما يلي:

١. أن تمويلهم جزء مـن ميزانيـة الولايـات المتحـدة الأمريكية ويتحكم فيها الكونجرس الأمريكي.
٢. ليس من حق الجمعية التي تتلقى منهم تمويلا أن تكون جماعة ضغط "لوبي" على سياسات الكونجرس، وكما قالت بوضوح "ممنوع استعمال أمـوال قادمـة مـن الكونجرس للضغط على الكونجرس".

(*) نفس المصدر السابق.

٣. أن المطلوب من الجمعية المتلقية لتمويل الكـونجرس أن تقدم المعلومات التي يريدها الكـونجرس، وبـذلك تتحول إلى أداة تابعة للكونجرس الأمريكي في بلادها دون أن تستطيع الإفلات من هيمنته عليها لأنه يعرف كيف يقبض على عنق "العميل" عن طريـق تقسـيط المنحة وليس إعطاءها دفعة واحدة،، وتقول المسئولة:

(نحن لا نعطي المنحة مرة واحدة ولكن علـى مراحـل تكوين، مرهونة بتلقي تقارير كتابية حـول تطـور العمـل، وتقارير مالية كما يتم تنظيم زيارات للبرامج وهي زيـارات تهدف أيضا إلى تطوير أداء المؤسسات التي تتلقى التمويـل أو مساعدتهم في المسائل التقنية، أيضا في نهاية البرامج لابد أن يتم تقييم إجمالي للبرنامج) (*) ومن أشهر المتعاملين مـع مؤسسة المنحة المحلية للديمقراطية جماعة تنمية الديمقراطية في مصر.

*   *   *

(*) حوار مع السيدة شاها رضا – المصدر السابق.

أما المعهد الديمقراطي الوطني ويرمز له (Ndi) حيـث يفضل نشطاء حقوق الإنسان استخدام الحروف الأولى فقـط للاختصار والتعمية والتشويش، فإنه يتبع الحزب الديمقراطي الأمريكي الحاكم مباشرة، ونجد في مقدمة أوراق التعريـف والدعاية الخاصة به صور كلينتون وكارتر وهما من الرموز التي أجرت أمريكا في فترات رئاستهما مذابح كبيرة بمناطق العالم الثالث وفرض الهيمنة والسطوة الأمريكية بالقوة، كمـا نجد استشهادات من كلام مادلين أولبرايـت المعاديـة جـدا للعرب وللقضية الفلسطينية. ومن أهـم شـعارات المعهـد الديمقراطي الوطني (NDI) شعار يقول:

(لا يوجد ما يخدم مصلحة الولايات المتحدة أكثر من نشر القيم والمؤسسات الديمقراطية) أو كما يقول الرئيس كلينتون في مقدمة أوراق التعريف بهم:

(إن تشجيع الديمقراطية في الخارج يعكس قيمنا الوطنيـة ويؤكد أمننا)، فالقضية بالنسبة لهم هي أمن الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتعارض بالضروة مع أمن البلدان الأخـرى وخصوصا البلدان العربية.

ولتحقيق هدف الأمن الأمريكي (يجمع المعهد الديمقراطي

الوطني القادة العسكريين والسياسيين لتشجيع الحوار بينهم)[*]
في ظل الصندوق الوطني للديمقراطية والوكالـة الأمريكيـة للتطوير الدولي، اللذان يمدان المعهـد بـالأموال اللازمـة لنشاطه، في البلدان المختلفة.

وينطبق نفس الوضع على الإمديست التي تتبع الحكومـة الأمريكية مباشرة، وإن كانت تفضل التخصص فـي مجـال التعليم ونشر الثقافة الأمريكية عن طريق الدورات التدريبية.

AMERICA – MIDEAST – EDUCATIONAL TRAINING ERVLCES

وهناك أيضا مركز خدمات التنمية التابع لمؤسسة الشرق الأدنى الأمريكية الذي يقوم بعمل دورات تدريبيـة لجميـع العاملين بجمعيات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.

كما نجد مؤسسة "فورد فوند يشن"، وغيرها من المنظمات الدولية ذات السمعة العالمية في تدمير الحركـات الثوريـة، وزعزعة بنية بلدان العالم الثالث، وتهيأتها لما يسمى بالنظام العالمي الجديد أو السطوة الأمريكية الجديدة. والجمعيات التي

---

[*] نشرة المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية NDI

تدعي أنها تتحفظ ضد المال الأمريكي والمؤسسات الأمريكية المشبوهة، لا تستنكف أن تتلقى أموال الحكومـات الأخـرى مثل أموال الحكومة الهولندية عن طريق مؤسسـة نوفيـب، أو أموال الاتحاد الأوروبي. وتقدم نشرة مؤسسة "الجلوبـال فند" الأمريكية إعلانا عن منظمات التنمية الحكوميـة والتـي تنصح جمعياتنا النسوية بالتعاون معها وهي:

Government development organizations

المعونة الاسترالية	Aidab (Australia)
سيدا كندا	Cida (Canada)
دانيدا الدانمارك	Danida (Denmark)
فنيدا فنلندا	Finida (Finland)
نورادا النرويج	Norad (Norway)
	Oda (UK)
سيدا السويد	Sida (Sweden)
والمعونة الأمريكية	Usaid (Us)

كما تقدم في النهاية الكتيب قائمة بأسماء أهم المؤسسـات

التمويلية في العالم، وتنصح راغبي الحصول علـى تمويـل بالاتصال بها، ومنها مؤسسة إسـرائيل الجديـدة ومقرهـا نيوورك، ومؤسسة نوفيب الهولندية.

The New Israel Fund

١٦٥ E ٥٦th Street

New York, NY ١٠٠٢٢, USA

(٢١٢) ٧٥٠ – ٢٣٣٣

Fax: (٢١٢) ٧٥٠ – ٨٠٤٣.

NOVIB

Amaliastraat ٧

٢٥١٤ JC The Hague

The Netherlands

٣١ – ٧٠ – ٣٤٢٧٦٢١

Fax: ٣١ – ٧٠ – ٣٦١٤٤٦١

وفي كثير من الأحيان تشترك أكثر من جهة مانحة فـي

تمويل مشروع واحد، فإلى جانب مؤسسة فورد نجد السفارة الهولندية، أو وزارة التنمية الهولندية، وتابعتها نوفيب، أو دانيدا – وهي اختصار لـ: وزارة الشئون الخارجية بالدانمارك، أو "سيدا" التي تتبع الحكومة الكندية مباشرة.

أما مزيديور، كونراد أدناور، وفريدريش إيبرت فهي منظمات ألمانية على علاقة بالحزب الديمقراطي في ألمانيا وجهات أخرى...

وقد دخلت الحكومة اليابانية سباق تمويل الجمعيات غير الحكومية في مصر "منذ حوالي عامين" لتحفر لنفسها مجرى للوجود والنفوذ بينهم، وقد (بلغ عدد الجمعيات المستفيدة من هذه المعونات ١٤ جمعية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، مشروع تطوير شبكة الكمبيوتر الخاصة بالجمعية المصرية لتنظيم الأسرة، ومشروع دعم مركز الأطفال المعاقين.) (*)

واليابان تستفيد من خبرات تعامل الآخرين مع الجمعيات غير الحكومية فهي تحرص على دعم مشروع معين للجمعية

(*) الأهرام: ٣١ / ٦ / ١٩٩٧ م، صفحة المرأة بالملحق.

وليس لأنشطة الجمعية ككل، فتقدم الجمعيـة عرضـا عـن المشروع المطلوب تمويله، وهناك استمارة خاصة بهذا الشأن في السفارة، ثم تقوم بمتابعة المشروع واحتياجاتـه وكـذلك زيارة الموقع للتعرف واقعيا على أنشطة الجمعية.)(**)

وهكذا فإن حال المنظمات المصرية غير الحكومية كحال المستجير من الرمضاء بالنار حينما تدعي اسـتقلالها عـن الحكومة المصرية لتقع في أحضان الحكومات: الأمريكية – الكندية – السويدية – الهولندية – الدانماركيـة – الألمانيـة وحتى اليابانية، وإذا كان استقلال حكومات العالم الثالث عن الرأسمالية العالمية مشكوك فيه مـن الأصـل، فمـا بالنـا بمنظمات صغيرة ليس لها أي وزن سياسي، أو أيـة مقـدرة على الضـغط الـداخلي أو الخـارجي، وتسـتجدي المـنح والتمويلات، فأي حديث هنا عن الاسـتقلال يكـون مجـرد مزحة غير ذكية، وكيف تكون هذه المنظمات سيدة قرارهـا وكيف تكون حرة إذا كان وجودها ونشاطها يـرتبط بمـدى ما تمنحه لها المؤسسات الماليـة التابعـة بشـكل أو بـآخر

(**) نفس المصدر.

للحكومات الرأسمالية..؟ إنها تدور في فلكهم ابتداء من نـوع النشاط الذي يمكن أن يدفع الخارج من أجله تمويلا، وانتهاء باللغة المستخدمة في العمل والتي لا تختلف عن لغة الممول كثيرا.. وفي كل الأحوال من يدفع يملك ويتحكم ولـو عـن طريق خيوط غير مرئية في الظاهر.. مما يثير الكثير مـن علامات الاستفهام حول نشاط تلـك الجمعيـات وعلاقتهـا بجهات خارجية غير معلومة.

ويبدو أن رائحة تلك العلاقات تنتشر في الآفـاق وتكـون سحبا قاتمة حول العاملين في هذا المناخ، وتصل إلـى حـد الانفجار فيما يسمى بأزمة الثقة بين الممـولين "المؤسسـات المانحة" وبين الجمعيات غير الحكومية المتلقية للتمويل.

وقد أثيرت تلك المشكلة في جلسات مؤتمر طلال بن عبد العزيز ومؤتمرات أخرى.

إن بعض الممولين يغضون الطـرف عـن مثـل تلـك التجاوزات لأن أهدافهم تتعدى المساعدة في تنفيـذ مشـروع بعينه إلى توثيق العلاقة مع الأشخاص القائمين على أمر تلك الجمعيات أو تحقيق أغـراض أخـرى يعرفهـا الطرفـان ويتواطئان في صمت وغموض على تحقيقها...

ويبدو أن سلسلة التجاوزات في تصاعد مستمر إلى حـد إثارة بعض الممولين لتلك القضية في مـؤتمر عـام.. وقـد تبارى بعض ممثلي الجمعيات غير الحكوميـة فـي خطـب طويلة حول نقاء سريرة وطهارة يد القـائمين علـى تلـك الجمعيات... ويكفيهم "شرفا" أنهم من الشخصيات الاعتبارية العامة، وأن لكل منهم تاريخ طويل فـي العمـل العـام وأن ضمانة سمعتهم الشخصية تكفي للثقة المطلقة فـيهم... فهـم لا يقبلون ولا يقبلون ولا يقبلون أن تثار مثل تلـك السـحب القاتمة في سماء تاريخهم الناصع البياض...! (*)

ولم يقدم خطباء الجمعيات غير الحكومية معيارا واحدا – بخلاف الخطابة الرنانة والسمعة ونصاعة التاريخ المغسـولة بجميع أنواع المنظفات والمساحيق الحديثة – يمكن الارتكان عليه فعليا لبناء أرضية الثقة المفقودة بين الممول والمتلقـي

(*) الجلسة الرابعة في اليوم الأول للمؤتمر الثاني للمنظمات الأهليـة العربية من ١٧ / ١٩ مايو ١٩٩٧ – وقد سبق المناقشـات بـين الأطراف مناقشة ورقة خلفية حول أسـباب أزمـة الشـك بـين الطرفين، والتأثيرات السلبية لهذه الأزمة، وطرح الحلول الممكنـة والاستراتيجيات العملية لبناء الثقة.

من جانب، والثقة المنسوفة بين النشطاء والوسط الاجتماعي الذي يمارسون فيه نشاطهم بحكم معرفة المجتمع بتفاصـيل التاريخ الشخصي، الذي يباهون بنصاعته فـي المـؤتمرات الدولية ويبيعونه في الاتفاقات الثنائية.

على أية حال فقشرة الثقة المطلقة تغطـي لعبـا متعـددة المستويات، وجميع الأطراف (النشطاء – الحكومة – الممول الأجنبي) يلعبونها بدراية بالغة وإن ارتفعت بعض الصيحات بين الحين والآخر.. وهنا تضيع الحدود بين من كانوا يسمون أنفسهم منذ زمن قصير "معارضه" وبين الجانب الحكومي... وكلاهما تحركه خيوط الممول الخارجي وآليات اللعب فـي فلكه المضبب.

*　　*　　*

وجمعيات حقوق الإنسان التي اندرج في العمل بها كثيـر ممن كانوا يقفـون فـي صـفوف المعارضـة "شـيوعيون وناصريون أو اليساريون عموما" الذين كانت دعايتهم تـدور حول الوطن – والاستقلال والعدالـة الاجتماعيـة، وتهـاجم الرأسـمالية والإمبرياليـة والتـدخل الأجنبـي والفـوارق الطبقية.... يتكدسون الآن في جمعيات حقوق الإنسـان فـي

أوضاع متفاوتة بين رؤساء وشغيله.. لقد غيـروا خطـابهم بدعوى متطلبات "العولمة"... وقلبوا الكلام والشعارات علـى الوجه الآخر... وسرعان ما ينفلت عدد من الشغيله ويكونُون جمعيات جديدة بعد أن يدركوا سهولة الأمر ويفهمـوا سـر اللعبة...، أو بمعنى آخر يعرفون سر التمويل ويتوصلون إلى طرقه التي باتت معلنة في الكتيبات الدعائيـة... ويكفـي أن يطلب أحدهم سجل الممـولين حتـى تنهمـر عليـه أوراق التعريف بهم وطرق الاتصال، بل وكيفية التعاون معهم أيضا وإرشادات كثيرة للحصول على التمويل مثل تلك التي تنصح بها "الحلوبال فند":

- تذكر أنه لا يكفي تقديم اقتراح المشـروع المطلـوب تمويله، بل يجب تقديم فكرة كاملة عن النظـام المـالي وأن يكون على درجة من التنظيم.

- حاول أن تؤسس علاقة مع الشـخص المسـئول فـي المنظمة المانحة وأن تعامله كشريك كامل اك..

- تذكر أن علاقتك الجيدة بالمانحين المحتملين ستوسـع شبكة اتصالاتك، وإذا تلقيت منحة اشـكر المـانح بسـرعة، وتذكر أن المانحين بشر، ولا تعاملهم على أنهم مجرد مصدر

للأموال فكن حريصا على معاملتهم بـدفء... ولـم يـذكر الكتاب حدود هذا الدفء، بل تركه مفتوحا لـدى اسـتعداد الشخص وقدرته على الغوص في بئر التمويل الساخن.

ومع زيادة أعداد مرتزقة الجمعيات غير الحكومية تفتـق ذهن أحدهم عن تكوين جمعية – ممولة من الخارج بالطبع – تقوم بتدريب العاملين في هذا المجال على أعمال الاتصـال وتصميم البرامج وتكوين العلاقات...

والآن بعد تضخم الظاهرة صار مرض التمويل متفشـيا والعلاقات مع الخارج مفتوحة على مصراعيها لقاء بعـض التقارير عن الداخل تصب مباشرة لدى المؤسسات الدوليـة مهما اختلفت مسمياتها...

وعن طريق تقارير الجمعيات غير الحكومية العاملة فـي حقوق الإنسان أو العاملة في المجالات الأخـرى (تنميـة – صحة – مرأة – أقليات – نقابات) تمكنت الجهات الأجنبيـة من اختراق النقاط البعيدة المنعزلة في الجسـد المصـري.. وتلقي تقرير النشاط هو الحق الأول للممول كمـا يقولـون. والجمعيات تقوم بتقديمه بطواعية شديدة.

وفي تقرير نشاط المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الفترة من ١/ ١/ ١٩٩٦ حتى ٣١/ ٣/ ١٩٩٦ م نجد أن المنظمـة قامت (بإرسال التقارير المالية وتقارير النشاط للمعهد القومي الديمقراطي للشئون الدولية، والـذي قـام بتمويـل تقريـر الانتخابات التشريعية في مصر، وكذلك تقرير للمنحة المحلية الديمقراطية، والصندوق الأوروبي لحقوق الإنسان الذي ساهم في تمويل تقرير الاعتقال المتكرر. وسوف تنتهي المنظمـة من إرسال باقي التقارير إلى جهات التمويل وخاصة نوفيـب والمركز الكنـدي لحقـوق الإنسـان والديمقراطيـة قبـل ٣١/ ٣/ ١٩٩٦..) [*]

وقد بلغ إجمالي إيرادات المنظمة المصرية في الفترة من ١/ ١/ ١٩٩٦ مبلغ ٦٣٦٩٠٦,٧١ جنيهـا – منهـا مبلـغ ٦٠٤١٢٤,٠٣ جنيها تمثل تبرعات خارجية مـن مصـادر

---

[*] المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: تقرير نشاط المنظمة للفترة من ١ / ١ / ١٩٩٦ حتى ٣١ / ٣ / ١٩٩٦.

خارجية مختلفة وبعملات متعددة بيانها كالتالي [*]:

قرش	جنيه	جهة التمويل	المبلغ بالعملة
٥٠	٧١٥٠٥	المركز الدولي لحقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية	٢١٠٣١٠٣ دولار
..	٣٩٧٢٩	الصندوق الأوروبي لحقوق الإنسان	١١٦٨٥ دولا
٣٠	١٥٢٨٤٥	مؤسسة المنحة القومية للديمقراطية	٤٤٩٥٤,٥٠ دولار
٨٤	٨٧٠٢١	المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي (نوفيت)	٣٩٧٣٦ دولار
٥	٢٣٢١٦	فريد رش إيبرت	- جنيه مصري
٢٠	٨٥٠٠٠	جون ميرك	٢٥٠٠٠ دولار
..	٦١١٧٦	المعهد القومي الديمقراطي للشئون الدولية	١٧٩٩٣ دولا

---

[*] تقرير نشاط المنظمة للفترة من ١ / ١ / ١٩٩٦ حتـى ٣١ / ٣ / ١٩٩٦.

المبلغ بالعملة	جهة التمويل	جنيه	قرش
٣٠٠٠ دولار	لجنة الحقوقيين الدوليين	١٠٢٠٠	..
٧٥٠٠ دولار	أجير إنساتيل	٢٥٥٠٠	..
١٢٠٠٠ دولار	الدكتورة/ سعاد الصباح	٤٠٨٠٠	..
٢٠٩٧,١٠ دولار	تبرعات الأفراد	٧١٣٠	١٤
	الإجمالي	٦٠٤١٢٤	٠٣

ونظرة سريعة على القوائم المالية للمنظمة المصرية في ٣١/ ١٢/ ٩٥ تبين تعدد الجهات المانحة. مع العلم أن موقف المصرية لحقوق الإنسان هو أفضل من كثير من الجمعيات الأخرى التي لا تعلن عن مصادر دخلها وميزانياتها وحقيقة الوارد والمنصرف.

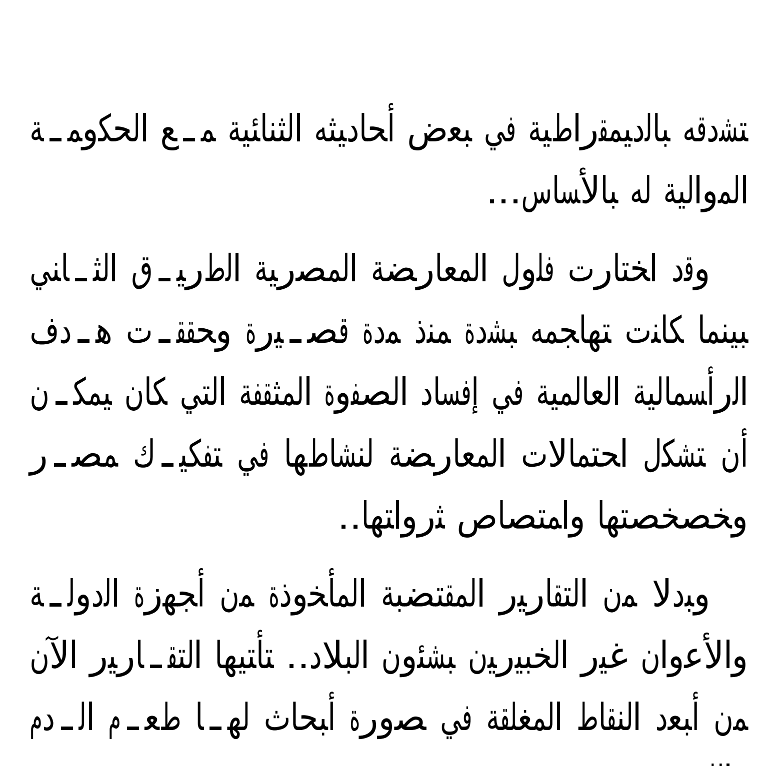
وكان حجم مصروفات المنظمة في عام ١٩٩٥ – ٥٩٠٧٣٩,٠٢ أنفق معظمها في استقبال وضيافة وفود (١١٨٤٣,٩٥)، وبدلات ومصروفات سفر للخارج (٣٤٧٠٧,٩٤)، وحركة عضوية وانتقالات (١٠٦٨٥,٩٠)، واحتفالات (٦٨٦٥,٩٨)، وندوات ومؤتمرات وورش عمل (٩٤٠٩,٦٠)، وطبع أوراق لا يقرؤها أحد (٢٠٠٧٤,٥٤)،

وأدوات كتابيـــة (٣٨٥١,٤٥)، وصـــحف ومجـــلات (١٧٢٥,٦٠)، ومصاريف انتقال مرة ثانية برغم حساب هذا البند قبل ذلك (٤٠٦١,٥٠)، (*) وهكذا في بنود كثيرة لا نجد لها أثر محسوس في الحياة الواقعية التـي يعيشـها بسـطاء الشعب المصري.. وعزاء الشعب الوحيد أن كل هذه الأموال قد طارت في السفر واللقاءات والاحتفـالات والمـؤتمرات وتلال الأوراق المطبوعة..!!!

والعاملون في هذا المجال يبررون نشاطهم بأنه مشـاركة ضرورية في الحملات الدولية للضغط على الحكومة وفضح ديكتاتوريتها لتوفير مناخ أكثـر ديمقراطيـة فـي مصـر.. أو يقولون حججا أخرى للدفاع عن أنشطتهم...

وما من أحد ضد الحرية والديمقراطيـة.. ولكـن هنـاك طريقان، **أحدهما** يتلخص في تنظيم الضغط الداخلي للشـعب الواقع تحت أسر القمع الحكومي، **والثاني** هو التعـاون مـع الخارج المجهول لنا وتقديم شتى المعلومات له فـي انتظـار

(*) القوائم المالية للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان فـي ٣١ / ١٢ / ١٩٩٥، سعد عبد ا العزيز عرفات – محاسب قانوني.



تشدقه بالديمقراطية في بعض أحاديثه الثنائية مـع الحكومـة الموالية له بالأساس...

وقد اختارت فلول المعارضة المصرية الطريـق الثـاني بينما كانت تهاجمه بشدة منذ مدة قصـيرة وحققـت هـدف الرأسمالية العالمية في إفساد الصفوة المثقفة التي كان يمكـن أن تشكل احتمالات المعارضة لنشاطها في تفكيـك مصـر وخصخصتها وامتصاص ثرواتها..

وبدلا من التقارير المقتضبة المأخوذة من أجهزة الدولـة والأعوان غير الخبيرين بشئون البلاد.. تأتيها التقـارير الآن من أبعد النقاط المغلقة في صورة أبحاث لهـا طعـم الـدم واللحم...

ويترتب على الاختراق المعرفي روابـط معينـة تظـل مفاتيحها بالخارج في أيدي غير معلومة... وعن طريق هـذا التراكم المعرفي يتكون لديهم صمام أمـان مباشـر لتفريـغ الواقع المصري من احتمالات الثورات والتمردات الشعبية – فالمعرفة سلطة العصر الحديث كما يقولون – كمـا يمكـنهم زرع القلاقل المتعمدة وتضخيم النزاعات الطائفية وتوسـيع نطاقها، كما يحدث عندما تمول الجهـات الخارجيـة نشـاط

جمعيات ترفع شعار الوحدة الوطنية بينما يعمل خطابها العام ومجمل ممارساتها على تجـذير روح التعصـب الطـائفي.
يذهب التعصب برئيس مركز حقـوق الإنسـان المصـري للوحدة الوطنية "موريس صادق" إلى حد اقتراح (ضـرورة تشريع قانون للحقوق المدنية يضمن للمسيحيين اختراق الحياة العامة المصرية مثلما حدث للملونين في الولايـات المتحـدة الأمريكية.) (*)

وكأن أقباط مصر في وضع زنوج أمريكا قبل أن ينـالوا حقوقهم المدنية!!! ولم يكلف رئيس مركز "الوحدة الوطنيـة" المصري نفسه عناء دراسة الوضع الحقيقـي للأقبـاط فـي مصر من حيث مساواتهم المدنيـة الكاملـة فـي الحقـوق والواجبات ومختلف شئون الحياة.

ولم يكلف نفسه عناء البحث عن أسباب ظاهرة التعصـب الموجودة حاليا وارتباطها بظهـور الجماعـات الإسـلامية

(*) سليمان شفيق: مشاركة الفئات الأكثر ضعفا في الحياة السياسـية (الأقباط)، مؤتمر جماعة تنمية الديمقراطيـة، ٢٣ – ٢٤ سـبتمبر ١٩٩٧ م..

الممولة من الخارج أيضا عـن طريـق الجمعيـات غيـر الحكومية الإسلامية.

وفضل القبطي المصري أن يتبنى لغة الممول الأمريكـي وبرنامجه دون تفكير حتى ولو كان هـذا البرنـامج يقـذف بقضيته إلى الوراء مئات السنين، ويكرس السلبيات ويوسـع الفجوة بين المسلمين والأقباط ويمزق المجتمع من الأسـاس كما حدث في لبنان من قبل، وفي غيرها من البلـدان التـي تأكلها نار التعصب الطائفي والعرقي وتنشط فيها الجمعيـات غير الحكومية في نفس الوقت.

وليس بخاف على أحد الآن أن جهات التمويل الخارجيـة تعمل دائما على استقراء نوايا السلطات المحليـة الرسـمية، ونوايا الطبقات الشعبية، ونوايا العمـال، خصوصـا وأنهـم يساعدون على إنشاء مراكز للدراسات العمالية والقانونية في المناطق العمالية "حلوان – شبرا الخيمة" وغيرهما لدراسـة الحالة الراهنة للطبقة العاملة، وعن طريق تلك المراكز يبثون أفكارا معينة تبدو براقة من الخارج، أما الجوهر فلا يتأملـه أحد بوعي كافٍ طالما أن هناك صفوف من المسـتفيدين – وأن هذه الجهات تمول نشاط جمعيات تعمـل تحـت اسـم

"التنمية البديلة" وجمعيات للمرأة، وجمعيات للفن صورت آلاف الأفلام الفيديو عن كل شيء في مصر وبعثتها إلى الخارج بحجة عمل مونتاج لها، ولم تعد هذه الأفلام مرة أخرى. (وقد اتخذت هيئة EQI خطوة جديدة كبداية بإعدادها شرائط فيديو وأفلام عن التجارب المبتكرة لتنمية المتجمع)(*) بالإضافة إلى قيام جهات أخرى بالتصوير والتسجيل وهكذا نجد أن الجميع تحت المجهر ولا أحد خارجه بفضل بضع جمعيات تخترق السطح والوسط والقاع ولا تتكلف كثيرا، فقط بضعة آلاف من الدولارات قيمة التمويل الآتي من الخارج، وهي لاشك فضلات الأموال الدولية بعد مرورها على كبار المخططين الدوليين والأكاديميين النشطين في الدراسات الاستراتيجية.

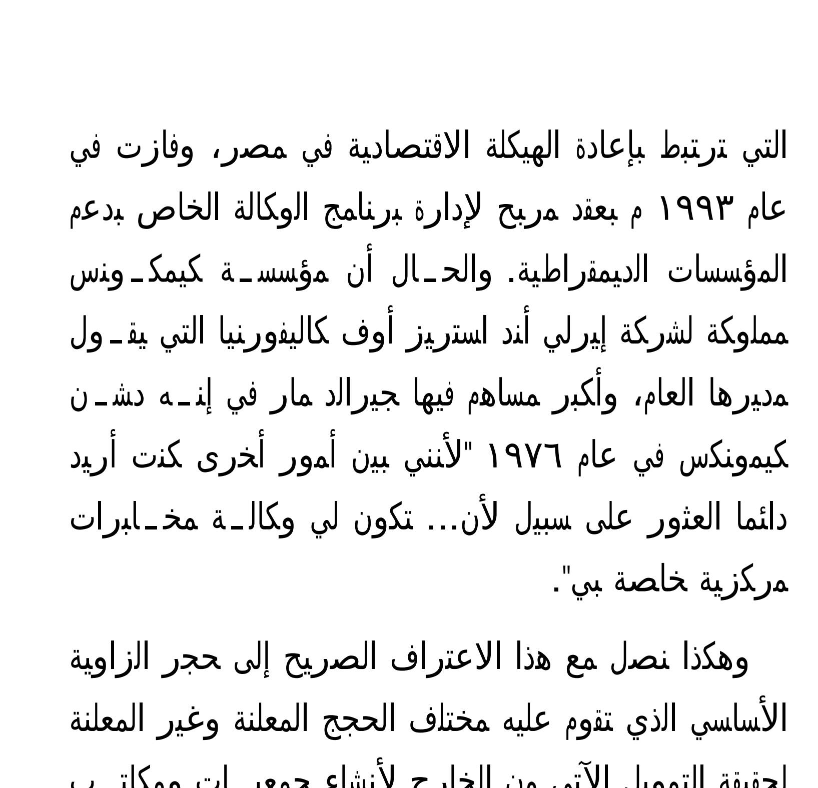
كما كشف "تيموثي ميتشيل" في دراسته عن الأهداف الأمريكية، المستترة خلف شعارات الديمقراطية وحقوق

(*) ندوة حول التعاون بين الوزارات والجمعيات غير الحكومية في مجال ثقافة الطفل: تقوية وتطوير المنظمات غير الحكومية المصرية، إعداد اليونيسيف، ٥ – ٦ نوفمبر ١٩٩٤ م، ص ٣٤.

الإنسان، أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد أنفقت علـى ما يسمى ببرنامج دعم المؤسسات الديمقراطية فـي مصـر، وهو البرنامج الذي يهدف إلى إندماج مصـر فـي السـوق الرأسمالي وإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من أزمتـه – حـوالي عشرة ملايين من الدولارات كـل سـنة لتمويـل وكـالات استشارية وحلقات دراسية أكاديميـة وأوراق بحـث. وقـد اصطفى علماء سياسيون واقتصاديون أمريكيون متخصصون في العالم العربي للحصول على نصيبهم من المال برئاسـة البروفيسـور آلان ريتشـاردز مـن جامعـة كاليفورنيـا بسانتاكروز...

إن الأساتذة الذين يخلقون لأنفسهم مهنة فكرية من الهجوم على الدعم الذي تقدمه الدولة في مكان كمصر يعتمدون فـي تلك المهن نفسـها – فـي زمـن تخفيضـات الموازنـات الجامعية – على دعم جد سخي من جانب الدولة من الحكومة الأمريكية (فيتاليس ١٩٩٤).

ويجري تنظيم وتجنيد الأكاديميين بـدورهم مـن جانـب مؤسسات استشارية دولية كمؤسسة كيمونكس أوف واشنطن دي سي، وهي المؤسسة التي فازت بعقود عديدة مع الوكالة



التي ترتبط بإعادة الهيكلة الاقتصادية في مصر، وفازت في عام ١٩٩٣ م بعقد مربح لإدارة برنامج الوكالة الخاص بدعم المؤسسات الديمقراطية. والحال أن مؤسسة كيمكونس مملوكة لشركة إيرلي أند استريز أوف كاليفورنيا التي يقول مديرها العام، وأكبر مساهم فيها جيرالد مار في إنه دشن كيمونكس في عام ١٩٧٦ "لأنني بين أمور أخرى كنت أريد دائما العثور على سبيل لأن... تكون لي وكالة مخابرات مركزية خاصة بي".

وهكذا نصل مع هذا الاعتراف الصريح إلى حجر الزاوية الأساسي الذي تقوم عليه مختلف الحجج المعلنة وغير المعلنة لحقيقة التمويل الآتي من الخارج لأنشاء جمعيات ومكاتب وورش عمل وأبحاث إلى آخر تلك الأنشطة غير المبرأة من الشبهات..

وإن بدا هذا التمويل في نظر نشطاء تلك الجمعيات كبيرا – في محاولة لإقناع النفس بأن ثمن نشاطهم ليس زهيدا.. فهو في الحقيقة بخس وضئيل بالمقارنة بما يمتصه "النشطاء" الأجانب.

إنهم يحققون أهداف البرامج الرأسمالية بفتات الميزانية

التي يمتص معظمها "خبراء" في منطقة الشـرق الأوسـط، ويكرسون جهودهم لخدمة المؤسسات الرأسـمالية الضـخمة عابرة القارات أو متعددة الجنسيات... ومهما بدا بريق آلاف الجنيهات في أعين النشطاء المصريين ضخما، فإنه بالنسـبة لميزانية البرنامج وللعوائد الهائلة التي ستعود على الشركات الرأسمالية من إخضاع بلدٍ كمصر لإرادتها الكاملة... فإنـه يكون مبلغا تافها جدا بالقياس إلى الهدف المتحقـق، أو كمـا يقول إعلان عن تنظيم الأسرة تموله هيئة المعونة الأمريكية "حاجة ببلاش كده".

* * *

والحرص على التمويل – في أفضـل ظروفـه – يـدفع النشطاء إلى البحث عن مناطق اتفاق مع الممولين، وغالبـا ما يكون للممولين أهدافهم غير المعلنة من البداية، وقد سبقتنا بلدان عديدة في تجربة جمعيات حقـوق الإنسـان والعمـل الأهلي في لبنان وفلسطين والهند وبنجلاديش وفـي أفريقيـا وأمريكا اللاتينية.. وتسلل إليها المال الأجنبي فأفسد ما أفسد وترك ما ترك...

وجميع هذه البلدان – كما هو ملاحظ – قـد زادت فيهـا

روح التعصب والنزاعات الطائفية إلى حد تكوين المليشـيات المسلحة والسقوط في هـوة المـذابح الجامعيـة والحـرب الأهلية.. وزاد فيها بؤس الفقراء بمـا لا يقـارن بالسـنوات السابقة على وجود الجمعيات، وقد وصـل الأمـر بـبعض الجمعيات في هذه البلاد إلى تجنيد مليشيات محليـة خاصـة تسهم في إشعال أوار الحرب والدمار الشامل...

ونحن في مصر لما نبلغ تلك الأوضاع المظلمة بعد، وإن ظهرت بعض علامات الفساد والتحلل، فطريـق الجمعيـات غير الحكومية لا زال في بدايته، ومع ذلـك نسـمع بيـنهم دعوات غريبة ونشاهد أوضاعا مقلقة تجعلنـا نتسـاءل إلام سيؤدي بنا طريق الجمعيات غير الحكومية...؟

نلاحظ على الصعيد السياسي الكثير من التغييرات، وربما نذكر منذ أعوام قليلة حينما كان يسافر نشيط أو نشيطه إلـى أحد المؤتمرات الدولية، ويفَاجأ بوجود إسرائيلي فإنـه كـان يبادر إلى تسجيل موقف ضد الصهيونية وينبري فـي ذكـر الحقوق الفلسطينية والدفاع عنها... وحينما يعود إلى "الوطن" يبادر إلى "تسجيل" الموقف فـي الـداخل المعـادي بالفعـل لإسرائيل...

وبعد قليل بدأت المواقف تتغير على استحياء حينما بدأ "النشيط الوطني" يتغاضى عن الوجود الصهيوني حتى ولو كان على نفس المائدة التي يتناول عليها عشاءه المدفوع الثمن من الهيئات الدولية، ثم يتسلح بالصمت حينما يعود إلى بلاده...

وفي الفترة الأخيرة انتهى الصمت والاستحياء، وتعالى اللغط عما يدور في المؤتمرات الدولية من مقابلات لا تتم بمحض الصدفة كما كان يحدث في الماضي، ولا يلتزم فيها "النشيط الوطني" موقف المقاطعة أو التجنب القديم... بل إنه يشارك في لقاءات مرتبة سلفا وكل أطرافها جاءوا لمناقشة قضية التطبيع مع إسرائيل أو ما يسمونه "التعايش في سلام" على سبيل التمويه...

ولقد سمعنا جميعا عن سيرك "كوبنهاجن" وألعابه البهلوانية، والآن يطالب "أبطاله" الذين أحسن "ترويضهم" بتكوين جمعية غير حكومية للتطبيع في مصر – وكأن الجهود الحكومية العاملة في هذا المجال على قدم وساق لا تكفي -!! وقدم "عبد المنعم سعيد"، عضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، طلبا لوزارة الشئون

الاجتماعية لتكوين الجمعية، ولما كان القانون ٣٢ لسـنة ٦٤ يحظر تكوين جمعيات ذات نشاط سياسي فقد رفضت الوزارة الطلب... وأوضحت ردود الفعل مأزق العاملين في مجـال الجمعيات غير الحكومية، وهو مـأزق حقيقـي يستشـعره الرافضون وغير الرافضين على السواء. حيث يطالب الجميع بإسقاط القانون ٣٢ لسنة ٦٤ من ناحية وإطلاق حق تكـوين الجمعيات غير الحكومية وجعلها "على البحري كمـا يقـول المثل الشعبي" مما يجعلنا نتساءل عن موقف نشطاء حقـوق الإنسان في هذا الموقف هل يدافعون عن حق تكوين جمعيـة التطبيع أم يرفضونها أم يلتزمون الصمت؟

البعض يرى أنه لا رجعة في طلب إسقاط القانون والدفاع عن حرية تكوين الجمعيات حتى النهاية، وقد قال أحدهم في حماس:

(حتى ولو كون الشيطان نفسه جمعية فسأدافع له عنها)

والبعض فرح لعدم تكوين جمعية التطبيع قائلا:

(الحمد .. لأول مرة يكون لمثل هذا القانون فائدة).

والبعض ادعى أنه سيعمل على تكوين جمعيـة مناوئـة

للتنديد بنشاط التطبيع... والبعض الأخير صمت في حيرة...

هذا على المستوى العام... أما على المستوى الأضيق فلم يتخذ مركز القاهرة لحقوق الإنسان أي موقـف تجـاه أحـد أعضاء مجلسه، ولم يتخذ رئيس المركز الشيوعي السـابق، الذي تربى على الدعاية الوطنية المعادية لإسرائيل أي موقف أيضا. ولم يصدر عن مجلس مركز القاهرة سوى الصـمت التام، فهل هو صمت الموافقة والمؤازرة أم صمت التجاهـل لعدم الإضرار بالمصالح، أم صمت الضعيف الذي لا يملـك حق إبداء الرأي.. وفي كل الحالات فالنتيجة واحدة، وميـول عبد المنعم سعيد التطبيعية ليست جديدة، بل هـي مسـتمرة وواضحة منذ عدة سنوات... الأمر الذي لم يلفت انتباه فلول اليساريين العاملين في مجال حقوق الإنسـان، فهـل علقـوا التاريخ القديم على مشجب بعيد في ركن الذاكرة التي صارت مثقلة بالعلاقات والحسابات، أم تخلصوا منه كما لـو كـان روبابيكيا وتاريخ قديم للبيع...؟

ويحكي "فريد زهران" صاحب مركز "المحروسة" حكايـة تجربة ناجحة من وجهة نظره، ولكنها توضح مأزق العاملين مع الجمعيات غير الحكومية في الموقف من قضية التطبيـع

والتعامل مع إسرائيل، فقد نظم سعد الـدين إبـراهيم لجنـة لمراقبة انتخابات مجلس الشـعب لعـام ١٩٩٦ م. و(كانـت المؤسسات المدعوة بالتحديـد هـي: مركـز ابـن خلـدون للدراسات الإنمائية، ومركز المحروسة للبحـوث والتـدريب والمعلومات، ومركز الدراسات القانونية، ومركز المسـاعدة القانونية، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وكان من أبرز الشخصيات العامة التي حضرت الاجتماع التأسيسـي الأول الذي عقد في فندق أطلـس فـي: ١٩٩٥/١٠/٢٢، د. عبـد العزيز حجازي، رئيس الوزراء الأسبق، و أ. عبد العزيـز محمد، نقيب المحامين بالقاهرة، ود. سعيد النجـار، رئـيس مجلس إدارة جمعية النداء الجديد...) (*)

وسافر "سعد الدين إبراهيم" إلى إسرائيل أثناء عمل اللجنة واستمرار نشاطها، وطالب البعض (بتجميد عضوية د. سعد في اللجنة أو على الأقل بتنحيته من موقعه كأمين عام.. وقد

(*) فريد زهران: النشاط الأهلي أو المجتمع المدني في مصر، تحـت دائرة الضوء!!، مركز المحروسة للبحوث، الطبعة الأولى، ينـاير ١٩٩٧، ص ٥٣.

انتهى هذا النقاش العاصف بالموافقة على استمرار د. سـعد في اللجنة وبنفس موقعه) [**] بحجة أن زيارتـه لإسـرائيل كانت شخصية ولم تتم باسم اللجنة...

وسوف تواجه جيوش العـاملين فـي الجمعيـات غيـر الحكومية بهذه المشكلة آلاف المرات، وستكون الحجة جاهزة دائماً.. لقد كانت الزيارة إلى إسرائيل أو التعامل معها بصفة شخصية بحتة، ولم تتم باسم الجمعية التـي ينتسـب إليهـا المتعامل، وفي الحقيقة فإن هؤلاء المتعاملين يبيعون بضاعة الجمعيات غير الحكومية ولجانها ونشاطها وتقاريرها، وبدون ذلك لم تكن إسرائيل تهتم بدعوتهم والتباحث معم، ومن ثـم لا يمكن الفصل بين شخص المتعامل ومحيط الجمعيات غير الحكومية الذي ينشط فيه..

ولا نبالغ حينما نقول: إن العاملين في الجمعيـات غيـر الحكومية يغضون الطرف عن علاقات التطبيع والمطبعـين، فبرغم كل ما يقال عن سعد الدين إبراهيم وعلاقاته بأمريكـا وإسرائيل، فإن جميع النشطاء يسـعون للتعامـل معـه بـل

[**] فريد زهران: المصدر السابق.

ويفوضونه للحديث باسمهم في كثير من الأحيان، كما حـدث حينما (تفوض الجمعيات الأهليـة المشـاركة فـي الـدورة التدريبية: - "دور الجمعيات الأهلية لمساعدة المرأة للنهوض بالمجتمع" - مركز ابن خلـدون للدراسـات الإنمائيـة فـي الاتصال والتنسيق وطلب التمويل لإصدار دليل (الجمعيـات الأهلية في مصر – عناوين وتليفونات)؛ لأن هذا الدليل يهـم كل الجمعيات، ويغير في الاتصال والتنسيق والتكامل معاً)(*)

وليس عبد المنعم سعيد وإبراهيم سعد الدين هما المتعاملين الوحيدين فقط، بل سوف نسمع عن مزيد من النشطاء الـذين يتعاملون مع إسرائيل، وربما تتسع الـدائرة لتشـمل معظـم النشطاء داخل دائرة التطبيع دون أن يثير ذلك قلق العـاملين في الجمعيات غير الحكومية. وينتشـر الآن توزيـع بحـث بعنوان: "بناء مؤسسات حقوق الإنسان: مرشد في كيفية بناء

(*) معهد الشئون الثقافية والسفارة الهولندية: تقرير عن حلقة العمـل الخاصة بالمرأة بعنوان "دور الجمعيات الأهلية في مساعدة المرأة للنهوض بالمجتمع"، المقامة بالقاهرة في الفترة من ٢٩ – ٣٠ مايو ١٩٩٦ ص ٢١.

وتقوية واستمرار المنظمات، ويصدر عن صـندوق السـلام بالتضامن مع معهد جاكوب باوسنين لحقوق الإنسان.

وفي مقدمة البحث شكر وعرفان يقول: (يـود صـندوق السلام أن يسجل فائق امتنانه لمعهد جاكوب باوستين لترقيـة حقوق الإنسان الولايات المتحدة The Jacob Blausten

والرصيد الوطني للديمقراطية،

ومؤسسة التنمية والسلام كندا،

ومؤسسة تيرل (الولايات المتحدة)،

ومؤسسة جيمس آرد وفرني، جي آر (الولايات المتحـدة) لما أعانوا به لإخراج هذا الكتيب.

ونود أن نعبر عن عميق تقديرنا لـ ـ (سـارة هيجـل) بالأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية، ولـ (مـاري نمـازي) بمركز حقـوق الإنسـان بجامعـة كولومبيـا، وللمؤسسـة الإسرائيلية الخيرية للتدريب في حقل حقوق الإنسان، (شاتيل) لما قدموه من مساعدة لا تقدر بثمن نحو جمع الكثيـر مـن المواد المكتوبة التي استقينا منها معرفة ثرية لإصـدار هـذا

الكتاب) (*)

فهل رأينا عدد المؤسسات والصناديق الحاملة لاسم السلام في أمريكا وكندا وأوروبا، ومن لا يحمل اسم السـلام فهـو يتعاون لتحقيق نفس الغرض، وحتى منظمة العفـو الدوليـة التي تضم في فرعها بالقاهرة كثيـرين مـن ذوي الماضـي السياسي الوطني المعادي لإسرائيل، ولكـنهم الآن يعملـون تحت جناح مؤسسة ضالعة حتـى النهايـة مـع جمعيـات إسرائيلية ونشطاء إسرائيليين.

وهكذا يختلط الحابل بالنابل: الجمعيات الدولية في تشابك مع الجمعيـات الإسـرائيلية.. ونشـطاء حقـوق الإنسـان والجمعيات "الأهلية" يعملون في الأنشطة الدولية بلا تمييز.

وفي الداخل نجد ممثلي الجمعيات الحكومية يعملون مـع ممثلي المعارضة: اليساريين وغير اليساريين، المخـدوعين وغير المخدوعين.. أصحاب الشعارات المدويـة والصـوت العالي، والعاملين في صمت وبلا ضجيج.. هؤلاء وأولئـك

(*) بناء مؤسسات حقوق الإنسان، مرشد فـي كيفيـة بنـاء وتقويـة واستمرار المنظمات.

معا جميعا في طريق الجمعيات غيـر الحكوميـة.. طريـق المؤتمرات والمال الدولي، و"تعلم التعايش في سـلام" فهـو بلا مواربة طريق التطبيع مع إسرائيل، إن لم يكن اليوم ففيما بعد...

وهل يملكون خيارا وقد تشابكت مصالحهم مـع مصـالح المؤسسات الدولية في كوبنهاجن ولوكسمبرج وفينا وواشنطن وغيرها....

وهل يملكون خيارا وهم لا يستطيعون التمييز بين حقيقـة مصادر المال الدولي وحقيقة أهدافه؟

على أية حال فقد سبقهم على نفس الدرب نشطاء حقـوق الإنسان من الفلسطينيين، وهم يجنـون الآن نتيجـة "تعلـم التعايش السلمي" مأزقا قاتلا لم يحدث طوال تاريخهم السابق على هذا السلام.

* * *

والحديث عن مستنقع الجمعيات غير الحكومية والمنـاخ المحموم الذي تحدثه في الأجواء العامة يمكـن أن يسـتغرق أي باحث وقتا طويلا ثم لا يحيط بكل سـلبياته فـي جميـع

المجالات التي تعمل بها... ولذلك سنختار مجالا واحدا أثيرا لديهم، عزيزا عليهم لأنه "موضـة العصـر" فـي الـداخل والخارج وعدد كبير من الجمعيات الوليدة تتخصـص فـي العمل به، كما تحوم حوله جمعيات أخرى بالإضـافة إلـى أنشطتها الأخرى وهو: مجال العمـل النسـوي، وسـنركز الضوء على الجمعيات النسائية الصرفة التي تكونت خـلال السنوات العشر الماضية وتضخمت وطفت على السطح فـي تشابك قوي مع منظمات التمويل الدولية.. ومـن ثـم فقـد تركزت فيها كل خصائص الجمعيات غير الحكومات العاملة في المجالات الأخرى، بداية من تبنـي برنـامج مؤسسـات التمويل، وهو ما يطلقون عليه للتمويه أجندة الأمم المتحـدة، وانتهاء بتبني نفس اللغة ونفس الأخلاق ونفس الصـراعات الشخصية...

سنرى كيف نشأت الكثير من تلك الجمعيات.. وعلاقاتهـا مع الحكومة المصرية وعلاقاتها مع المانح الدولي.. بـرغم ما شاب رحلة البحث عن تلك المعلومات من صعوبات كبيرة كانت تشبه الدخول في عش الدبابير فهم يحيطون أنفسهم بجو من السرية والشك والريبة في كل من هو خـارجهم... ولا

يعطون للآخرين إلا نوع من المعلومات الدعائية.. أما حقيقة التمويل والعلاقات الدولية فدونه الموت لدى البعض منهم..

وقد اعتمدت بقدر المستطاع على النشـرات الداخليـة وأبحـاث المـؤتمرات والملاحظـة الشخصـية وبعـض المقابلات... وكنت أتمنى أن أحصل على ما هو أبعد.. لكن حال دون ذلك حذرهم الشرس.. وربمـا تسـمح الظـروف لغيري أن يكمل ما لم أستطع إنجازه في عالم الجمعيات غير الحكومية والتمويل الأجنبي.

الخطاب المتشدد
والحروب المتأججة

لا أعرف لماذا يقفز إلى ذهني دائما كلما سـمعت عـن جمعية نسائية أو جمعية من جمعيات حقوق الإنسـان تتلقـى تمويلا من الخارج ذكرى مشهد الانفجار الذي حدث قـرب نهاية ختام مؤتمر: "التحديات التي تواجه المرأة العربية فـي نهاية القرن العشرين"، والذي عقدته جمعية تضامن المـرأة العربية برئاسة الدكتورة: نوال السعداوي، بمقر جامعة الدول العربية: في سبتمبر ١٩٨٦ م، وشاركت فيه حوالي خمسـة وثلاثين باحثة من البلاد العربية وعدد كبير مـن المهتمـين بقضية المرأة في مصر من النساء والرجال.

كانت قاعة جامعة الدول العربية تغص بالناس والهمهمات الجانبية مثل طنين يتعالى، حتى انفجر الموقف حينما سـألت إحدى الحاضرات نوال السـعداوي عـن مصـدر تمويـل المؤتمر.

وذكرت أخرى اسم مؤسسة فـورد كأحـد المؤسسـات

الممولة للمؤتمر، وتحول الكلام إلى صراخ وانفعال ثم إلـى تشنجات حادة، وانقسم الحاضرون بين الهجوم على الجمعية ورئيستها، وبين المطالبة بسماع رأي الجانب الآخر.

ووصفت نوال السعداوي السائلات عن مصدر التمويـل بالحاقدات مثيرات الشغب، وهاجمت الأحزاب السياسية التي نشأت بقرار سلطوي، ثم تعمل الآن علـى تخريـب العمـل النسائي... وقامت "فتحية العسال" تهاجم المتعاملات مع المال الدولي المشبوه، وتعلن انسحاب اتحاد النساء التقدمي الممثل لحزب التجمع، وتلتها ممثلة جماعة "المرأة الجديـدة" التـي أدانت التمويل الخارجي بشدة، ثـم ممثلـة جمعيـة الطفـل والأسرة، وتوالت الانسحابات من مؤتمر جمعيـة تضـامن المرأة العربية، فانسحبت جماعة بنت الأرض بالمنصـورة. كما انسحبت الكثيرات من عضوية جمعية المـرأة العربيـة نفسها.

وانفضت الجلسة بطريقة تشبه هدنة الحـروب المشـتعلة الأوار، لتتجدد المعركة مرة أخرى في إحدى غـرف فنـدق النيل هيلتون، وفي تلك المساحة الضيقة لـم يتـوان جانـب عن تكييل الاتهامات للجانب الآخر، وامتدت الخناقـة إلـى

صفحات الجرائد، فنشرت جريـدة الأهـالي علـى امتـداد صفحتها الأخيرة مقال الكاتبة السورية: "حميدة نعنع" تحـت عنوان:

(زمن الطعنات في الظهر) هاجمت فيه التمويل المشـبوه بشدة وقالت في الختام: (إن وطنية الناس ليست قضية فلسفية خاضعة للجدل والتأويلات، بل تقاس بمدى ارتبـاط هـؤلاء بقضية شعوبهم). (*)

وفي العدد التالي من الأهالي شنت (نوال السعداوي حملة ضارية على التجمع والمستقيلات والمنسحبات). (**)

وكتبت جماعة بنت الأرض إدانة لمن يقبلون تمويلا مـن شركة فورد الأمريكية، وكتبت فريدة النقـاش تؤكـد نفـس الفكرة، بالإضافة إلى أخريات أعلن انسحابهن أو رفضـهن لأفكار نوال السعداوي واتجاهاتها النسوية عموما. وفي العدد الثالث نجد بيانا يدور حول نفس المعنى وموقعا مـن أربـع وعشرين سيدة يعلن انسحابهن من جمعية: تضـامن المـرأة

(*) الأهالي: ١٧ سبتمبر ١٩٨٦، الصفحة الأخيرة.

(**) الأهالي: ٢٤ سبتمبر ١٩٨٦، الصفحة العاشرة.

العربية ورفضهن للتمويل المشبوه ولأشياء أخرى...

*   *   *

ولكن لماذا أتذكر كل هذا الآن.. لماذا تهاجمني صورهن واحدة إثر الأخرى وعروقهن تنتفخ حماسا، وأوتار أصواتهن يشدها التشنج حتى تكاد تنقطع.. لماذا وقـد مـرت حـوالي عشرة أعوام على هذا الحدث...؟

هل لأن معظمهم قد صرن صاحبات جمعيـات نسـائية الآن...؟

أم لأن غالبيتهن يتعاملن الآن مع منظمات دولية وعلـى رأسهما فورد فونديشن اللاتـي ذبحـن نـوال السـعداوي وجمعيتها بها في سبتمبر ١٩٨٦م، وبعد أن كان التعامل مع تلك المؤسسات الدولية وقبول التمويل يحاط بسـرية شـديدة خشية الفضيحة.. أصبحن الآن يتفاخرن به ويتناقلن حديثـه جهارا.. مما يجعلنا نتساءل عما جرى بين عـامي ١٩٨٦، ١٩٩٦م...؟

هل اختلفت الشخصيات.. أم اختلفت الظروف؟

على أية حال جرت مياه كثيرة كما يقولـون، أو بمعنـى

آخر جرت أموال كثيرة، وتغيرت مصالح، وحدثت انشقاقات وتكتلات أخرى تكونت...

ضجيج شديد في جانب.. وصمت مطبـق فـي جانـب آخر...

ومجلات وكتب ومطبوعات فاخرة لا يتداولها إلا كتابهـا ومموليها.. وندوات في فنادق فاخرة.. ولغـة غيـر اللغـة وحراك اجتماعي وشائعات يندي لها الجبين..

عشرة أعوام ليست بالعمر الطويل، ولكنها كافية لتغييـر الصورة وتبدل المواقع، وإن زعم أصحابها أن الأمر لـيس كذلك.

وقبل أن نتتبع تغييرات السنوات العشر نعود إلى الـوراء قليلا لنرى التغييرات التي حدثت في وضع المرأة المصـرية عمومـا وخصوصـا علـى صـعيد التغييـرات القانونيـة وما صاحب ذلك من قلاقل..

فبعد أن نجحت السلطة الناصرية في وأد كل الحركـات المستقلة عن النظام.. وأصبح لا صوت للجمعيات النسـائية إلا من خلال الجمعيات الرسمية المسجلة بـوزارة الشـئون

الاجتماعية...

ولم يكن هناك أي تغير يذكر في أوائل السبعينات على الصعيد الرسمي. وفي منتصف السبعينات سافر وفد نسائي مصري برئاسة الدكتورة: عائشة راتب، وزيرة الشئون للمشاركة في أعمال مؤتمر المرأة عام ١٩٧٥ م بالمكسيك. وعلى إثر النقد الذي وجهته الدول الكبرى هناك لوضع المرأة المصرية والقوانين الخاصة بها، قدمت عائشة راتب بعد عودتها من المؤتمر مشروعا لتعديل قانون الأحوال الشخصية لكن (رفضه الأزهر وطلبت السلطة السياسية سحبه. وتمخض عن هذا المؤتمر تشكيل: لجنة قومية للمرأة، ضمت بعض السيدات النشيطات في الحركة الخيرية، والجمعيات الأهلية غير المستقلة عن الإشراف الحكومي. وكمحاولة للاستفادة بقوة الدفع التي أعطاها مؤتمر المكسيك تم إعداد مشروع قانون للأحوال الشخصيات تبنته السيدة: جيهان السادات وتم إصداره سنة ١٩٧٩) (*)

(*) الحركة النسائية العربية: أبحاث ومداخلات، نادية عبد الوهاب، أمال عبد الهادي ص ١٤٢.

وبعد اغتيال السادات وابتعاد جيهان السادات عن مواقـع السلطة وازدياد ضغط الجماعات الإسـلامية، صـدر حكـم المحكمة الدسـتورية بإلغـاء العمـل بالقـانون، ونلاحـظ أن التحرك الرسمي لتغيير القانون أيام جيهان السادات جـاء نتيجة ضغط خارجي أكثر مما هو نتيجـة ضـغط داخلـي، وسوف يزداد وضوح سياسة الرضوخ للضغوط الخارجيـة لتغيير وضع المرأة فيما بعد، حينما نتعرض للموضـوعات المثارة على جدول أعمال الحركة النسائية الحاليـة بشـقيها الحكومي وغير الحكومي وتوجهاتها الخارجية.

المهم أنه في عام ١٩٨٥ م قدم أحد الإسلاميين طعنا بعدم دستورية القانون ٤٤ لسنة ٧٩ بشأن الأحوال الشخصـية – المعروف باسم قانون جيهان – والذي كان من أهم بنوده حق الزوجة الحاضنة في الاحتفاظ بمنزل الزوجية بعد الطـلاق، وحق الزوجة في طلب الطلاق إذا اقترن زوجها بأخرى...

وحكمت المحكمة لصالح الجانب الإسلامي، ووافق مجلس الشعب على العودة إلى القانون القديم المجحف لعموم النساء، ومن المضحك أن عدد النساء العضوات بالمجلس في ذلـك الحين كان أربعا وثلاثين (نائبة) أُصـبن جميعـا بالصـمت

المطبق، ولم تعترض إحداهن على التغييرات المجحفة (فلـم نسمع منهن كلمة ولا تصريحا، ولا نظمـن اجتماعـا بهـذا الخصوص، ولا تحركن لصياغة مشروع جديـد للأحـوال الشخصية، وكأن الأمر لا يهم سيدات مصر). (*)

ولا غرابة في ذلك فقد كـن "نائبـات" الحكومـة. أمـا المعارضة فقد كانت تغط في أحلام حلفها السعيد مع التيـار الإسلامي، بعد أن خاض حزب الوفد انتخابات عام ١٩٨٤ م بقائمة مشتركة مع الإخوان المسلمين، وأدخلهـم البرلمـان ليكون أول سهام الحلف الإخـواني الوفـدي موجهـا ضـد التغييرات الطفيفة التي حدثت في قانون الأحوال الشخصـية لصالح المرأة، والعودة به مرة أخرى إلى سلطان الشـريعة المطلق أو سلطان الرجل المطلق..

وكان الجميع – حكومة ومعارضـة – يمـالئون التيـار الإسلامي في ذلك الحـين علـى حسـاب وضـع المـرأة المصرية.. حتـى أن رئـيس مجلـس الشـعب – رفعـت

(*) المصور، العدد ٣١٧٤، ٩ أغسـطس ١٩٨٥ م، بـين المصـور وقرائه.

المحجوب – أعلن في فخر: (أن المجلس لم يصدر عنـه أي تشريع يخالف الشريعة الإسلامية، ومشروع القانون الجديـد يتوخى شرع ا ومصلحة الأسرة) [*] ولـم يلبـث رفعـت المحجوب أن دفع ثمن ممالأته للتيار الإسلامي باغتياله على أيديهم. ولـم يلبـث حـزب الوفـد أن أدرك أن (الإخـوان المسلمون) هم الذين استفادوا من لعبـة التحـالف السياسـي والإمكانيات والتسهيلات الشرعية التي قـدمها لهـم الوفـد وصحيفته العلنية ومقراته المنتشرة في كل مكـان.. فصـعد الإخوان على أكتافه بينما كانت الخسائر داخل البيت الوفدي فادحة بعد أن انقطعت صلة الحزب بتاريخه العلماني المدافع عن الأقباط والنساء....

ولم تجد نساء حزب الوفد بدا من إعلان غضـبهن ضـد سياسة حزبهن، وعقدن اجتماعا دافعن فيه عن القانون الملغي "قانون جيهان"، وانضمت بعضـهن إلـى اجتمـاع النسـاء الرافضات لحكم المحكمة في أول اجتماع لما يمكن أن نسميه ببدايات الحركة النسائية الجديدة في منزل السـيدة عزيـزة

---

[*] المصور / العدد ٣١٦٩ / ٥ يوليو ١٩٨٥ م.

حسين. وفي الاجتماع التالي الموسع المنعقد بجمعيـة هـدى شعراوي أعلنت عواطف والي أنها لا تمثـل حـزب الوفـد بقولها:

(أنا لا أمثل الوفد أنا أمثل نفسي).

وكانت كل سيدة في هذا الاجتماع تمثل نفسها تقريبا نظرا لعدم الاهتمام الجدي والفعال من الأحزاب السياسية بقضـية المرأة...

وكانت حرارة الحديث واضحة لدى مئـات المجتمعـات، واقترحن تشكيل وفد نسائي للذهاب إلـى مجلـس الشـعب، وأصدرن بيانا بعثنه إلى الصحف ووكالات الأنباء وبرقيـات إلى المسئولين...

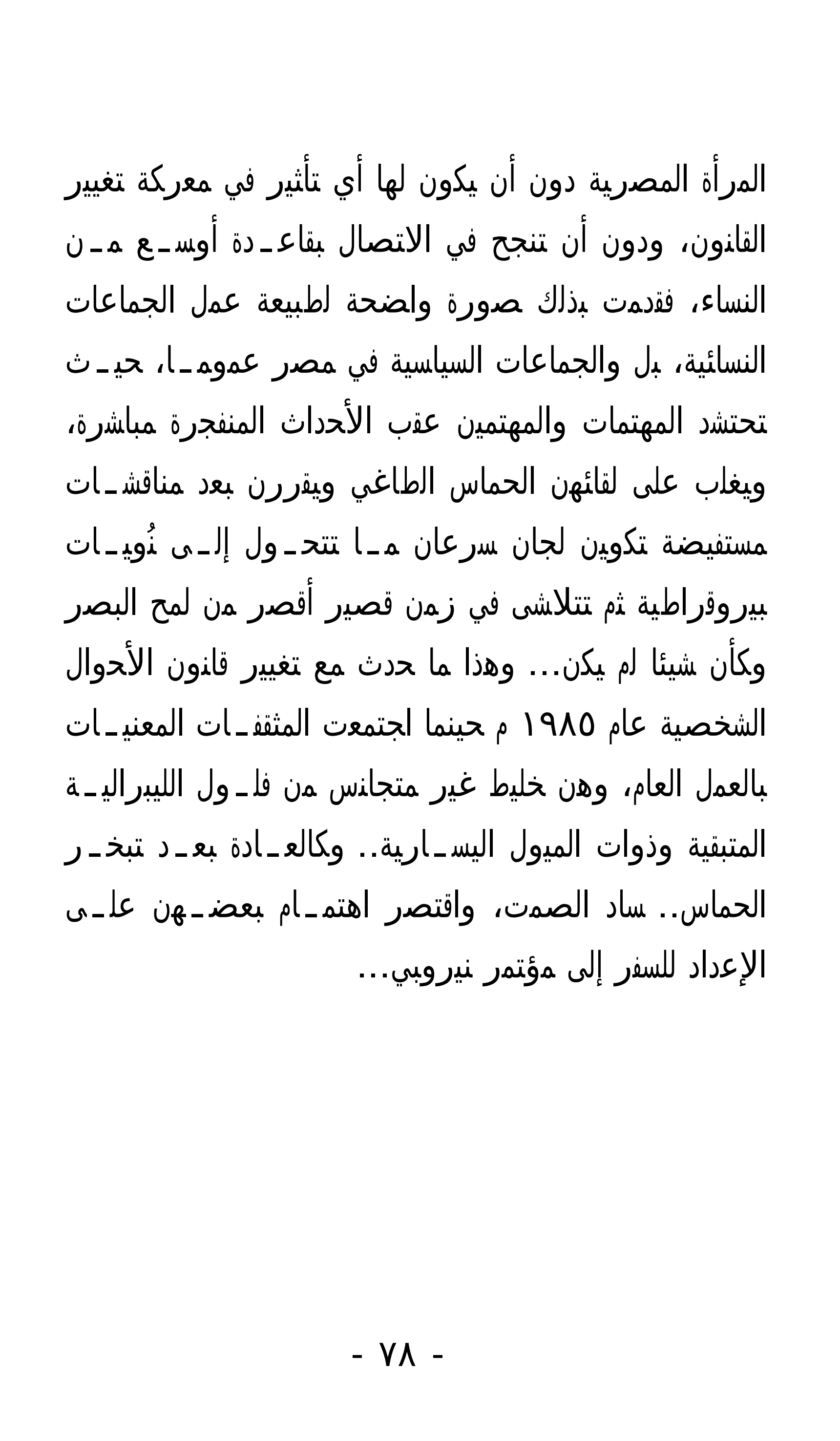
وكالعادة كان هناك اقتراح بمسيرة لا تتحقق،

وتشكيل لجان دائمة لا تدوم،

ومجموعات ضغط لا تضغط،

وتأكيد على استمرار انعقاد لا يستمر،

وابتلعت الأيام اللجنة النسائية المهتمة بمناقشـة أوضـاع



المرأة المصرية دون أن يكون لها أي تأثير في معركة تغيير القانون، ودون أن تنجح في الاتصال بقاعـدة أوسـع مـن النساء، فقدمت بذلك صورة واضحة لطبيعة عمل الجماعات النسائية، بل والجماعات السياسية في مصر عمومـا، حيـث تحتشد المهتمات والمهتمين عقب الأحداث المنفجرة مباشرة، ويغلب على لقائهن الحماس الطاغي ويقررن بعد مناقشـات مستفيضة تكوين لجان سرعان مـا تتحـول إلـى نُويـات بيروقراطية ثم تتلاشى في زمن قصير أقصر من لمح البصر وكأن شيئا لم يكن... وهذا ما حدث مع تغيير قانون الأحوال الشخصية عام ١٩٨٥ م حينما اجتمعت المثقفـات المعنيـات بالعمل العام، وهن خليط غير متجانس من فلـول الليبراليـة المتبقية وذوات الميول اليسـارية.. وكالعـادة بعـد تبخـر الحماس.. ساد الصمت، واقتصر اهتمـام بعضـهن علـى الإعداد للسفر إلى مؤتمر نيروبي...

من نيروبي إلى بكين

يا قلبي لا تحزن

وهناك في نيروبي – ١٩٨٦ – ظهر الخلاف واضحا بين عضوات الوفد المصري غير المتجانس، والذي كان مكونـا من ست من النساء الحكوميات، وحوالي أربعين سيدة غيـر حكومية، منهن ممثلات عن حزب التجمع – اتحـاد النسـاء التقدمي – وممثلات عن منظمة التضامن الأفـرو أسـيوي، وتضامن المرأة العربيـة ممثلـة فـي رئيسـتها د. نـوال السعداوي.

وبدأت الاتهامات المتبادلة فور العودة إلى مصر:

الحزبيات يتهمن نوال السعداوي باتصالها بالأجانب لأنها (شوهدت وهي تتحدث مع امرأة أمريكية من أصل يهودي)[*]

ونوال السعداوي تتهمن بالحقد على نجاحها؛ لأن جمعيتها (تضامن المرأة العربية مشهرة بالأمم المتحدة كمنظمة دولية عربية غير حكومية؛ ولأنها صاحبة مركز استشـاري لـدى

---

[*] نوال السعداوي: الأهالي، ٢٤ سبتمبر ١٩٨٦ م.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة) [**]

وقالت: إن جمعية تضامن المرأة العربية خاضت (معركة ناجحة ضد الصهيونية العالمية في أكبر اجتماع شعبي ضـم حوالي سبع آلاف امرأة من جميع بلاد العالم)، وأن المـرأة التي يتهمونها بها اسمها (سـالما جيمـز، وهـي مشـهورة بمواقفها المتقدمة، وتعـد مـن أشـد الأعـداء للصـهيونية والإمبريالية الأمريكية، وقد ألقت في خيمة السلام في نيروبي كلمة قوية ضد إسرائيل ولصالح النساء الفلسطينيات). [*]

ونلاحظ أن جميع الاتهامات في ذلك الوقت كانت تـدور حول الوطنية ومدى التمسك بالعروبة والقضية الفلسـطينية، حتى أن مجرد الحديث مع أمريكية من أصل يهـودي كـان مجرما كل التجريم في الظاهر... أمـا التمويـل الخـارجي أيا كان مصدره فكان كبيرة الكبائر التي لا تغتفر.

وقد وقعت نوال السعداوي في هـذا المحظـور العلنـي خصوصا وأنها أجرت بعد عودتها من نيروبي بحثا ميـدانيا

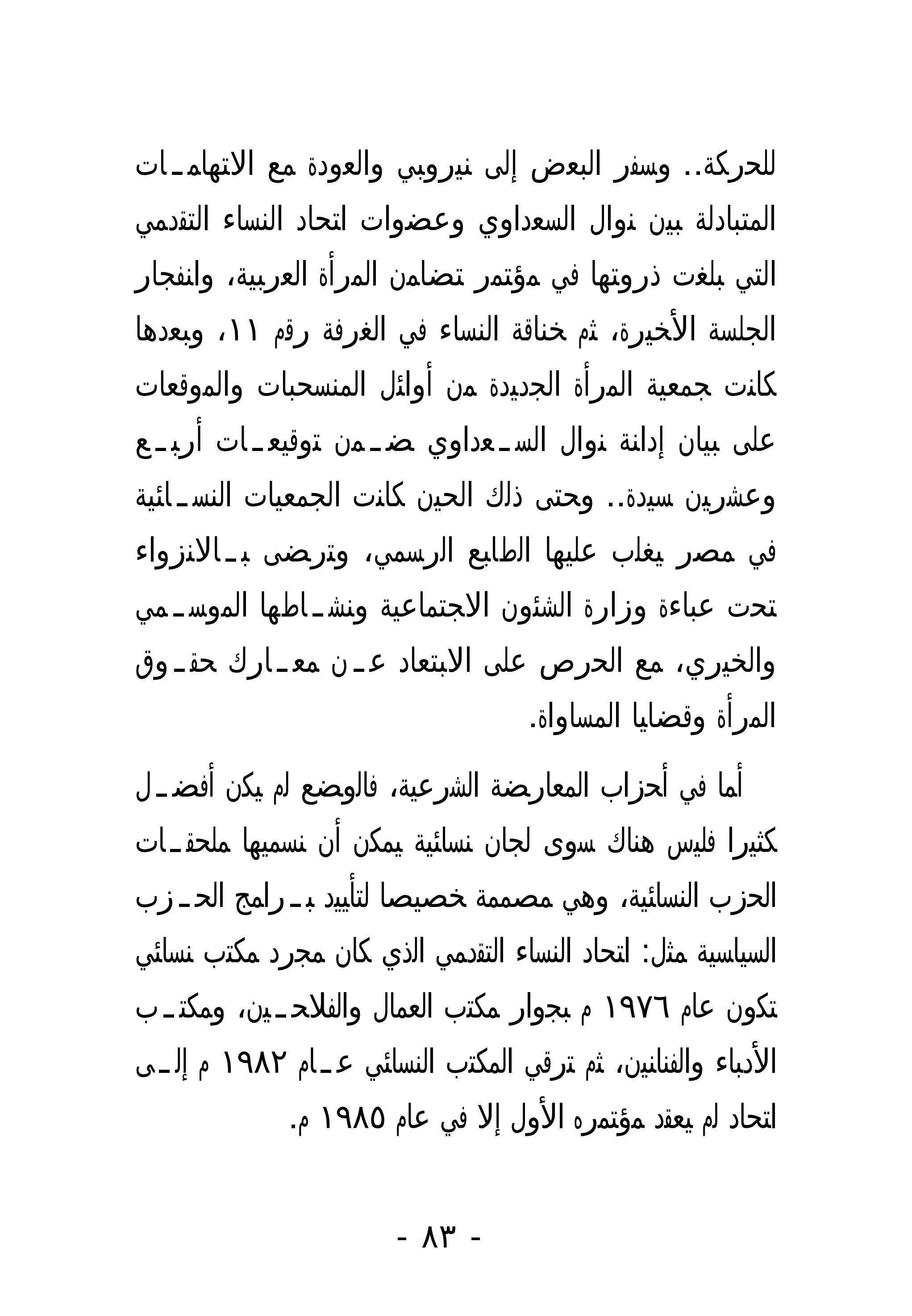
[**] نوال السعداوي: المصدر السابق.

[*] نوال السعداوي: نفس المصدر السابق.

عن المرأة والثقافة بتمويل من منظمة اليونسكو، واشـتركت معها في هذا البحـث فتيـات مـن جمعيـة بنـت الأرض بالمنصورة، وهي جماعة يسارية، أو كما يقلن عن جمعيتهن أنها انبثقت من لجان مناصرة الشعب الفلسطيني بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عـام ١٩٨٢ م، وأن عملهـا امتـد بعـد انفضاض تلك اللجان على أنه (كيان ثابت يجمع جهود النساء حتى البعيدات عن الأحداث السياسية، ولـه نظـرة أرحـب للمرأة وعلاقتها بالرجل والمجتمع ويهـتم بتثـوير الواقـع وتغييره) (*)

وتزامن مع ظهور جمعية بنت الأرض اليسارية ظهـور جماعة أخرى تدعي أيضا أنها تهـتم بـ ـ(تثـوير الواقـع وتغييره) وهي: جماعة المرأة الجديدة، التي بـدأت نشـاطها عام ١٩٨٣ م، وأصدرت أولى نشراتها الفقيرة عام ١٩٨٥م، ذلك العام الذي شهد نكسة قانون الأحوال الشخصية ومحاولة حشد الحركة النسائية كرد فعل غاضب، ثم الهمود السـريع

(*) الحركة النسائية العربية: أبحاث ومداخلات مـن أربعـة بلـدان عربية، نادية عبد الوهاب آمال عبد الهادي.



للحركة.. وسفر البعض إلى نيروبي والعودة مع الاتهامات المتبادلة بين نوال السعداوي وعضوات اتحاد النساء التقدمي التي بلغت ذروتها في مؤتمر تضامن المرأة العربية، وانفجار الجلسة الأخيرة، ثم خناقة النساء في الغرفة رقم ١١، وبعدها كانت جمعية المرأة الجديدة من أوائل المنسحبات والموقعات على بيان إدانة نوال السعداوي ضمن توقيعات أربع وعشرين سيدة.. وحتى ذلك الحين كانت الجمعيات النسائية في مصر يغلب عليها الطابع الرسمي، وترضى بالانزواء تحت عباءة وزارة الشئون الاجتماعية ونشاطها الموسمي والخيري، مع الحرص على الابتعاد عن معارك حقوق المرأة وقضايا المساواة.

أما في أحزاب المعارضة الشرعية، فالوضع لم يكن أفضل كثيرا فليس هناك سوى لجان نسائية يمكن أن نسميها ملحقات الحزب النسائية، وهي مصممة خصيصا لتأييد برامج الحزب السياسية مثل: اتحاد النساء التقدمي الذي كان مجرد مكتب نسائي تكون عام ١٩٧٦ م بجوار مكتب العمال والفلاحين، ومكتب الأدباء والفنانين، ثم ترقي المكتب النسائي عام ١٩٨٢ م إلى اتحاد لم يعقد مؤتمره الأول إلا في عام ١٩٨٥ م.

وفي الحزب الناصري تكونت أمانة المرأة عام ١٩٩٢ م، وقد ظلت مجرد أمانة في الحزب حتى الآن...

وهو نفس حال أمانة المرأة بحزب العمل ولجنة سـيدات الوفد بحزب الوفد. وفي جانب من الصـورة كانـت هنـاك بعض السيدات المستقلات ذوات الأصول البرجوازية مثـل د. هدى بدران، والمحامية: منى ذو الفقار...

ووسط هذا التكوين المتراخي للحركة النسائية ظهرت تلك النُويات الصغيرة لجماعتي بنت الأرض والمـرأة الجديـدة، ورأى البعض فيهما احتمال ميلاد ثوري لحركة نسائية شابة، خصوصا وأنهما قد خرجتا من بين طيات جماعات شـيوعية تمثل معارضة راديكالية ضد الحكومة. ولكنها كانت مجـرد نُويات ترث كل أمراض الحركة الشيوعية المصرية...

وفي الأغلب الأعم كانت معظم المهتمات بالحقوق النسائية على استعداد للالتفاف حول نوال السعداوي وجمعيتها، على أمل أن تصبح مركزا يجمع شتات الحركة النسـائية ويرفـع مطالبها في مواجهة تصاعد عنف الجماعات الإسلامية ضـد المرأة والدعوة إلى الحجاب وغيرها. مما يفسر سر الإقبـال الشديد على المؤتمرات التي دعت إليها في البدايـة. وكمـا

تقول نوال السعداوي (لبى الدعوة الجميع حتى السيدة سـيزا نبراوي جاءت محمولة رغم مرضها). (*)

كما ظهر الإقبال واضحا في مـؤتمر عـام ٨٦، وكـان جمهور النساء على استعداد للالتفاف حول نوال السـعداوي وجمعيتها لمدى أطول، لولا العيـوب التـي ظهـرت فـي الممارسة الفعلية بعد ذلك، وأولهـا إثـارة قضـية التمويـل خصوصا من فورد فويندشن، وكما تقول الكاتبـة السـورية حميدة نعنع: (مجرد ذكر اسم فورد فونديشن جرنا إلى نقاش مستفيض حول تاريخ هذه المؤسسة، والأدوار التي لعبتها في بعض دول أمريكا اللاتينية والهند وزيمبابوي، وهـي أدوار كان ظاهرها المساعدة الإنسانية بينما استخدمت هذه المساعدة لإجراء بحوث ودراسات انتهت كلها إلى مكاتب المخـابرات الأمريكية). (*)

وتقول في تصريح آخر: (أنا ضد أي شكل مـن أشـكال

(*) نوال السعداوي / الأهالي ٢٤ سبتمبر ١٩٨٦ م الصفحة العاشرة.

(*) حميده نعنع: الأهالي، ١٧ سبتمبر ١٩٨٦ م، الصـفحة الأخيـرة، زمن الطعنات في الظهر.

التمويل الإمبريـالي الأمريكـي.. جسـدي ينـتفض حتـى لو سمعت اسم "إليزابيث تايلور" لأنه لم يعـد فـي الجسـد العربي ولو جزء صغير في حجم الدبوس لم تنله المؤامرات الأمريكية، ولهذا أقدم استقالتي من الجمعية). (*)

ونلاحظ من الفقرة السابقة كيف كان الخطاب العام السائد في ذلك الحين لما يزل قوميا ومتزمتا، ويصب سهامه ضـد الإمبريالية والشركات الرأسمالية عابرة القارات.

وبرغم أن (فورد فونديشن) لم تكـن الممـول الوحيـد للمؤتمر، حيث اشتركت مؤسسة "الأوكس فام" الإنجليزيـة، ومؤسسة "نوفيب" الهولندية، فـي التمويـل إلا أن الجميـع تغاضوا عنهما، وبدا غضبهم منصبا على فـورد فونديشـن فقط بسبب ما أثير حول مسئوليتها المباشرة فـي إجهـاض الحركات الثورية في أمريكا اللاتينية، وهو أمـر لـم يكـن التسامح فيه ممكنا لدى هذه الجماعات الصغيرة ذات الماضي السياسي الراديكالي...

(*) حميده نعنع: روزاليوسف، ١٥ سـبتمبر ١٩٨٦، العـدد ٣٠٤٠، السنة الحادية والستون، ص ٢٦.

ولم ينتبه إلى خطورة مبدأ التمويل من أساسه سوى قلة قليلة في ذلك الحين... بينما حاولت نوال السعداوي أن تكسب هذه النقطة إلى صالحها حينما تساءلت عن الفرق بين المال الأمريكي أو الهولندي أو الإنجليزي أو السعودي أو غيره... في تلميح واضح لمن يقبلن التمويل من أماكن أخرى، ويكتفين بالهجوم على المال الأمريكي.. أما على الصعيد الفكري فقد بدا الانقسام واضحا في ذلك المؤتمر بين اتجاهين. **الأول** كانت تقوده الحزبيات صاحبات الرؤية الأيديولوجية، اللاتي لا يتحدثن عن مشكلة المرأة بمعزل عن مشكلة الوطن، ويرجعن جميع مشاكلها تقريبا إلى الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقهر الطبقي والقوانين المقيدة للحريات، وهي المشاكل والمعضلات التي يعاني منها جميع المواطنين رجالا ونساء على السواء، وبالتالي فلا يمكن الحديث عن تحرر المرأة بمعزل عن تغيير سياسي يشمل الوطن برمته.. بينما تنحصر آراء **الاتجاه الثاني** في قضايا المرأة النوعية مثل القهر الجنسي وما يترتب عليه من تدني الوضع الاجتماعي للمرأة...

وصاحبات هذا الاتجاه كن المدافعات عن نوال السعداوي

وعن حق تلقي التمويل من أي جهة في العالم ما دامت النساء القائمات على الأمر راشدات ولا يمكن التأثير عليهن...

وقد ظهر **اتجاه ثالث** صغير لمـن لا تـؤرقهن قضـية التمويل من الأصل، ولكن يؤرقهن جدا ما أسمينه **بالسـلوك الديكتاتوري** لنوال السعداوي، وحسبما قالت أستاذة للتـاريخ الإسلامي بالجامعة الأمريكية: إنها ليست ضد قبول التمويل، ولكنها تقدمت باستقالتها (من الجمعية بسبب أسـلوب اتخـاذ القرارات التي تنفرد بها السيدة رئيسة الجمعية، ولـيس لأي سبب آخر). (*)

وبعد انفضـاض المـؤتمر وتوابعـه مـن الاتهامـات والاستقالات الفردية والجماعية، ظل البعض يتـابع نشـاط تضامن المرأة العربية وندواتها الأسبوعية، وأصدرت نـوال السعداوي ثلاثة أعداد من مجلة "نون"، برغم رفض المجلس الأعلى للصحافة منحها ترخيص الصدور، وبعد أن أجبرتها الحكومة على التوقف أصدرت العدد الرابع وبه مقال بعنوان: "خمسمائة رسالة إلى النخبة الثقافية"، تنعي فيه هـذه النخبـة

(*) الأهالي: ٢٤ سبتمبر ١٩٨٦ م، الصفحة العاشرة.

السلبية التي لا تتخذ موقفا في مواجهة ديكتاتورية الحكومـة والقوانين المقيدة للحريات..

وتحايلات نوال السعداوي على إجراءات المنـع بإصـدار نشرة: تضامن المرأة العربية في مايو ١٩٩١ م.. حتى كان قرار وزارة الشئون الاجتماعية بحل الجمعية عام ١٩٩١ م، وتحويل أموالها إلى جمعية نساء الإسلام. وقد أيـد القضـاء الإداري قرار الحل بحجة الممارسات غير القانونية للجمعية.

ولقد أتى قرار الحل مريحا للجماعات الإسلامية وللحكومة ولكثير من الشخصيات النسائية التي كانت تحلم بإحلال نفسها محل نوال السعداوي..

وربما لم تنتظر نـوال السـعداوي طـويلا حتـى رأت سقوطهن جميعا في شباك التمويل الدولي عن سعي حثيـث منهن ولهاث لا يعرف الكلـل، بـرغم الشـعارات البراقـة والخطاب الأيديولوجي الأجوف..

وسنرى فيما بعد نفس الشخصيات المهاجمة التمويل بحجة الوطنية هي التي تقبله الآن دون التخلـي عـن الشـعارات الوطنية ومهاجمة الطفيلية والخصخصة والإمبريالية.. فيا لها من مسرحية هزلية...

مغارة التمويل تفتح أبوابها للجميع

نعود إلى نيروبي حيث لاحظت عضوات الوفد المصري المكون من حوالي ست وأربعين شخصية نسائية "حكوميـة ومستقلة" وضوح ظاهرة الجمعيات غير الحكوميـة، التـي راحت تشكل جماعات ضغط وتطالب بعقد مـؤتمر خـاص بها.

فكان درس نيروبي الأساسي هو الإسراع بتكوين مثل تلك الجمعيات في مصر... وفي مقدمة العائدات د. هدى بـدران التي سارعت بتكوين "رابطة المرأة العربية"، وتم إشـهارها بوزارة الشـئون الاجتماعيـة فـي ٣١/ ٨/ ١٩٨٧ م، ثـم أصبحت بعد ذلك – بفضل علاقاتها الدوليـة – ذات صـفة استشارية لدى المجلس الاقتصـادي والاجتمـاعي بـالأمم المتحدة.

وفي كل مناسبة تؤكد هدى بـدران علاقتهـا بالجانـب الرسمي، فتضع صورة زوجة رئيس الجمهورية فـي بدايـة كتب التعريف بالجمعية، وتمـلأ بقيـة الصـفحات بصـور المسئولين من رجـال الدولـة وهـم يتصـدرون نـدواتها ومؤتمراتها.

وفي نهاية الكتيب نجد قائمة بأسماء الجهات التي تتعـاون مع الجمعية وهم:

اليونيسيف، Who، الأمم المتحدة، الصندوق الاجتماعي، – سيدا – المعونة الأمريكيـة، نوفيـب، فـورد فونديشـن، اليونيفيم، UNFPA، المركز البريطـاني، وزارة الشـئون الاجتماعية والثقافية والتعليم.

ولأنها تتعامل مع كل جهات التمويل السابقة وتتلقى دعما منهم جميعا فيسمونها "حوت" الجمعيات النسائية.

كما تكونت في نفـس عـام ١٩٨٧ م جمعيـة "التنميـة والنهوض بالمرأة" من سبع سيدات يعملن في مجال التنميـة الاقتصادية بمؤسسات أجنبية، ومنهن "هانا أيـوب"، وهبـة الخولي، وتعملان في مؤسسة فورد، وسمية إبـراهيم التـي تعمل في مؤسسة فريدريش إيبرت، ومارلين قنواتي وتعمـل بمركز خدمات التنميـة التـابع لمؤسسـة الشـرق الأدنـى الأمريكية.. وقد انطلقت جمعيتهن من خلال جمعية الزبـالين بالمقطم، التي تتلقى تمويلا من مؤسسة الأوكسفام الإنجليزية.

وقد طلبت السيدات سابقات الذكر من الأوكسفام تمويـل

مشروع جمعية خدمية لنساء منطقة منشية ناصـر، فطلبـت منهن مديرة الأوكسفام دراسة جدوى للمشـروع، وبالفعـل أعدها لهن مكتب الإكيو آي الاستشاري الدولي، وأصـبحت الجمعية تعمل تحـت دعـم الإكيـو آي ومؤسسـة فـورد والأوكسفام.. ورفضت وزارة الشئون الاجتماعية في البداية تسجيل وإشهار الجمعية لوجود صلات أجنبية واضحة بها.. ولكن بعد ضغوط قليلة تم إشهار الجمعية.

وفي هذا الوقت كانت جمعية تنظيم الأسـرة تقـوم هـي الأخرى على تلقي التمويل من الخـارج، وكـان مشـروع "السكان والتنمية" أيضا يمول من ثلاث جهات هي هيئة الأمم المتحدة، المعونة الأمريكية وهولندا.

ويقول الدكتور ماهر مهران: إن (كل المعونات والقروض والمنح ذهبت في مجالات البذخ وأبحـاث لا جـدوى مـن ورائها)، وقد قسم الدكتور مهران المعونات كالتالي:

١,٢ مليون من الأمم المتحدة، ندفع منها سنويا اشـتراك في صندوق الأمم المتحدة ٢٢٨ ألف دولار في العام، والباقي إذن أقل من المليون.

وتصلنا إعانة من أمريكا حوالي ١٨ مليونا تقـدم أغلبهـا على هيئة مشروعات تعطي لوزارة الصحة وأسرة المستقبل والجمعية المصرية لتنظيم الأسرة وبعض الجامعات.

أما القروض فحقيقة نتيجة الجمود الذي طغى على وزارة الصحة، ضاعت عدة ملايين على مصر، منها قـرض مـن البنك الدولي ٩ ملايين دولار بفائدة ٣/ ٤ ٪ وهناك قـرض قيمته ٤ ملايين دولار من إيطاليا) (*)

وإلى جانب الجمعيات غير الحكومية التي تكونت في تلك الفترة وبداية سيل القروض والتمويلات التي بدأت تأتي مـن الخارج، نشطت لجنة النهوض بالمرأة داخل اتحاد المحامين العرب في مجال الاتصالات الخارجيـة، فعقـدت مـؤتمر المنظمات النسائية العربية والأفريقية تحـت رعايـة الأمـم المتحدة بعد انعقاد مؤتمري كوبنهاجن ونيومكسـيكو تمهيـدا لمؤتمر نيروبي.

أما الجماعات الصغيرة الشابة فقد لفحتها رياح العلاقـات الخارجية والتمويل رويدا رويدا، فقد بدأ الخلاف يشتد داخل

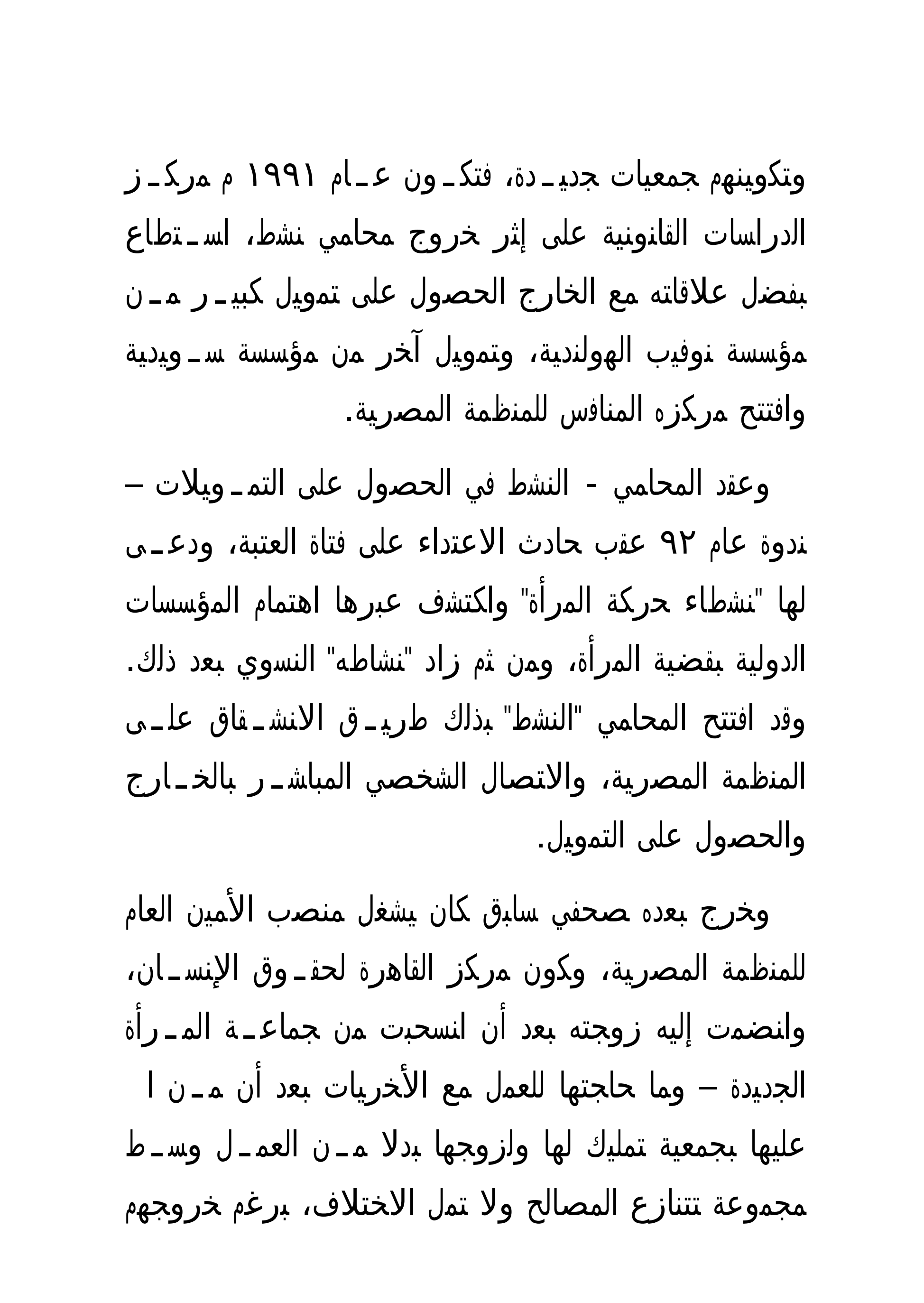
(*) الأهالي: ٤ / ٩ / ١٩٨٥، الصفحة العاشرة.

جمعية المرأة الجديدة لقبول بعض العضوات للتمويل الخارجي وسفرهن إلى الخارج على نفقة الممولين، وتكوين مشروعات بمنطقة حلوان بدعم الأوكسفام...

وانفجر الخلاف بين رافضات التمويل والمدافعات عنه حتى انقسمت الجمعية عام ١٩٨٩م...

واحتفظت الجماعة القابلة للأموال الأجنبية باسم المرأة الجديدة، وكونت الرافضات جماعة أخرى باسم "مركز دراسات المرأة – معا" عام ١٩٩١م. ثم تفرع عن المرأة الجديدة مركز العنف ضد المرأة – النديم – وكونوا شبكة متفرعة العلاقات مع الخارج، بدأت بالعلاقة مع الأوكسفام التي مولت لهم مشروع حضانة ومشغل بمنطقة حلوان، ثم تشبعت العلاقة مع المركز الثقافي البريطاني، ومنظمات نوفيب ودانيدا حتى أصبحت "هالة شكر ا " إحدى عضوات جماعة المرأة الجديدة مسئولة مؤسسة نوفيب في مصر... أو كما يحلو لهم أن يسموا تلك المناصب "المنسقة الإقليمية للمؤسسة".

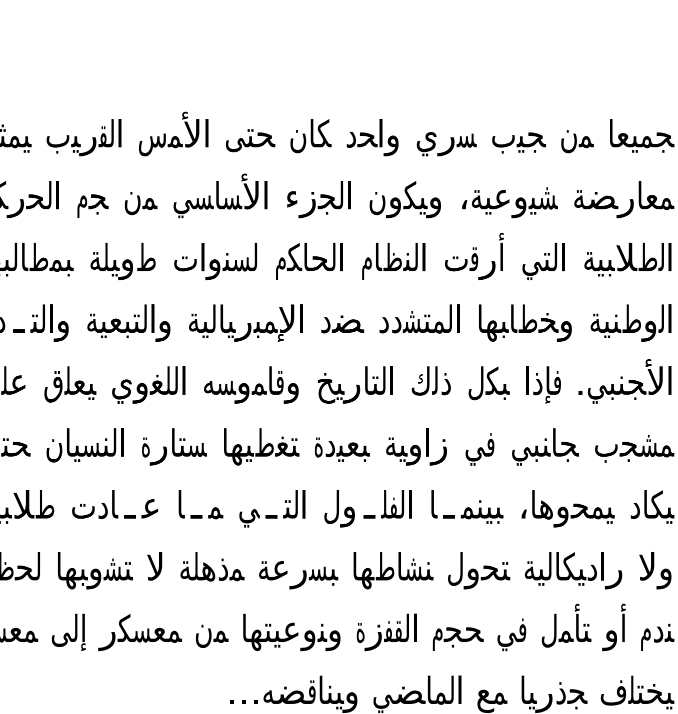
ومن ناحية أخرى حدثت عدة انشقاقات عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أدت إلى خروج بعض الأشخاص



وتكوينهم جمعيات جديدة، فتكون عام ١٩٩١ م مركز الدراسات القانونية على إثر خروج محامي نشط، استطاع بفضل علاقاته مع الخارج الحصول على تمويل كبير من مؤسسة نوفيب الهولندية، وتمويل آخر من مؤسسة سويدية وافتتح مركزه المنافس للمنظمة المصرية.

وعقد المحامي - النشط في الحصول على التمويلات – ندوة عام ٩٢ عقب حادث الاعتداء على فتاة العتبة، ودعى لها "نشطاء حركة المرأة" واكتشف عبرها اهتمام المؤسسات الدولية بقضية المرأة، ومن ثم زاد "نشاطه" النسوي بعد ذلك. وقد افتتح المحامي "النشط" بذلك طريق الانشقاق على المنظمة المصرية، والاتصال الشخصي المباشر بالخارج والحصول على التمويل.

وخرج بعده صحفي سابق كان يشغل منصب الأمين العام للمنظمة المصرية، وكون مركز القاهرة لحقوق الإنسان، وانضمت إليه زوجته بعد أن انسحبت من جماعة المرأة الجديدة – وما حاجتها للعمل مع الأخريات بعد أن من ا عليها بجمعية تمليك لها ولزوجها بدلا من العمل وسط مجموعة تتنازع المصالح ولا تمل الاختلاف، برغم خروجهم



جميعا من جيب سري واحد كان حتى الأمس القريب يمثـل معارضة شيوعية، ويكون الجزء الأساسي من جم الحركـة الطلابية التي أرقت النظام الحاكم لسنوات طويلة بمطالبهـا الوطنية وخطابها المتشدد ضد الإمبريالية والتبعية والتـدخل الأجنبي. فإذا بكل ذلك التاريخ وقاموسه اللغوي يعلق علـى مشجب جانبي في زاوية بعيدة تغطيها ستارة النسيان حتـى يكاد يمحوها، بينمـا الفلـول التـي مـا عـادت طلابيـة ولا راديكالية تحول نشاطها بسرعة مذهلة لا تشوبها لحظـة ندم أو تأمل في حجم القفزة ونوعيتها من معسكر إلى معسكر يختلف جذريا مع الماضي ويناقضه...

ولا أحد يعلم حتى الآن من الذي جر الآخـر إلـى هـذا المنعطف.. هل هي الفلول الشاردة التي جرت حزبهـا إلـى معسكر العلاقات الدوليـة المضـببة المنـابع والأصـول، بل والمشبوهة في الكثير من الأحيان...؟

أم الحزب هو الذي سرح أبناءه فـي المحافـل الدوليـة والجمعيات غير الحكوميـة ليحقـق بـذلك وهـم الوجـود والاستمرار دون أن يسأل نفسه عن حقيقـة هـذا الوجـود وعلاقته بالتاريخ السابق..؟

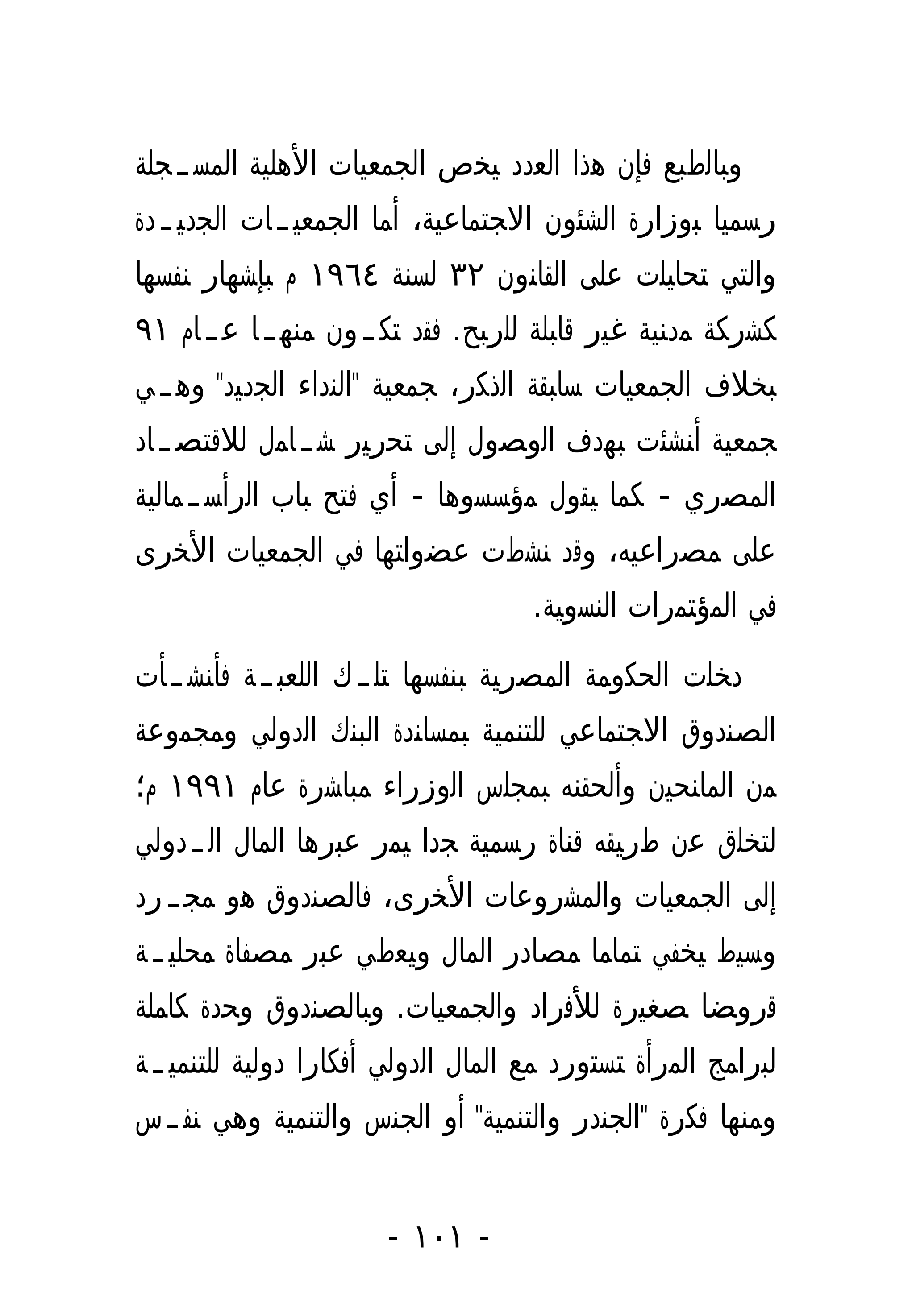
على أي الأحوال.. وأيا كان السبب.. فقد تحول مناضلوا هذا الجيب الراديكالي إلى مرتزقة نشيطة في مجال حقـوق الإنسان والنشاط النسوي، ليتحدثون عـن الختـان وأشـكال العنف ضد المرأة، ويعقدون ندواتهم في فندق شبرد والمركز الثقافي البريطاني ويتسابقون في السـفر إلـى المـؤتمرات الدولية... ومازالت "فراخة" الحزب تنتج أجيالا جديـدة مـن "النشطاء"، ومنهم "الطفل المعجزة" الذي تخرج من الجامعـة ليعمل في الجمعية المصرية لحقوق الإنسان، وحصـل عـن طريقها على جائزة "ريبوك" لحقـوق الإنسـان – حـوالي خمسين ألف دولار – فانشق على المنظمة المصرية وكـون جمعيته التمليك بالمهندسين، واستخدم في العمل بعض رفاقه الذين سرعان ما انشقوا عنه الواحد بعـد الآخـر لتكـوين جمعياتهم الخاصة أيضا، في سلسلة لا تنتهي من الانشقاقات، مثل: رفيقه الذي انشق عنه ليكون مركز الأرض، وثالثهمـا القديم أثناء الكفاح السياسي "المرير" بكلية الحقوق الذي كون هو الآخر جمعية للدفاع عن نشطاء حقوق الإنسـان، وقـد انفجرت في انتخابات المنظمة المصـرية لحقـوق الإنسـان مشكلة الصراع بين الشيوعيين، وبالتحديد مجموعة معينة من

الشيوعيين من ناحية، ومجموعة معينة من الناصريين مـن ناحية أخرى... ووصل الحد إلى مشـاجرة بالأيـدي بـين الجـانبين بعـد أن نفـذت الأسـلحة الكلاميـة والتراشـق بالاتهامات.. وانتهى اليوم الدامي بفوز المجموعة الناصرية، وتولى محام قومي شاب أمانة المنظمة المصـرية لحقـوق الإنسان، ثم خرج بعد سنتين ليكون هـو الآخـر جمعيتـه التمليك، وترك رئاسة المنظمة لمحامي ناصري آخر وهكـذا في متواليات سريعة. ولا تتوقف المنظمة المصرية لحقـوق الإنسان عن تخريج "نشطاء" على إثر "نشطاء" وكـان آخـر الانشقاقات عن المنظمة المصرية انشقاق محاميتين صغيرتين حولت إحداهما مقر المنظمة بمنطقة بولاق الدكرور إلى مقر خاص بجمعيتها الوليدة، وحصلت على تمويل خـاص مـن السفارة الكندية ومؤسسة نوفيب الهولندية وآخرين.

وحولت الثانية مقر المنظمة بمنطقة دار السـلام إلـى مقـر لجمعيتها الخاصة أيضا، وجلبت تمويلها الخاص مـن الجلوبـال فند، ومؤسسات أمريكية أخرى... مما يجعلنا نتساءل عن نـوع التعليم الذي يتلقاه العضو أو العضوة داخل المنظمة المصـرية، وما الحدود الفاصلة فيها بين العمل العام والطموح الشخصي...؟

ويعتبر عام ٩١ – ٩٢ بداية زحام الجمعيات غير الحكومية وتدفق التمويل على كل راغب فيه سواء من الجمعيات القديمة أو المكونة حديثا... وتقول أماني قنديل (إن الجمعيات التي حددت هويتها - عام ١٩٩٢ - وفقا لاسمها بأنها جمعيات نسائية أو تختص بشئون المرأة، والأخرى التي سجلت نشاطها الرسمي في مجال المرأة قد بلغ عددها في العام المذكور ١١٩ جمعية أهلية فقط. وإن كان هذا لا ينفي أن هناك جمعيات أخرى قائمة تجعل من بين أنشطتها ميدان المرأة. لقد تركزت أعلى نسبة من هذه الجمعيات الخاصة بالمرأة في العاصمة القاهرة (٢٩ جمعية) وبرز أقل عدد من الجمعيات التي حرصت على تحديد هويتها بأنها نسائية في محافظات الحدود، واختفت مثل هذه الجمعيات في بعض محافظات الوجه القبلي مثل: أسيوط وسوهاج). (*)

(*) د. أماني قنديل وآخرون: المرأة المصرية والعمل العام؛ رؤية مستقبلية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.



وبالطبع فإن هذا العدد يخص الجمعيات الأهلية المسـجلة رسميا بوزارة الشئون الاجتماعية، أما الجمعيـات الجديـدة والتي تحايلت على القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ م بإشهار نفسها كشركة مدنية غير قابلة للربح. فقد تكـون منهـا عـام ٩١ بخلاف الجمعيات سابقة الذكر، جمعية "النداء الجديد" وهـي جمعية أنشئت بهدف الوصول إلى تحرير شـامل للاقتصـاد المصري - كما يقول مؤسسوها - أي فتح باب الرأسـمالية على مصراعيه، وقد نشطت عضواتها في الجمعيات الأخرى في المؤتمرات النسوية.

دخلت الحكومة المصرية بنفسها تلـك اللعبـة فأنشـأت الصندوق الاجتماعي للتنمية بمساندة البنك الدولي ومجموعة من المانحين وألحقته بمجلس الوزراء مباشرة عام ١٩٩١ م؛ لتخلق عن طريقه قناة رسمية جدا يمر عبرها المال الـدولي إلى الجمعيات والمشروعات الأخرى، فالصندوق هو مجـرد وسيط يخفي تماما مصادر المال ويعطي عبر مصفاة محليـة قروضا صغيرة للأفراد والجمعيات. وبالصندوق وحدة كاملة لبرامج المرأة تستورد مع المال الدولي أفكارا دولية للتنميـة ومنها فكرة "الجندر والتنمية" أو الجنس والتنمية وهي نفـس

الفكرة التي استوردتها أيضا الجمعيات غير الحكومية مرفقة بالتمويل أو "البوكيت مني". وهو ما سندرسه فيما بعد ضمن أفكار الجمعيات الأهلية المهتمة بشئون المرأة. وكـان مـن باكورة النشاط النسوي للصندوق الاجتماعي للتنميـة دعـم جمعية السينمائيات المصريات بعدة ملايين مـن الجنيهـات لإنتاج أفلام فيديو وغيرها.

وكان من أهم مظاهر تعاون الصندوق الاجتماعي للتنمية مع الجمعيات الأهلية هو الإعداد لمؤتمر بكين الذي اسـتمر حوالي عامين كاملين يمتلئان بالاجتماعات المتوالية واللجان، منها اشتراك اللجنة التحضيرية في اجتماع عمـان نـوفمبر ١٩٩٤ م حضرته حوالي ستين جمعية مصرية غير حكومية.

والاجتماع التحضيري بنيويورك مارس ١٩٩٥ م.

واجتماعات ما بين نيويورك حتى بكين ١٩٩٥ م.

وقد لعبت رئيسة رابطة المرأة العربية دورا كبيـرا فـي إعداد وتنسيق سفر الجمعيات غير الحكومية إلى بكين عـام ١٩٩٥ م.

وجاء اختيارها كمنسق من الخارج (بناء على قرار اللجنة

الدولية للإعداد للمنتدى بنيويورك) وساندت وزارة الخارجية المصرية هذا القرار...

وجمعت هدى بدران خيوط شبكة اتصال الجمعيات غير الحكومية بسرعة، فلم يكن الموضوع يحتاج جهدا كبيرا بعد أن ساد جنون السفر إلى بكين بين "نشيطات" الجمعيات غير الحكومية، وراحت كل منهن تبحث عن مصدر تمويل يغطي نفقات السفر والإقامة... قليلات منهن فقط هن اللواتي سافرن على نفقة جمعيتهن أو حزبهن... أما الأخريات فكن يسألن كل جهات التمويل: هل يمكن أن تغطي لها ثمن تذاكر الطائرة ونفقات الإقامة في بكين...؟

وحسب درجة العلاقة مع الممول تكون الموافقة أو الرفض...

ومن بين مائة واثنتين وثمانين سيدة مصرية سافرن وشكلن الوفد المصري للجمعيات غير الحكومية – هذا بخلاف الوفد الرسمي طبعا – ومثلن حوالي ٨٥ منظمة مصرية، وهي أعلى نسبة حضور ومشاركة في مؤتمر خارجي، ومن الملاحظ على قائمة المشتركات سفر نسبة كبيرة من السيدات اليساريات على نفقة مؤسسات التمويل

العالمية، وفي مقدمتها مؤسسة فورد فونديشن التـي كـانوا يصبون عليها اللعنات منذ قليل...

فمثلا سافرت السيدة "شهيدة الباز" بتمويل مـن مؤسسـة فورد، وهي التي كانت تحرض في ندوة عامة ضد التمويـل الأجنبي بقولها:

(الجمعيات الأهلية الأجنبية لعبت دورا سياسيا واضحا في أمريكا اللاتينية، خصوصا في الانقلابات العسكرية – لعبـت دورا سياسيا حقيقيا... فهي ليست بعيدة عن الشبهات، لكـن أيضا لا أحب أن أظلم الدور الذي تلعبه الجمعيـات الأهليـة الأجنبية في كثير من البلاد مثل الدول الإسـكندنافية.. هـذه ليس لها دور استعماري تاريخي.. وممكن أن تلعـب أدوارا مفيدة ومهمة وكذلك بعض وكالات الأمم المتحدة التي تساعد المنظمات الأهلية بشكل ليس فيه تحيز وهكذا.

لكن المعرفة مهمة، أن تكون على علم أن العملية ليسـت صافية تماما، وليست خالصة تماما، ففي عمل هذه الجمعيات الأهلية هناك من يقول:

"وحينما تضع يدك في جيب شخص آخر فعليك أن تتحرك

حيثما يتحرك" فطبعا هذا شيء ينطبق على الجمعيات الأهلية الممولة بتمويل أجنبي) (*) وبعد أن أثر فينا تحريض شـهيدة السابق ضد مؤسسات التمويل الأجنبية سنتوقف معهـا فـي نقطتين:

الأولى أنها تفرق بين مؤسسات التمويل الغريبة المشبوهة ومؤسسات الدول الإسكندنافية التي ليس لها دور اسـتعماري من وجهة نظرها..

والدول الإسكندنافية هي السويد – النرويج – الـ دانمارك وهي كما نلاحظ أنشط الدول في تمويل الجمعيات النسـائية المصرية الآن....

وعلى عكس شهيدة الباز فنحن نشـك كثيـرا فـي تلـك المؤسسات لأن مؤسسة دانيدا الدانماركية على سبيل المثـال هي الحكومة الدانماركية مباشرة... والسياسـة الدانماركيـة

(*) شهيدة الباز: ص ٢٨٩، أعمال الندوة المنعقدة بالقاهرة تحت اسم: تنمية الوعي القانوني للنساء في الفتـرة ٦ – ٧ ديسـمبر ١٩٩٣، تحرير: د. أحمد عبد ا ، ورشة عمل من تنظيم اتحاد المحـامين العرب وهيئة الأمديست.

لا تقف في صف القضية العربية بل هي إلى جانب إسرائيل على طول الخط، وليس لها أي موقـف مخالفـة للسياسـة الأمريكية في المنطقة... بالإضافة إلى أن كوبنهاجن عاصمة الدانمارك هي مقر كل مباحثـات التطبيـع المشـبوه بـين الإسرائيليين وبعض المثقفين المصـريين الـذين لا يملـون التلفيق والتبرير، كما رأينا على صفحات الجرائد في الفتـرة الماضية يتحدثون عن السلام وإسرائيل، وتحول حديثهم إلى مزيد من العنف والقتل للفلسطينيين وبناء المستوطنات وزيادة العجرفة...

كل ذلك والمثقفون المصريون في غيهم سادرون....

إن مؤتمرات كوبنهاجن غير منزهة، وتحوم حولها الكثير من الشبهات... والمال الدولي لا يقـف الآن عنـد أعتـاب الولايات المتحدة الأمريكية بل يتخذ من كل مؤسسات التمويل الغربية ستارا يتحرك خلفه...

وينسحب نفس الشيء على غيرها من البلاد الإسـكندناقية النشيطة جدا في مجال تمويل الجمعيات النسوية دون سـبب عقلاني مقبول...

والأمر الثاني أن شهيدة لم تسافر على نفقة تلـك الـدول الإسكندناقية التي تحاول إيهامنا ببراءتها، وإنما سافرت إلـى بكين على نفقة فورد فويندیشن التي لا يختلف اثنان منهمـا على الشبهات الدامغة التي توصم أنشطتها في بلدان العـالم الثالث.

وكما تقول شهيدة نفسها في كلامها القديم: إنه حينما تضع يدك في جيب شخص آخر فعليك أن تتحرك حيثما يتحرك.

وقد مولت مؤسسة فورد سفر سيدتين أخريين منهن هبـة الخولي، إحدى المؤسسات السبع لجمعية النهوض بـالمرأة، ولكن الأمر ليس غريبا بالنسبة لها حيث تعمل بالفعل لـدى المؤسسة، ولم يسبق لها أن صرحت بـأي بيانـات معاديـة لفورد فونديشن أو لغيرها من مؤسسات التمويل العالمية...

المعونة الأمريكية أيضا ساهمت في تمويل سفر عدد من المسافرات إلى بكين مثل نازلي الشربيني، نبيلة الأبراشـي، وتهاني حسنين هيكل.

والنصيب الأكبر لتمويل نفقات سـفر عـدد كبيـر مـن المصريات قامت به جهة تمويل تدعى "سباك"، وهي عبـارة

عن مكتب استشاري للإدارة والتحليل والتخطيط الاجتماعي تُديره د. سارة لوزة [*] تموله ثلاث سفارات مجتمعة هي سفارة السويد وسفارة الدنمارك وسفارة هولندا... وإذا كان من الصعب اتفاق الدول في عمل سياسي واحد دون خلافات أو منازعات... فقد اجتمعت تلك الدول الثلاث على توحيد جهودها وأموالها وسفاراتها لخدمة النشاط النسائي المصري.. فما الهدف من هذا التعاون الشاق..؟ سؤال ربما يجيب عليه الزمن القادم... المهم أنه قد تضافرت جهود تلك السفارات الثلاثة القابعة خاف المكتب الاستشاري "سباك" ومديرته د. سارة لوزة، لتكفل نفقات سفر حوالي أربعة عشر سيدة مصرية هن:

سحر عبد العزيز خليل، وليليان عوض حنا، وسوسن حسان، وسعدية صادق إسكندر، ووفا خليل، وسامية شنودة،

---

[*] كانت سارة لوزة هي المنسقة العامة للجنة الأبحاث التحضيرية المقدمة من لجنة: تعزيز دور المرأة في المجتمع، للمشاركة في إعداد وثيقة الهيئات المصرية غير الحكومية، في مؤتمر السكان بالقاهرة عام ١٩٩٤، وقامت بأدوار عديدة بالتعاون مع الحكومة المصرية وجهات التمويل الأجنبية.

وصباح خليفة، ومالك مدكور، ودينا عزيز خطاب، وسـامية سعيد - صاحبة كتاب من يملك مصـر - ومنـى قرشـي - رئيس الجمعية المصرية لتنميـة وتطـوير المجتمعـات المحلية ومنها جمعية المقطم- وأمـاني قنـديل - صـاحبة الدراسات الموسوعية عن الجمعيـات الأهليـة - وجيهـان أبو زيد - التي سافرت باسم جمعية بنت الأرض اليسـارية بالمنصورة، والتي ستنسلخ عن جمعيتها بعد ذلـك وتصـبح نائب رئيسة ملتقى الجمعيات النسائية ورئيسة تحرير نشـرته ذات التمويل الكندي...

وتهاني الجبالي رئيسة لجنة النهـوض بـالمرأة العربيـة باتحاد المحامين العرب وصاحبة الصوت القومي المنـاهض للاستعمار والإمبريالية والصهيونية، ومع ذلك فكثيرا ما نجد اسم تهاني الجبالي على قـوائم المـؤتمرات الممولـة مـن الخارج، وليس فقط الممولة من هولندا والدانمارك والسـويد بل ومن أمريكا أيضا.

وقد (طُلب من كل وفد أن يعد تقريرا عن وضع المـرأة في بلاده والبيئة التي تعمل فيها المنظمة غير الحكومية التي

ينتمي إليها.) [*]

وإذا عدنا إلى بكين وتمويـل السـفر إليهـا سـنجد أن الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشئ بـدعم مـن البنـك الدولي لتمويل المشروعات قد ساهم في تمويل سفر أكثر من خمس سيدات منهن: ليلى لبابيدي، ونادية حليم، وأخريـات. أما (سيدا) هيئة المعونة الكندية التابعة للسفارة الكنديـة فقـد مولت سفر فوزية سعد، وإبراهيم سعد الدين، وقد شـاركت جهات أخرى مثل: اليونيسيف، والأمم المتحـدة، وفـابوس، وODA في تمويل سفر أخريات.

وقد ساد حزن كبير في أوساط السيدات اللاتي شاركن في اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر بكين دون أن يتمكن من إيجاد ممول يتكفل بنفقات سفرهن! لذلك فقد كن يندبن حظهن ويحسدن هؤلاء اللاتي حصلن على التمويل، ليشـاركن فـي مولد بكين.

---

[*] الإمديست: ورشة عمل المنظمات الإقليمية غير الحكومية؛ تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار، ٢٢ – ٢٥ نيسان إبريل ١٩٩٤، ص ٢.

ومن خلال الصراع المحموم علـى السـفر اسـتطاعت حوالي مائتي امرأة المشاركة بالفعل في المؤتمر، وهو عـدد يفوق المشاركات في مؤتمر نيروبي أكثر من خمس مرات.. فهل يدل ذلك على اتسـاع قاعـدة الحركـة النسـائية فـي مصر...؟ أم يدل على كثرة عدد الطافيـات علـى السـطح والقادرات على عمل العلاقات العامة بالمقارنة بالعدد الـذي كان طافيا في نيروبي...؟

أم يدل على ظواهر أخـرى استشـرت وسـط الحركـة النسائية في الفترة من نيروبي إلى بكين..؟

وهل تحتاج أعمال المشاركة في مؤتمر ما إلى مثل هـذا العدد الضخم من دولة واحدة..؟ أم أن الصراع على التواجد الشخصي هناك كان له أهداف أخرى..؟ على العموم دعونـا نتابع أعمال الوفد المصري للجمعيات غير الحكوميـة مـن خلال بعض ما نقلته إلينا الصحف والمجلات:

بدأ المؤتمر الخاص بالمنظمات غير الحكومية على هامش المؤتمر الدولي الرابع للمرأة قبل بدأ المؤتمر الرسمي بأيـام قليلة في مدينة (هايدو، أو هو أيرو، أو وايدو) على خـلاف في الآراء، وهي مدينة تبعد عن العاصمة بكين مقر المؤتمر

الرسمي بحوالي ٥٢ كيلو مترا.

(في اليوم الأول ظلت ٣٦ ألف امرأة تبحثن عـن مكـان ورش العمل حيث جهز الصينيون مكان المـؤتمر، ولكـنهم نسوا وضع لافتة واحدة أو سهم يدل على أرقـام الأمـاكن، ولكنهم تداركوا الأمر بعد حوالي يومين) [*].

ثم (تدخلت الطبيعة لتحقق للصين ما كانت تهدف إليه من تحجيم نشاط منتدى المنظمات غير الحكومية...

حيث هطلت الأمطار بغزارة مما أدى إلى إغلاق الطرق غير الممهدة المؤدية لقاعات الاجتماعات، وسقط عـدد مـن الخيام المعدة لهـذه الاجتماعـات؛ ممـا أدى إلـى إحجـام المشـاركات عـن الحضـور حتـى أصـبح اسـتمرارها مستحيلا.)[**] ويقال إن الحكومة الصينية اختارت هذا المكان للمنظمات غير الحكومية، رغم علمها المسبق بالمناخ المتقلب لهذه المنطقة من كل عام، بالإضافة إلى سوء التنظيم حيـث

---

[*] روزاليوسف: ١١ / ٩ / ١٩٩٥، العدد ٣٥٠٩، رسـالة مـؤتمر بكين، شيرين أبو النجا.

[**] الأهرام: ٤ سبتمبر ١٩٩٥.

عقدت الاجتماعات في مبان متفرقة على مساحة شاسعة مما أدى إلى صعوبة التنقل من مكان إلى آخر، بالإضـافة إلـى غياب الترجمة، وبالتالي غياب التفـاهم... وقـد خصصـت الحكومة الصينية وحـدتين مـن وحـدات الجـيش لمنـع المظاهرات وملاحقة التجمعات النسائية (رغم ذلك تراجعـت العضوات عن تهديدهن بمقاطعة المنتـدى بعـد أن وافقـت السطلات الصينية على تخفيف عمليات المراقبة والملاحقـة والمضايقات الأخرى) [*] وكما ظهر تعنت السلطات المضيفة للمؤتمر ظهر تعنت السـلطات الممولـة للجمعيـات غيـر الحكومية واضحا لا لبس فيه بعد أن (أثير دور المؤسسـات الدولية المانحة مثل: البنك الدولي وكيف أنهـا فـي معظـم الأحيان تدعم قضية ضد أخرى طبقـا للمصـالح والـرؤى الخاصة بها، وذلك في الوقت الذي وقعت فيه مشادات عنيفة بين ممثلي المنظمات غير الحكومية حول من يمثـل المـرأة دوليا في المنتدى.

وقد حاولت كبرى المنظمات الدولية وهي أمريكية وتعمل

---

[*] الأهرام: نفس المصدر، ص ٤.

في مجال التعليم والبيئة والتنمية، وقامت فقـط منـذ ثـلاث سنوات بالاستحواذ على المنتدى لتمثل أكثـر مـن ٤ آلاف امرأة ترأس كل منهن منظمة، إلا أن ممثلات العـالم غيـر الحكومي رفضن هذا الاتجاه وقررت كل واحـدة أن تمثـل نفسها مستقلة عن الأخرى، ودافعت عن هذا الاتجـاه بشـدة الدكتورة هدى بدران، المنسقة الإقليمية لمنطقة غرب أسـيا بالمنتدى) [*].

برغم أن الدافع الخفي وراء سفر كل سيدة هـو تـربيط العلاقات مع الممولين لأن الشروط بدت مجحفة جدا فارتفعت بعض الصيحات الغاضبة تعلن ذلك، بينما قبلتها أخريات من باب الممكن والمتاح حتى لا يعدن بِخُفَي حنَين بعد كل هـذا الصراع الذي خضنه قبل السفر...

وكتبت بعض الصحف عن مأزق النساء الباحثـات عـن التمويل أن:

(الدول النامية تضامنت مع أولويات الـدول الأوروبيـة تحت وهم تفاهم زائف بأنه سيكون هناك تمويل للبرامج. فقد

---

[*] الأهرام: ١٨ سبتمبر ١٩٩٥، ص ٧، سيلفيا النقادي.

أكد لهم مندوبو الدول الأوروبية بأن الأولوية لمشاريع تمكين النساء، وهو البند الذي تنادي به الوثيقة، وعلى هـذا بـدأت الدول النامية تضحي ببنود أخرى في صالح الغرب... بنـود الصحة والتعليم لرفاهية شعوبها من أجل أن يـتمكن ممثلـو الدول الأوروبية من الوصول لهدفهم بتمكين النساء!

وعلى هذا أظهر مندوبو الـ ٢٢ دولة نامية ومجموعـة ٧٧ غضبهم الشديد، فالمؤتمر لن يخدم شعوبهم بقدر خدمتهم للطموحات الأوروبية وثقافاتها التي تضرب عرض الحـائط بكل ما يهم الدول النامية من ثقافة وأديان.

والمعروف أن حملة تمكين النساء بالنسبة للوثيقة تقودهـا مجموعة من السيدات الغربيات تتزعمهن: بـيلا أبـو زج، من نيويورك وانضمت لهن أخيرا كندا... وفـي اجتماعـات مناقشة الوثيقة أو التفاوض بشأنها يسـمح بالحـديث فقـط لرؤساء المجموعات واللجان من دول الاتحـاد الأوروبـي، أو كندا أو الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يتجاهلون تماما أي طلبات أخرى للوفود الأخرى، وعندما يبدأ ينهي الرؤساء المناقشة، وينتهز الرؤساء الأوربيون فرصة عدم إلمام بـاقي الوفود بالإنجليزية وعدم وجـود ترجمـة للحصـول علـى

موافقتهم!!!)[*] وقد أكدت صحيفة أخرى على هـذا التعنـت الرأسمالي بقولها:

(أبدى أعضاء مجموعة دول عدم الانحياز غضبهم الشديد واستياءهم إزاء ما وصفوه بالوهم الزائف الذي تحاول الدول الأوروبية خداعهم به، وإقناعهم بعدد من بنود الوثيقة التـي تخدم مصالحها في مجال الصحة والتعليم في مقابـل الوعـد بتمويل البرامج الهادفة إلى تنفيذ مشروعات ترسم الفساد في الدول النامية، كما يبدو من إحدى وثـائق المـؤتمر. وقـال مندوبو الدول النامية: إن المؤتمر يخدم الدول الأوروبية أكثر من البلاد النامية، وأن دول الشمال لا تهـتم بمـا يهـم دول الجنوب من الحفاظ علـى ثقافاتهـا وشـرائعها السـماوية، كما اعترضوا على عدم السماح لهـم بإبـداء آرائهـم فـي المفاوضات وقصر ذلك على رؤساء المجموعـات واللجـان فقط..) [*]

---

[*] الجمهورية: سبتمبر ١٩٩٥، ص ٣.

[*] الأهرام: ١٢ سبتمبر ١٩٩٥، ص ٥.

ثم (انتقدت الوفود موقف وفد الولايات المتحدة الأمريكية تجاه بعض المسائل الاقتصادية، حيث رفض أن يفتح البـاب لإضافة أي جزئية في هذا الشأن) [**] وبرغم انتشار أخبـار التعنت الرأسمالي عبر وكالات الأنباء والصحف فقد عـادت عضوات الوفد المصري للجمعيات غير الحكومية في صمت تام... (ياما أحلى رجعة ستاتنا من خط النار.. معذرة أقصد من بكين) ولم تكتب إحداهن تنديدا بالمؤتمر وما حدث فيـه، ولم يصدر عن أي جمعية تصريحا يعرض بالجهات الممولة، بل انشغلن جميعا بمزيد من توثيق الروابط مع الممولين.

[**] الأهرام: ١٣ سبتمبر ١٩٩٥، ص ٣.

ندوات ومؤتمرات
تختين
السياسة والسياسيين

تبدأ رابطة المرأة العربية "هدى بدران" نشاطها بعد العودة من بكين بسلسلة من الدورات والندوات عن المرأة والسياسة، بالاشتراك مع المركز الثقافي البريطاني مـن جهـة وهيئـة كونراد أدناور الألمانية من جهة أخـرى ووزارة الداخليـة المصرية من جهة ثالثة...

ومن خلال متابعة "تقرير نشاط الرابطة عـام ١٩٩٦ م" نلاحظ التداخل الوثيق بينها وبين أجهزة الحكومية المختلفـة، فتعقد ندوة بمقر جامعة حلوان حضرها رئيس مجلس الشعب والمستشار السياسي لرئيس الجمهورية وغيرهما.

وحينما عقدت ندوة (لمتابعة ما تم من أنشطة خلال عـام من انعقاد مؤتمر ومنتدى المرأة العالمي بكين ١٩٩٥) حضر وزراء التعليم والصحة، ومسئول مـن الجامعـة العربيـة، وبرلمانيات مجلس الشعب والشورى، وممثلين عن الهيئـات الدولية، والأمم المتحدة، والسفارات، وكانت الندوة بدعم من المجلس الثقافي البريطاني أيضا. فرابطة المرأة العربية لهـا

علاقة مباشرة مع الحكومة المصرية ومع جهـات التمويـل الأجنبية، ومع الجمعيات النسائية غيـر الحكوميـة سـواء المسجلة بالشئون الاجتماعيـة أو غيـر المسـجلة، وحتـى الجمعيات النسائية اليسارية دخلت في عباءتها أثناء الإعـداد لمؤتمر بكين ولم تقطع الخط الذي يربطها بها بعـد ذلـك... وكل إلحاح اليساريات على السفر كان يصب لديها... وكـل الاتصالات المحمومة من أجل تمويل نفقات السـفر كانـت تجتمع عندها بصفتها المنسق القومي والإقليمي لمنتدى بكين، وما لم يكن يصب في جمعيتها كان يصب لديها شخصيا عن طريق ابنتها "فاطمة خفاجي" مسئول منظمة "اليونيسيف" في مصر، وربما نذكر هنا أن تقرير الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدى العالمي للمرأة كان قد خرج بالتعاون مع اليونيسيف وهيئة المعونة الأمريكية والصندوق الاجتماعي للتنمية.

* * *

وكان من أبرز نشاطات "رابطة المرأة العربية" بعد العودة من بكين هو موضوع المرأة والسياسة، وعقدت لذلك عـددا من الندوات وورش العمـل، كـان أولهـا عـام ١٩٩٦ م لمجموعة من السيدات اللاتي خضن انتخابات مجلس الشعب

إلى جانب ممثلين عن الأحزاب السياسية والشخصيات العامة والإعلامية.

ولم ينس المركز البريطاني أن يستفيد من حقوق الممـول بإعداد تقرير شامل تحت عنوان: المرأة والمشاركة في الحياة السياسية، يحلل انتخابات عام ١٩٩٥ وأسـباب قلـة عـدد المرشحات من النساء، وأسباب فشلهن في دخول البرلمان... وكان من بين المشاركين في الندوة من حزب التجمع: فتحية العسال، وليلى عبد الوهاب، ومن الحزب الناصـري: أمـل محمود، وسهام نجم، إلى جانب عضوات الحزب الـوطني، وبعض الشخصيات "العامة" وممثلات عن الوكالة الألمانيـة واليونيسيف والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والهيئـات التي يجمعها فضول تحليل حالة مصر...

(كشفت المناقشة التي دارت فـي فنـدق سـفير – بـين المشاركات في الندوة، وبالأسـاس بـين المرشـحات فـي الانتخابات الأخيرة عن طائفة كبيرة من السـلبيات أحاطـت بالعملية الانتخابية، وأدت في النهاية إلى النتيجـة المحبطـة

لعموم المشـاركات) [*]، ورأى التقريـر أنـه (حتـى الآن لا تتوافر للجمعيات والأحزاب الآلية المناسبة لتدريب المرأة سواء على الانتخابات أو على الترشيح). [*]

ومن ثم أخذت رابطة المرأة العربية والمركز البريطـاني على عاتقهما مسئولية مواصلة العمل فـي مجـال المـرأة والسياسة، ولذلك استقدم المركز البريطاني "خبيرة السياسـة البريطانية ليزلي أبدلا" لتقوم بتعليم وتدريب المرأة المصرية المرشحة في انتخابات المحليات على فنون العمل السياسي... فماذا علمتهن الخبيرة البريطانية يا ترى...؟

الدرس الأول: أن تصمم المرشحة استطلاعا للرأي تسأل فيه المواطنين: ماذا تحبون في الحي؟

ما هو الشيء الذي لا تحبونه؟

ما هي الأشياء التي تضايقكم في الحي؟

---

[*] تقرير حول ورشة العمل الخاصة بالمرأة والمشاركة فـي الحيـاة العامة: ٣ – ٥ مارس ١٩٩٦ م.

[*] المصدر السابق.

من بين الأشياء التي لا تحبونها.. ما هي المشكلات التي يمكن حلها على مدى سنه؟ والتي يمكن حلها على مدى عشر سنوات؟

وتؤكد ليزلي أنه بنتائج استطلاعات الرأي يمكن للمرشح أن يحدد الوعود التي يمكنه أن يعد بها النـاخبين ويسـتطيع تنفيذها) (*)

وأهمية نصائح ليزلي تأتي من كونهـا رشـحت نفسـها للبرلمان الإنجليزي عام ٧٩ ولم يحالفها الحظ... (وفي عـام ١٩٨٠ أسست ليزلي مجموعة الـ ٣٠٠ التي تسـعى إلـى مشاركة النساء في البرلمان البريطاني بنسـبة ٥٠ ٪.. وأول اجتماع لها كان مقره مطبخ ليزلي) (**)

ومن مطبخها جاءت لتقدم النصـائح التاليـة للمرشـحة المصرية:

(الحصول على إجازة من العمل قبل الانتخابـات بفتـرة

(*) ملحق الجمهورية: ٢٠ مارس ١٩٩٧ م.
(**) ملحق الأهرام: ٢٨ مارس ١٩٩٧ م، الصفحة ٦.

كافية، وتوزيع مسئوليات المنزل على أفراد الأسرة، واختيار مديرة مسئولة عن الحملة الانتخابية.

وتوزيع الموارد المالية على احتياجات العملية الانتخابية. وحجز الميكروفنات والسيارات اللازمة ليـوم الانتخابـات، وقاعات المؤتمرات والحصول على موافقة الأمن والتنسـيق مع المنظمات والجمعيات غير الحكومية) (*) وفي الحقيقة فإن نصائح ليزلي الغالية (تكلفت أكثر من عشـرة آلاف جنيـه إسترليني، والجنيه الإسـترليني يسـاوي خمسـة جنيهـات مصرية)، هي من قبيل الأبجديات التي تعـرف المرشـحات المصريات دقائقها، ولكل منهن خبرتها الأعمـق بالعمليـات الانتخابية وخصوصا مرشحات الحزب الوطني...

ومن غير المعقول أن تأتي ليزلي مـن "مطبخهـا" فـي بريطانيا لتعلمهن "توزيع مسئوليات المنـزل علـى أفـراد الأسرة" أو غيرها من تلك النصائح الشكلية... والأهـم مـن النظر إلى جزئيات تلك النصائح هو ملاحظة أنها تدور حول الشكليات الدعائية دون التطرق إلى جوهر العملية السياسـية

(*) الأهرام: نفس المصدر.

الخاصة بالأفكار والبرامج والمغزى السياسي.

فليزلي تتعامل مع الانتخابات على الطريقـة الأمريكيـة لإحداث "**شو**" مبهر أكثر من اللازم.. وهذه الضجة الإعلامية التي تعتمد على شكليات اختيـار مـديرة مسـئولة وحجـز الميكروفونات والسيارات وغيرها من أدوات الإثارة الدعائية لا علاقة لها من قريب أو بعيد بجـوهر علاقـة المرشـحة بجمهورها والقضايا المؤرقة له.. فهل كانت الـدورة لتعلـيم المرشحات المصريات الانتخابات على الطريقة الأمريكيـة؟ أم كان المقصود "فك" عقدة لسان المرشحات ليتحـدثن عـن تجاربهن المحلية، خصوصا وأن المرشحات قد جئـت مـن القاهرة – الجيزة – أسيوط – بنـي سـويف – الشـرقية – الإسكندرية – القليوبية والدقهلية. أم كان الهدف هو إحـلال خطاب انتخابي جديد بدلا من ذلك القديم الذي يتحـدث عـن الأفكار والبرامج والأهداف السياسية ذات "الموضة القديمـة" ولقد تساءلت بعض المشتركات في الندوة بعد أن فشلن فـي تعلم شيء حقيقي منها:

لماذا لا ترشح ليزلي نفسها مرة ثانية للبرلمان الإنجليزي، بدلا من أن تجوب الهند وباكستان وروسيا ورومانيا والأردن

لتلقين نساء هذه البلاد عناصر تجربتها الوحيدة الفاشلة...؟

على أية حال فقد استفاد المركز البريطاني وآخرون مـن هذه الدورة بإعداد تقرير مفصل عن المرشحات المصـريات للمجالس المحلية تحت عنوان: برنامج المـرأة والسياسـة، تَكَلَّف حوالي ٣٥ ألف جنيه إسـترليني فقـط خـلال عـام ١٩٩٦م.

* * *

ثم قامت رابطة المرأة العربية "بالتعاون مع هيئة كـونراد أدناور كجهة ممولة بتنفيذ برنامج تدريبي للمرشحات مع عدد من الاجتماعات العامة"، (*) وكونراد أدنـاور هيئـة تابعـة للحزب المسيحي الديمقراطي الحاكم في ألمانيـا، وهـو ذو اتجاهات يمينية واضحة.

(وفي هذا الإطار تم تنفيذ دورة للمدربين ودورة تدريبيـة للمرشحات في القاهرة بفندق سفير بالتعاون مع جهات أخرى

(*) تقرير عن مشروع تدريب المرشحات للمجالس المحلية: رابطـة المرأة العربية، ص ١.

قدمت المعونة الفنية، وهـي المركـز الثقـافي البريطـاني ومؤسسة زينب كامل حسن). (**)

وعقدت رابطة المـرأة العربيـة بالإتفـاق مـع بعـض المحافظين اجتماعات في: المنوفية وأسوان وأسـيوط قبـل موعد انتخابات المحليات بالإضافة إلى عمل ملصق دعايـة تم نشره وتوزيعه على (المرشحات ليستخدمنه في حملاتهـن الانتخابية كما تم إرسال نسخة منه لجميع الصحف والمجلات الرئيسية فضلا عن الجهات الممولة والعاملة في مجال تنمية المرأة). (*)

ونشطت تلك الجهات أيضا في انتخابات مجلس الشـعب، فاختار المركز الثقافي البريطاني أربـع مرشـحات وتكفـل بنفقات تسفيرهن إلى إنجلترا؛ لمتابعة الانتخابات البريطانيـة لعام ١٩٩٧ م، وتعلم لعبة الانتخابات على أصـولها وهـن: وداد شلبي، عضو سابق بالبرلمان دورتين متتـاليتين عـن الحزب الوطني الديمقراطي، ثريا لبنة، عضو البرلمان ثلاث

(**) نفس المصدر السابق.

(*) نفس التقرير.

دورات منذ عام ١٩٨٤ م عن الحزب الوطني، وقد تابعت الإثنتان المعركة مع مرشحة بريطانية من حزب المحافظين. وتابعت سوس الكيلاني خمس دورات انتخابية، ثلاث على قائمة الحزب الوطني، ودورة مستقل، ودورة تعيين.

وبشرى عصفور مرشحة حزب الوفد ١٩٩٥ م.

مع مرشحة بريطانية من الأحرار الدستوريين.

ولم يتابع أحد مع مرشحة من حزب العمال البريطاني.

وبعد ذلك نظم المركز الثقافي البريطاني مؤتمرا بعنوان:

"الملتقى العربي البريطاني للبرلمانيات" يوم ١٧، ١٨ سبتمبر ١٩٩٧، حضرته ثمانية مندوبات من البلاد العربية، وإثنتا عشرة بريطانية وثماني مصريات. ويغلب على وفد البريطانيات الاهتمام بما يسمى بالتنمية الدولية خصوصا في منطقة الشرق الأوسط والمعونات الخارجية، وقد ضم الوفد برلمانيات على علاقة وثيقة بالجمعيات الدولية ذات الصلة بالجمعيات غير الحكومية المصرية مثل:

إيما نيكلسون (يتصل نشاطها بمؤسسات خيرية يبلغ عددها ٦٥ مؤسسة، ومدير التمويل بمنظمة "أنقذوا الأطفال")

تيس كينجهام، عضو بالعديد من الجمعيات الخيرية الدولية والمدير السابق لمؤسستي أوكسفام وبلوكروس جاكي بـالارد عضو منظمتي أصدقاء الأرض والعضو الدولية.

جين تونج، عضـو بمنظمـة أصـدقاء الأرض والعفـو الدولية، وقد أثارت المشتركات المصريات قضية ضـرورة توفير الدعم المالي لدخول النساء البرلمان، بإنشاء صـندوق يمدهن بالمال اللازم للمعركة الانتخابية.

فالبرلمانيات المصريات يسألن عن المال – التمويل وهو المجال الذي تنشط فيه جهات عديدة الآن داخلية وخارجيـة، وتعقد من أجله العديد من المؤتمرات وورش العمل مثل تلك التي انعقدت في أول أغسـطس ١٩٩٥ م قبـل الانتخابـات الأخيرة بشهرين فقط؛ لمناقشة البرنامج الانتخـابي للمـرأة المصرية بالتعاون بين:

١. لجنة النهوض بالمرأة العربية بنقابة المحـامين وعلـى رأسها تهاني الجبالي.

٢. مركز دعم الناخبات المصريات (هدا) الـذي خرجـت فكرة تأسيسه من توصيات نـدوة المـرأة المصـرية

والتحول الديمقراطي بمركز ابـن خلـدون – الـذراع اليمني لمؤسسة فورد فونديشن في مصـر – (ويعمـل مركز ابن خلدون على الاهتمـام بموضـوع المـرأة والسياسة ضمن أنشطة المسح المعلوماتي والإحصـائي لاتجاهات الرأي في مصر. مثلما يحدث في مشروعي التثقيف السياسي والانتخابي" مراقبة الانتخابات، وكيف أصبح للمركز كوادر مدربة يستعان بها في الخارج في مراقبة الانتخابات). (*)

٣. واتخذت (هدا) من مركز ابن خلدون مقرا مؤقتـا لهـا حتى تم تأسيس المركز كشركة مدنية تديرها الصـحفية أمنية شفيق بتمويل من مؤسسة فورد الأمريكية.

٤. مركز الدراسات الديمقراطيـة والبرلمانيـة (الراصـد البرلماني).

٥. الجمعية المصرية لتنمية المجتمعات المحلية.

(*) المجتمع المدني: العدد ٦٠، السنة الخامسة، ديسـمبر ١٩٩٦، ص ٢٢، اجتماع مجلس أمناء مركز ابن خلدون.

٦. مجموعة المشاركة السياسية بلجنة المرأة – اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية. وهي اللجنة التي فتحت:

(أفاقا جديدة للتعاون مع المنظمات الدولية، خاصة ببرامج الأمم المتحدة، وبرامج المعونة الحكومية مثل: المعونة الهولندية والدانماركية السويسرية وغيرها) [**] واللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية تكونت في حضن وزارة السكان المصرية، وبادرت المنظمات الدولية لدعمها بأن (كونت الحكومات الهولندية والدانماركية والسويدية صندوقا لدعم مشاركة المنظمات غير الحكومية المصرية في مؤتمر بكين باسم صندوق بكين، وقد نجحت في تمويل ٤٤ مشروعا قامت بتنفيذها ٨٢ منظمة غير حكومية مصرية) [*]

ولنا أن نعرف أن المشروع قيمته واحد ونصف مليون دولار – حوالي خمسة مليون جنيه مصري – وينفذ على

[**] تقرير اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية: اللجنة الفرعية للمرأة، الطريق من القاهرة إلى بكين، ص ٦.

[*] نفس المصدر السابق.

خمس سنوات.

وقد كانت ندوة "نحو برنامج انتخابي للمـرأة المصـرية" في انتخابات "عام ١٩٩٥" ضمن مشروعات هذا الصـندوق التي شارك فيها ممثلو الاتحادات والمنظمات النسائية الحزبية وبعض البرلمانيات والنقابيات، وممثلـو المنظمـات غيـر الحكومية المعنية بالمشاركة السياسية، وبلغ عدد المشـاركين ١١٩ فردا.

وإذا بحثنا عن أثر هذه الملايين الخمسة في الواقع الفعلي للحركة الانتخابية، فلن نجد لها أثرا على الإطلاق – اللهـم إلا وريقات هذا التقرير المقدم إلى الجهات الممولة، بل سنجد أن نتيجة الانتخابات في عمومها قد شكلت نكسة كبرى على تمثيل المرأة في البرلمان، فلم يدخل المجلس سـوى خمـس سيدات من معتادات النجاح على قـوائم الحـزب الـوطني الديمقراطي منذ أزمان سحيقة، بالإضافة إلى أربـع سـيدات أخريات عينهن رئيس الجمهورية مكافأة لهن علـى حسـن التزامهن بالأخلاق الحكومية القويمة...

فالسيدات التسع اللاتي دخلن البرلمان لم يكن في حاجـة إلى خبرة "ليزلي أبدلا"، ولا برنـامج المركـز البريطـاني

السياسي، أو دعم كونراد أديناور الألمانية، أو صندوق بكين (الهولندي – الدانماركي – السويدي)، هـذا عـن التـدخل والإغداق المالي الذي حدث قبل الانتخابات بفتـرة قصـيرة وأدى إلى نتيجة عكسية. وعلى نفس المنوال نظمـت هيئـة الإمديست ورشة عمل بتمويل من وكالة الولايـات المتحـدة للإنماء في واشنطن حول موضوع "تعزيز مشاركة المـرأة في صنع القرار" لمدة ثلاثة أيام في الفتـرة مـن ٢٢ – ٢٥ نيسان ١٩٩٤ م.

وقد عقدت الورشة في فندق منتجع البحر الميت السياحي على شواطئ البحر الميت بالأردن، وقد شارك من مصر في أعمال الورشة: تهاني الجبالي (عن اتحاد المحامين العرب)، سحر حافظ (عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان)، ونادية حليم (عن الهيئة الإنجيلية).

وطلبت الهيئة المنظمة الإمديست بالتعـاون مـع الهيئـة الممولة "وكالة الولايات المتحدة للإنماء" من كل وفد أن يعـد تقريرا عن وضع المرأة في بلاده والبيئة (التي تعمـل فيهـا

المنظمة غير الحكومية التي ينتمي إليها [*].

وعند الانتهاء من تقديم تقارير عن الدول المشاركة فقد أعطى للمشاركات إطار عمل لتحليل نشاطات المنظمات غير الحكومية التي ينتمين إليها.

وقد كتبت عضوات الوفد المصري أنه (بالرغم من وجود أكثر من ٢١٠ منظمة غير حكومية نشيطة في مصر، إلا أن المنظمات غير الحكومية تعاني من قلة التنسيق وغياب الحوار)، وفي الختام أوصت الورشة (بتوصية لإقامة شبكة اتصال وتعاون إقليمية واضحة المعالم)، وكلمة إقليم الشرق الأوسط هو التعبير المفضل لدى الاستراتيجيين الأمريكيين للحديث عن منطقة تضم البلاد العربية وإسرائيل معا في المستقبل...

فهل فطنت نزيلات منتجع البحر الميت السياحي إلى إحلال المصطلحات الجديدة محل القديمة الخاصة بالقومية العربية والعزة الوطنية...؟

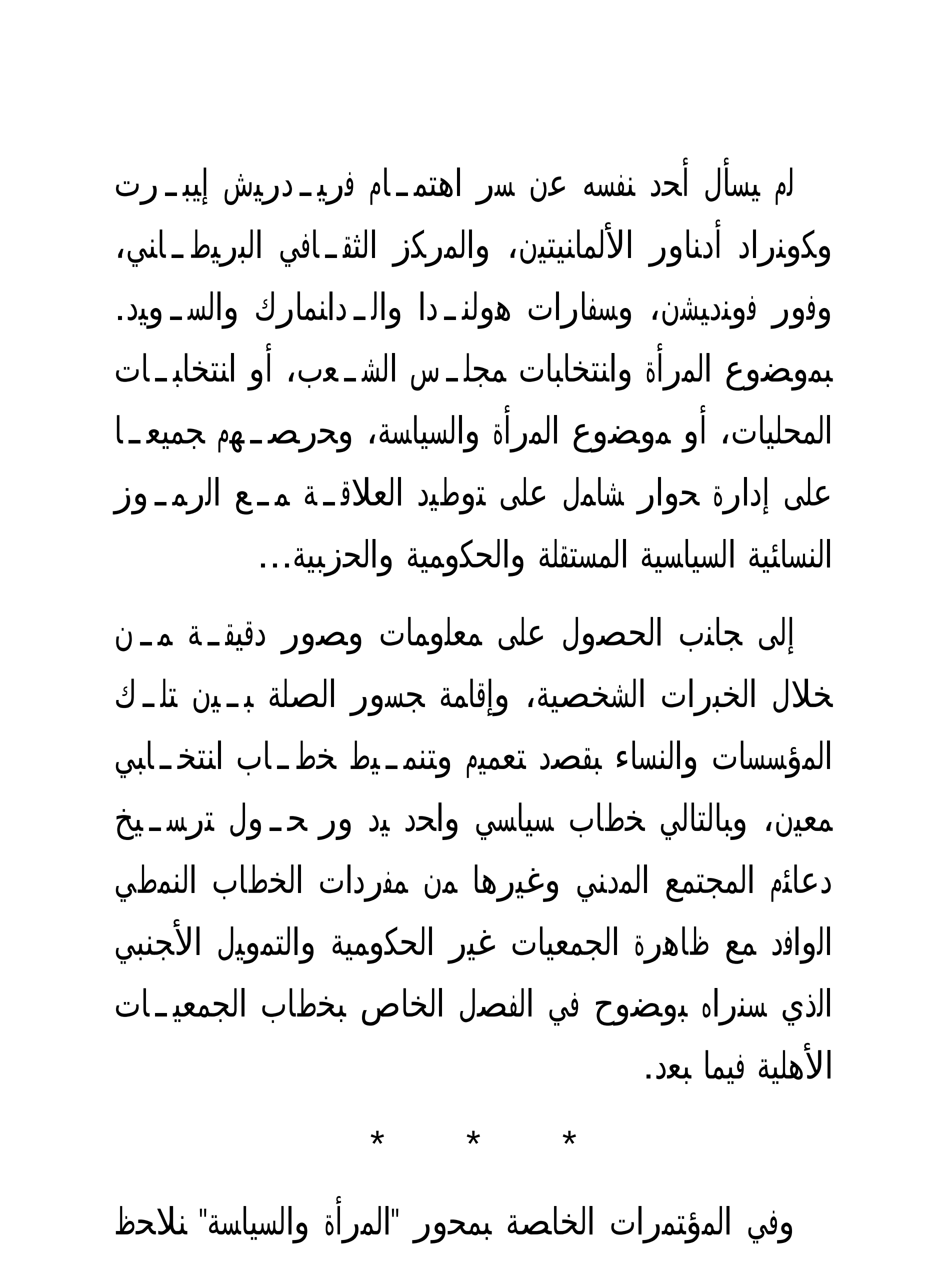
---

[*] تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار: الأمديست – ٢٢ : ٢٥ نيسان ١٩٩٤ م.

وبرغم ضجيج المؤتمرات السابق، وسيل التمويلات فقـد تردى وضع البرلمانيات وضعف عـددهن داخـل مجلـس الشعب... بينما ظلت جهات أخرى تنشط في موضوع المرأة والسياسة، فعقدت مؤسسة "فريدريش إيبرت" الألمانية حلقـة دراسية عن "المرأة وانتخابات مجلس الشـعب فـي ينـاير ١٩٩٦ م بالاشتراك مع كلية الاقتصـاد والعلـوم السياسـية بجامعة القاهرة.

وبعد أن ألقى الممثل المقيم بمصر لمؤسسـة فريـدريش إيبرت كلمته، وتحدث الآخرون وأخذوا اسـتراحة الشـاي، عقدت الجلسة الثانية برئاسة د. ليلى عبد الوهاب – الغيـورة على مصالح الوطن ومن أشد المهاجمات لمبدأ التمويل أثناء مؤتمر نوال السعداوي – وقدمت الجلسة صورة مكبرة لحالة دائرة إمبابة في مؤتمر ممول من "فريد ريش إيبرت" وعقبت على الجلسة فتحية العسال، تلتها صورة أخرى لحالة دائـرة العطارين واللبان بالإسكندرية، عقبـت عليهـا وداد شـلبي بصفتها خبيرة بشئون الدائرة...

وبعد الغداء استمع الحاضرون لشهادات الخبرة الذاتية من بشرى عصفور/ ثريا لبنه وسوس الكيلاني.



لم يسأل أحد نفسه عن سر اهتمام فريدريش إيبرت وكونراد أدناور الألمانيتين، والمركز الثقافي البريطاني، وفور فونديشن، وسفارات هولندا والدانمارك والسويد. بموضوع المرأة وانتخابات مجلس الشعب، أو انتخابات المحليات، أو موضوع المرأة والسياسة، وحرصهم جميعا على إدارة حوار شامل على توطيد العلاقة مع الرموز النسائية السياسية المستقلة والحكومية والحزبية...

إلى جانب الحصول على معلومات وصور دقيقة من خلال الخبرات الشخصية، وإقامة جسور الصلة بين تلك المؤسسات والنساء بقصد تعميم وتنميط خطاب انتخابي معين، وبالتالي خطاب سياسي واحد يدور حول ترسيخ دعائم المجتمع المدني وغيرها من مفردات الخطاب النمطي الوافد مع ظاهرة الجمعيات غير الحكومية والتمويل الأجنبي الذي سنراه بوضوح في الفصل الخاص بخطاب الجمعيات الأهلية فيما بعد.

* * *

وفي المؤتمرات الخاصة بمحور "المرأة والسياسة" نلاحظ الاختلاط الشديد بين الشخصيات التي كانت تنتمي من قبل

إلى معسكر المعارضة، والشخصيات التي لم تزحزح أقدامها يوما من المعسكر الحكومي.. بالإضافة إلى ممـثلات جـدد للهيئات الأجنبية ومؤسسات التمويل... مـزيج لا تسـتطيع بأي حال من الأحوال أن تميـز بداخلـه بـين المعـارض والحكومي، والتابع للمصالح الأجنبيـة والتـابع للمصـالح الشخصية... انطمست الفروق وتوحـدت مفـردات اللغـة وتداخلت البرامج السياسية بشكل مذهل.. ونجد فـي نهايـة تقرير المركز البريطاني حول ورشة العمل الخاصة بـالمرأة والمشاركة في الحياة العامة ٣ – ٥ مارس ١٩٩٦ م قائمـة بأسماء المشتركات الممثلات للحزب الوطني، وحزب الوفد، وحزب التجمع، والحزب الناصري، جنبا إلى جنب ممـثلات المجلس الثقافي البريطاني، والوكالة الألمانية، واليونيسـيف وغيرها من الجهات، وقد اتفقت جميـع المشـاركات علـى اختلاف شعاراتهن – اليمينية واليسارية والوسـطية والتـي بلا لون – على أهمية التمويل وتكـوين المنظمـات غيـر الحكومية، ومد جسور الصلة مع المؤسسات الدولية لتأهيـل الكوادر النسائية للمشاركة في الانتخابـات. أو لـدعم هـذه الكوادر بعد اتخاذها قرار خوض المعركة الانتخابية بالفعل.

ويرتبط بموضوع المرأة والسياسة موضوعه آخر مفضل لدى الجمعيات غير الحكوميـة، وهـو موضـوع "الـوعي القانوني للنساء" فنجد تحت هذا المسـمى مـؤتمرات وورش عمل ودورات ونشرات وصحف ومراكز وجمعيات كاملـة مخصصة لخدمة الوعي القانوني، وجيوش مـن المحـامين والمحاميات يستظلون بظل هذه الجمعيات حتى أصبح الوعي القانوني كلمة السر لجيوش المحامين الذين كـانوا يشـكون البطالة والركود حتى وقت قريب.. وفجأة فتحت لهم طاقـة القدر مع اكتشاف لعبة الجمعيات غير الحكومية وما تتبعـه من الحديث عن الوعي القانوني... إنه البوابة السحرية لعبور الفقر المحيط، والانتقال عبـر جسـور الأحيـاء الشـعبية والهامشية إلى الأحياء الراقية على قنطرة بـولاق الـدكرور ومنشية ناصر وإمبابة، إلى مصـر الجديـدة والمهندسـين وجاردن سيتي... والأدوات المطلوبة لتحقيق تلـك القفـزة بسيطة للغاية:

مجرد رابطة عنق وحقيبـة واسـتدعاء بعـض الجمـل الخطابية الرنانة التي تـدربوا عليهـا قـديما فـي العمـل السياسي... وأخيرا معرفة جهات التمويل...

وبعد الحصول على المنحة لشراء الشقة وجهاز تليفـون وفاكس يصبح كل شيء سهلا والنضال مـن أجـل حقـوق المرأة ورفع الوعي القانوني مريحا...

وعلى الطريق الذي فتحه المحامي اليساري: أمير سـالم عام ٩١ بالانشقاق عن المنظمة المصرية، وتأسيس مركـز الدراسات والمعلومات القانونيـة لحقـوق الإنسـان، بـدعم هولندي/ سويدي ثم دانماركي، نجد الأعداد المتواليـة مـن المحامين المدربين على خطاب حقـوق الإنسـان وحقـوق الانشقاق وتكوين الجمعيات الخاصة.

أما المحامين فلسن بحاجة إلى رابطة العنق، ولا التـاريخ السياسي – هذا إن وجد لدى أي منهم تاريخ أصلا – فيكفـي الأستاذة المحامية مجرد الاندراج في إحدى الجمعيات لبعض الوقت ثم الانطلاق منها إلى جمعيتها الخاصة... كما حـدث مع صاحبة: "مركز قضايا المرأة المصرية" عـزة سـليمان، التي تخرجت من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ثم بدأت بعد مؤتمر بكين ١٩٩٥ م الاستقلال بمقر المنظمة في منطقة بولاق الدكرور، وظلت حوالي خمسة أشهر دون تمويل حتى وافقت سفارة كندا على تمويل مشروع الخدمة القانونية بمبلغ

١٥٤ ألف جنيه، بالاشتراك مع مؤسسة "نوفيب" الهولندية، كما تبرعت مؤسسة الإمديست الأمريكية بتمويل تأسيس المركز.

وجاء بعد ذلك تمويل مؤسسة دانيدا الدانماركية، ويعمل المركز الآن مع مشروع اليونيسيف الخاص بتطبيق وثيقة بكين ذات الستة محاور، والمركز يعمل على محوري العنف والمساواة أمام القانون.

وأخيرا افتتح المركز "هوت لاين" أو خطا ساخنا للرد على الاستفسارات القانونية للنساء اعتبارا من يوم: ١/ ١٠/ ١٩٩٧م.

* * *

وبنفس الطريقة انشقت محامية أخرى عن المنظمة المصرية واستقلت بفرع المنظمة في منطقة دار السلام وغيرت اسمه إلى المركز المصري لحقوق المرأة... وتذكر مديرته الشابة نهاد أبو القمصان، أن المركز بدأ يعمل من إبريل ١٩٩٦ م دون تمويل، حتى حصلت في يناير ١٩٩٧ م على تمويل من الـ "جلوبال فند" الأمريكية يسمى بمنحة

التأسيس، ثم حصلت على تمويل من المنحة المحلية للديمقراطية في واشنطن – ١٥٠ ألف دولار – من أجل برنامج المساعدة القانونية، بالإضافة إلى تمويل آخر من المعهد الوطني الديمقراطي بواشنطن...

وقد أجرى المركز دراسة على عينة من مائة أسرة بدار السلام عن وضع المرأة، كما يعمل على تقديم المساعدات القانونية للنساء.

* * *

على أية حال فقد نشطت جمعيات كثيرة في مجال القانون بالاشتراك مع الهيئات الممولة، وتنفرد منظمة الأميديست الأمريكية بعمل برنامج طويل المدى للحقوق القانونية يؤدي إلى توثيق الروابط بين العاملين في الحقل القانوني، والمنظمة الأمريكية سواء كانوا قضاة ومستشارين أو محامين عن طريق تعليمهم اللغة الإنجليزية، وإعداد دورات لتعليم الحقوق القانونية باللغة الإنجليزية، ومن ناحية أخرى تقوم الأميديست بعقد المؤتمرات وحلقات المناقشة والحلقات الدراسية والندوات التي تدور حول القضايا ذات الصلة بالحقوق القانونية.

وفي هذا الإطار تأتي أعمـال (برنـامج ورشـة عمـل الأوضاع والمشكلات القانونية للنساء في الريف والحضـر) والتي عقدت في إطسا بالمنيا في الفترة من (٢٤ – ٢٦ يونيو ١٩٩٤) وتحدثت فيها كرستا ماسونيس مدير برنامج الـدعم القانوني بالإمديست.

كما عقدت الإمديست ورشة عمل أخرى بالاشتراك مـع اتحاد المحامين العرب بعنوان: الوعي القانوني للنساء بفندق سفير تحدث فيها السيد: آلان مكنمارا، عن مكتب الإمديست جنبا إلى جنب تهاني الجبالي عن اتحاد المحامين العرب.

وقد خصصت جلسـتان برئاسـة أمينـة شـفيق وليلـى عبد الوهاب للحـديث عـن تجـارب الجمعيـات النسـائية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة ونشاطها في مجال تنمية الوعي القانوني للنساء.

وفي اليوم الثاني تحدثت فريدة النقـاش عـن موضـوع الحركة النسائية بين الواقع والطموح، قبل أن يتحقق طموحها الشخصي وتصبح رئيسة لجمعية نسائية ذات تمويل أجنبـي كبير... وقد طبعت أعمال تلك الورشة في كتاب يحمل نفس الاسم قام بتحريره: د. أحمد عبد ا ، تحت إشراف: كرسـتا

ماسونيس، مديرة مشروع الحقـوق القانونيـة بالأمديسـت. وقد أكدت عايدة سيف الدولة على فكـرة تـوافر المحـامين وبطالتهم، وبالتالي ضرورة تشغيلهم في مشـروع الـوعي القانوني بقولها:

المشروع الذي نطرحه يتضمن تدريب وسطاء من صغار المحامين – الذين يسمع المرء من الزملاء المحامين أن بينهم بطالة واسعة جدا – على أنهم يسـتطيعون أن ينزلـوا فـي الأحياء إلى الأماكن التي نعرف فيهـا أناسـا أو الجمعيـات الأخرى تستطيع أن تعرف فيها أناسـا ويرصـدون الواقـع هناك... ماذا يفعلون؟ الوظيفة التي يعملونهـا أن يرصـدوا هناك صاحبات الشكاوي ويوصلوا صاحبات هذه الشـكاوي لمكاتب استشارية يمكن أن تقدم لهن ما يمكن عمله). [*]

وقد تمت طباعة أوراق هذه الندوة في كتاب يحمل نفـس الاسم... ثم نظمت كريستا ماسونيس مديرة وحدة التـدريب القانوني، ورشتي متابعة في محافظة المنيا بالمشـاركة مـع

---

[*] عايدة سيف الدولة: أعمال الندوة المنعقدة بالقاهرة تحـت اسـم: الوعي القانوني للمرأة المصرية، ص ٢٦٥.

جمعية الصعيد للتربية والتنميـة، **أولاهمـا** تحـت عنـوان (الأوضاع القانونية للمرأة الريفية) **والثانية** بعنوان (الـوعي القانوني للمرأة... إلى أين؟)، وتـنظم "الإمديسـت" نـدوات وورش عمل للقضاة والمستشارين ضـمن برنـامج اللغـة الإنجليزية القانونية بالمركز القومي للدراسـات القضـائية، لأعضاء الهيئة القضائية والنواب العموميين... وقد اسـتفاد من "خدماته" حوالي ٣٠٠ قاضي وأشخاص معينـين علـى مدى الثلاث أعوام الماضية كما يقـول التقريـر... وبـذلك تخترق الإمديست ميدان القضاء الذي كانـت كـل القـوى السياسية تراه صرحا حصينا مستقلا في الماضي القريـب... أما الآن ورياح العلاقات تنفذ إلى هذا الحصـن مـن كـل الجهات، فالإمديست من جهة، والمركز البريطاني من جهـة ثانية، ومؤسسات دولية أخرى...

واختراق هذه الجهات يؤدي إلى نفس نتيجـة اختراقهـا لسائر أجهزة المجتمع المصري من إحلال لغة نمطية علـى سائر الخطاب السائد لتحقيق ما يسمى بالمجتمع المدني الذي يدفعون إليه كل السائرين خلفهم...

*　　*　　*

ومن الموضوعات المثارة بشدة لدى الجمعيات غير الحكومية المعنية بقضية المرأة في الأعوام الأخيرة موضوع ختان الإناث... وكان الحدث عنه في الزمن الماضي موسميا ويتم من خلال جمعية تنظيم الأسرة... التي كانت تحظى بمعظم التمويل الخارجي قبل هوجة تكوين الجمعيات غير الحكومية، وهي كما يذكرها د. ماهر مهران رئيس جهاز السكان والتنمية، والذي أصبح فيما بعد وزيرا للسكان (هي ١,٢ مليون من الأمم المتحدة ندفع منها سنويا اشتراك في صندوق الأمم المتحدة ٢٢٨ ألف دولار في العام، والباقي إذن أقل من المليون.

وتصلنا إعانة من أمريكا حوالي ١٨ مليون تقدم أغلبها على هيئة مشروعات تعطي لوزارات: الصحة، وأسرة المستقبل، والجمعية المصرية لتنظيم الأسرة، وبعض الجامعات. أما القروض فحقيقة نتيجة الجمود الذي طغى على وزارة الصحة ضاعت عدة ملايين على مصر، منها قرض من البنك الدولي ٩ ملايين دولار بفائدة ٤,٣ ٪ وهناك قرض قيمته ٤ ملايين دولار من إيطاليا.

وينتقد ماهر مهران توظيف تلك المبالغ بقوله: ذهبت كل

المعونات والقروض والمنح في مجـالات البـذخ وأبحـاث لا جدوى من ورائها إطلاقا. (*)

وفي عام ١٩٩٢ م انفصل مشروع ختان الإنـاث عـن جمعية تنظيم الأسرة وبدأ التمويل الخـاص بالختـان مـن مؤسسة فورد وهيئة المعونة الكنديـة والـدانمارك وريندبـو وغيرها... وبدأت المنظمات غير الحكومية الاهتمـام بهـذه القضية خاصة بعد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ڤينيـا ١٩٩٣ م.

وتشكلات اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسـكان والتنمية قبل انعقاد المؤتمر الدولي للسكان عام ١٩٩٤ بقرار من وزير السكان، ثم تكونت قوة العمل المعنية بختان الإناث وتنقسم إلى:

لجنة قوة العمل من أجل التأثير على صانعي القرار، ولها منسقة وأعضاء **ولجنة مجموعة الدراسات والبحوث** ولهـا منسقة وأعضاء، ومجموعة عمل المنظمات غير الحكوميـة

(*) الأهالي: ٤ / ٩ / ١٩٨٥ م، الصفحة العاشرة.

ولها ميسر وأعضاء و**مجموعة عمل الإعلام** ولهـا منسـقة وأعضاء.

وتضم هذه اللجان نشطاء ونشـيطات يسـاريين وغيـر يساريين ذوي ماضي سياسي، والذين بلا أي ماضي جنبا إلى جنب الأعضاء الحكوميين. ولذلك لا نعجـب حينمـا تضـم اجتماعات قوة العمل ممثلات عن جمعيات تدعى الراديكالية مثل: جمعية المرأة الجديدة مثلا إلى جانـب رئـيس تنظـيم الأسرة الحكومية إلى جانب بربارا إبراهيم مسـئولة مكتـب فورد فونديشن بالقاهرة.. خليط لا يفصله شيء فـي اللغـة ولا التوجهات ولا طريقة العمل.

ولا نعجب حينما نجد كتبا ونشرات يتصدرها شكر خاص وامتنان شديد من النشطاء أصحاب الماضي اليسـاري إلـى الممولين الأجانب مثل ذلك الشكر الذي صدرت بـه آمـال عبد الهادي: منسق برامج المرأة بمركـز القـاهرة لحقـوق الإنسان، إلى السفارة الهولندية التي قامت بتمويـل طباعـة كتاب: (ختان الإناث)، وإلى التعاون مـع (مؤسسـة فـورد وبشكل خاص السيدة جوسلين ديونج للدعم المادي والمعنوي

الذي تقدمه دائما لكل جهود قوة العمل) [(*)]

بينما كانت آمال عبد الهادي فيما مضى في مقدمة المهاجمات لنوال السعداوي ومؤتمر عام ٨٦ بسبب تلقيها تمويل من مؤسسة فورد...؟ أما الآن فيأتي الدعم من فورد وغيرها من المؤسسات بترحيب شديد وشكر خاص....!!!

* * *

ونلاحظ أن قضية ختان الإناث التي يدور حولها نشاط الجمعيات غير الحكومية المعنية بقضية المرأة قد بدأت الإشارة إليها ولفت الانتباه من الخارج أولا... بإشارات عابرة في البداية، ثم زاد التأكيد عليها في السنوات الأخيرة.

وبعد عرض فيلم يصور إجراء الختان لفتاة صغيرة في قناة C. N. N، زاد التوجيه الخارجي وسارعت الأجهزة المعنية بإجراء مسح سكاني عن الظاهرة، ووجدوا أن نسبة

[(*)] تقرير عن ورشة العمل حول ختان الإناث – إعداد: آمال عبد الهادي، وكتاب: التشويه الجنسي للإناث (الختان) أوهام وحقائق، د. سهام عبد السلام، مجموعة العمل المعنية بمناهضة ختان الإناث / مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

إجراء الختان في مصر تصل إلى ٩٧٪.

وزاد الاهتمام بعد عقد مؤتمر السكان بالقاهرة ١٩٩٤ م، وتوصيات الأمم المتحدة والجهات الخارجية بهذا الموضـوع وتكونت اللجنة القومية للمنظمات غير الحكوميـة للسـكان والتنمية، وأن المجلس التنفيذي لمشروع مساندة المنظمـات غير الحكومية يتكون من الجمعيات أعضاء اللجنة بالإضافة إلى ممثلين من: وزارة الصحة والسكان، ووزارة الخارجية، وممثلين من الجهات المانحة وهي: صندوق الأمـم المتحـدة للسكان، والاتحاد الأوروبي، والسفارة الهولندية، ومؤسسـة فورد.

ثم تفرع عن اللجنة القومية "مجموعة العمل المعنية بختان الإناث، وتضم الآن حوالي ستين جمعية غير حكومية تعمـل بالتعاون مع وزارة السكان وتنظيم الأسرة وتربطها علاقات وثيقة مع جهات مختلفة في الخارج...

وقد عقدت ورشة عمل حول ختان الإناث فـي مـارس ١٩٩٥ م بالتعاون بين: وزارة السـكان وتنظـيم الأسـرة، واللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية، وقوة العمل المعنية بمقاومة ختان الإناث، وطبعت أعمال هذه الورشة في كتاب

حملت افتتاحيته شكر خاص للسفارة الهولندية التـي قامـت بتمويل وطباعة الكتاب. كما اشتركت في أعمـال الورشـة "ناهد طوبيا" مستشار صحة المرأة الإنجابية بمجلس السـكان الدولي بمدينة نيويورك، وعضو منظمة الصـحة العالميـة، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقام بتمويل مشروع التشويه الجنسي للإنـاث مؤسسـة: إدنا ماكونل كلارك بنيويورك، وقام بتمويل الترجمـة إلـى العربية مؤسسة فورد مكتب الشرق الأوسط بالقـاهرة، وقـد قدمت ماري أسعد: "المنسقة المساعدة لقوة العمـل المعنيـة بختان الإناث شكرا لمؤسسة فورد، وبشكل خـاص السـيدة جوسلين ديونج للدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه دائما لكل جهود قوة العمل، ويشترك في تمويل المشروع عموما هيئـة المعونة الكندية والدانمارك.

ولبيان مدى الروابط التي تربط بين قوة العمـل المعنيـة بختان الإناث، وبين القوى الخارجية سوف نكتفـي بـإيراد بعض الأخبار الواردة بالنشرة الداخلية للجنة:

(تقابلت كل من الدكتورة: آمال عبد الهادي، والـدكتورة: مواهب المويلحي، مع ممثلـي جامعـة جـونز هـوبكنس

بالولايات المتحدة الأمريكية، لمناقشة إمكانية التعـاون بـين الجامعة ومجموعة العمل المعنية بختان الإناث) (*)

(طلبت الأستاذة باربرا بريسجروف: السـكرتير الثـاني للقسم السياسي للسفارة الأمريكية الالتقاء بممثل عن مجموعة العمل المعنية بمقاومة ختان الإناث. وقد قابلتهـا د. سـهام عبد السلام وجرى بينهما حوار حول الموضوع). (**)

نشر في جريدة الأحرار بتاريخ ١١/ ٤/ ٩٧ خبر بعنوان "الأمم المتحدة تبدأ حملة ختـان الإنـاث: أعلـن هيروشـي ناكاجيما: الأمين العام لمنظمة الصحة العالمية، بـدأ الحملـة يوم الأربعاء الموافق: ٩/ ٤/ ٩٧ أرسلنا فاكس إلى كل مـن وزارة الصحة والسكان، وهيئة اليونيسيف، ومؤسسة فـورد، ومجلس السكان الدولي؛ لإعلامهم بالخبر السـابق، وطلبنـا

(*) نشرة مجموعة العمل المعنية: العدد التجريبي الثاني، ١٥ / إبريل ١٩٩٧.

(**) نشرة إخبارية لمجموعة العمل المعنية بمقاومة ختـان الإنـاث: العدد التجريبي الأول.

موافاتنا بأي معلومات تصل إليهم بشأنه) (*) وقـد حضـرت السيدة: ماري أسعد، ندوة عن ختان الإناث لمدة يوم واحـد في الدانمارك. وقد حضر هذه الندوة صناع القرار في وزارة الشئون الخارجية الدانمارك (DANIDA) والمنظمات غير الحكومية والسفارات الأجنبية) (**) أما عزيزة حسين: رئيسة اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية ومنسـقة مجموعـة العمل من أجل التأثير على صانعي القرار، فقد شاركت فـي أعمال ندوة بعنوان:

تعلم التعايش معا في الشرق الأوسط، وذلك في الفترة من ٩ – ١٥ يوليو، في هيلسنجر بالدانمارك قد ناقشـت النـدوة دور المعلم في عمليات السلام، وألقت الـدكتورة: عزيـزة حسين، محاضرتين عن تمكين المرأة ودور المجتمع المـدني في عملية السلام). (*)

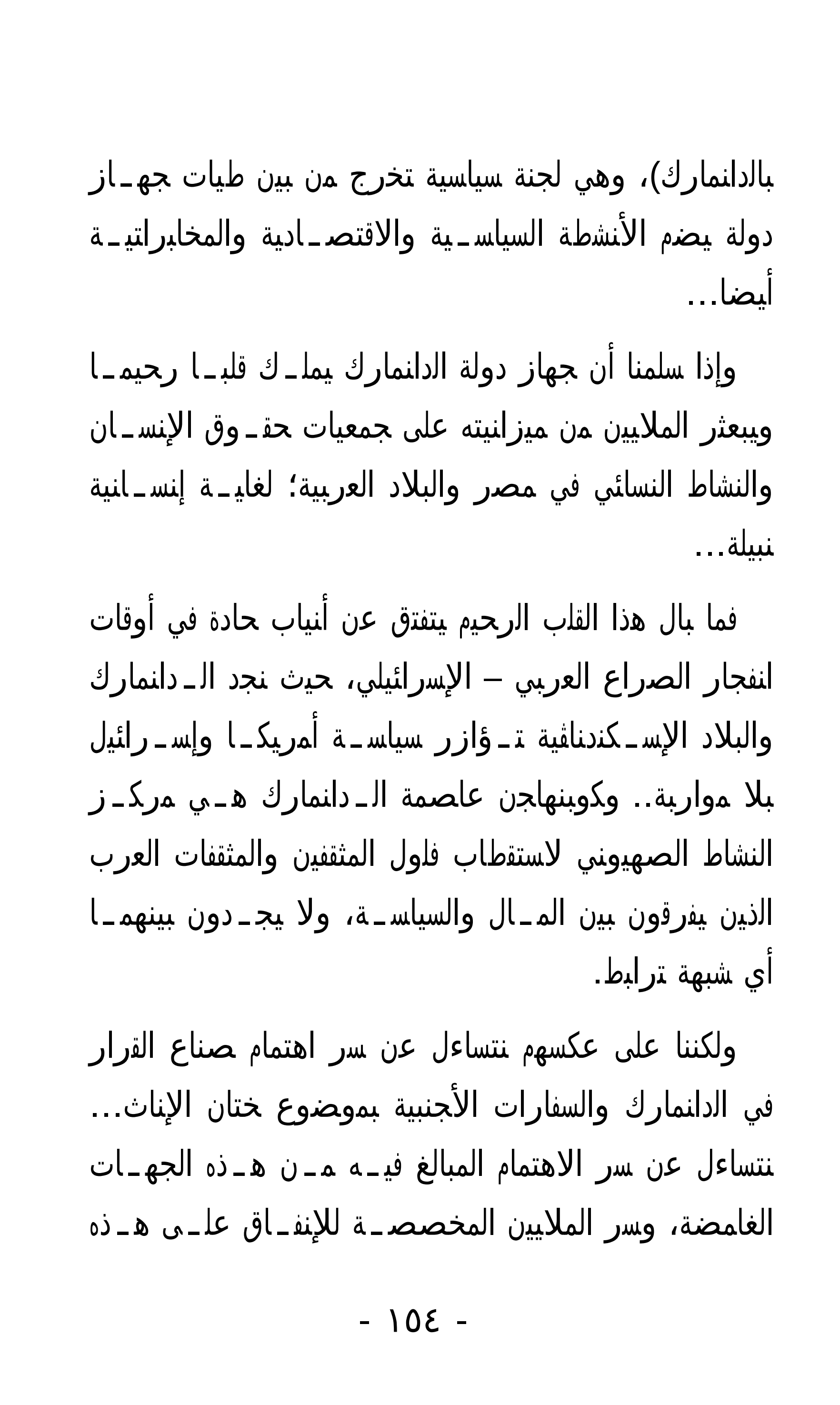
(*) نشرة مجموعة العمل المعنية: العدد التجريبي الثاني.

(**) نشرة إخبارية: يوليو ٩٥.

(*) نشرة إخبارية / اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسـكان والتنمية / يوليو ٩٥ ص ٧.

قد يرى البعض أن عزيزة حسين حكومية الهوى منذ بداية تاريخها، وأنها تعمل في إطار السياسات الرسمية فلا غرابة في ذلك.. وهذا صحيح... ولكنها لا تمثل نفسها في تلك المؤتمرات، إنما تمثل اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية التي تجمع تحت عباءتها كل الجمعيات المهتمة بقضايا التنمية والمرأة والطفل والصحة. وهي اللجنة التي عملت كل فلول الجمعيات النسائية غير الحكومية من خلالها في التحضير لمؤتمر السكان بالقاهرة عام ١٩٩٤ م. ولازالت تلك الجمعيات – حكومية ومعارضة – تعمل من خلالها أيضا في قوة العمل المعنية بختان الإناث. ولم تفكر واحدة منهن في التعليق على الأنشطة التطبيعية المتتالية ومؤتمرات "تعايش السلام في الشرق الأوسط".

ومما يلفت الانتباه أن الدانمارك التي عقدت بها الندوة السابقة وغيرها من الندوات العلنية واللقاءات السرية.. تعد من أنشط البلاد في مجال تمويل الجمعيات غير الحكومية لحقوق الإنسان والنشاط النسائي.. فمعظم الجمعيات تتلقى تمويلا من "دانيدا" وقد عرفنا من الأخبار السابقة أن "دانيدا" هي جماعة (صناع القرار في وزارة الشئون الخارجية



بالدانمارك)، وهي لجنة سياسية تخرج من بين طيات جهاز دولة يضم الأنشطة السياسية والاقتصادية والمخابراتية أيضا...

وإذا سلمنا أن جهاز دولة الدانمارك يملك قلبا رحيما ويبعثر الملايين من ميزانيته على جمعيات حقوق الإنسان والنشاط النسائي في مصر والبلاد العربية؛ لغاية إنسانية نبيلة...

فما بال هذا القلب الرحيم يتفتق عن أنياب حادة في أوقات انفجار الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث نجد الدانمارك والبلاد الإسكندناقية تؤازر سياسة أمريكا وإسرائيل بلا مواربة.. وكوبنهاجن عاصمة الدانمارك هي مركز النشاط الصهيوني لاستقطاب فلول المثقفين والمثقفات العرب الذين يفرقون بين المال والسياسة، ولا يجدون بينهما أي شبهة ترابط.

ولكننا على عكسهم نتساءل عن سر اهتمام صناع القرار في الدانمارك والسفارات الأجنبية بموضوع ختان الإناث... نتساءل عن سر الاهتمام المبالغ فيه من هذه الجهات الغامضة، وسر الملايين المخصصة للإنفاق على هذه

القضية...؟

نتساءل عن سر توصـيات المـانحين للجمعيـات غيـر الحكومية بتركيز العمل في هذه القضية؟ وإمعانا في إرضاء المانحين يتسابق الحكوميون وغير الحكـوميين فـي إبـراز اهتمامهم بقضايا ختان الإناث وغيرها مـن الموضـوعات المفضلة لدى الخارج.

ولذلك فإننا لا نعجب حينما نقرأ في النشرة الإخبارية لقوة العمل المعنية بختان الإناث التي تجسد التعاون الحكومي مع الجمعيات غير الحكومية، وتداخل المصالح بـين الطـرفين خبرا يقول: (صرحت د. ناهد متـى: مـن هيئـة المعونـة الأمريكية، بأن وزير الصحة طلب قبل سفره لأمريكا نشـر تقرير المسح السكاني الصحي بأكمله، بمـا فيـه الجـزأين الخاصين بختان الإناث والعنف ضد المرأة) (*)

حتى ترى أمريكـا مـدى اهتمـام الـوزير والـوزارة والحكومة.

(*) نشرة إخبارية: العدد التجريبي الأول.

كلها بقضية ختان الإناث وحتى يحسن المانحون اسـتقباله هناك...

وتاريخ الحكومة في محاولة إرضاء الخارج طويل وليس بمستغرب، ولذلك فإننا نتساءل أكثر عن سر اندراج المثقفين والمثقفات لدخول تلك الحلبة والعمـل فيمـا يطلـب مـنهم وبالأسلوب المطلوب أيضا... فهم يعقدون نـدوات الختـان بالفنادق الفاخرة مثل تلك الندوة التي عقدتها جمعيـة المـرأة الجديدة بفندق شبرد في ديسمبر ١٩٩٤ م. والمؤتمر الـذي عقدته قوة العمل المعنية بختان الإناث في نفس الفنـدق فـي ديسمبر ١٩٩٧ م.

وما بينهما اجتماعات في غرف مغلقة ومراكـز بحثيـة منعزلة وتمويلات كثيرة... تتفق على انتقالات السفر والطعام وبدلات الانتقال وغيرها من البنود.. فإذا نظرنا إلى ورشـة العمل الإقليمية التي عقدتها قوة العمل المعنية بختان الإنـاث بتمويل من اليونيسيف فسنجدها كالتالي:

نموذج ميزانية نشاط لجنة بني سويف

يوم الأربعاء ٢/ ١٠/ ١٩٩٦م.

البند	التكلفة بالجنيه	الإجمالي
بريك	١٠٠ فرد × ٣	٣٠٠ ٢٥٤٠
غذاء	١٠٠ فرد × ١٥	١٥٠٠
بدل انتقال المدربين	٣ × ٥٠	١٥٠
بدل انتقال المتدربين	١٠٠ فرد × ٥	٥٠٠
مكافأة سكرتارية	١ × ١٣	١٣
بدل انتقال د. إبراهيم لإحضار الشيك من هيئة Cedpa بالقاهرة	١ × ٢٦	٢٦

تلك ميزانية يوم واحد في مكان عادي بمحافظة بني سويف، ولنا أن نتخيل المنفق على بقية الأيام.. هذا بخلاف المنفق على ندوات الفنادق الفاخرة، مع العلم أن قوة العمل المعنية بختان الإناث تضم:

مجموعة الإسماعيلية، ومجموعة القاهرة الكبرى، ومجموعة المنيا، ومجموعة بني سويف، ومجموعة أسيوط، ومجموعة إسكندرية.

وقد اهتمت قوة العمل بتكوين جهاز وظيفي إلى جانب إصدار مطبوعات وتراجم ومواد تعليمية، كما تقيم اجتماعا شهريا روتينيا لموظفي الجمعيات ومندوبيها.

وبرغم مرور عدة سنوات على نشاط الجمعيات العاملة ضد ختان الإناث، وبرغم الملايين المنفقة على هذا الموضوع، إلا أن النتائج تكاد لا تذكر وذلك بسبب أساليب العمل النخبوية المنحصرة في الندوات وورش العمل والمطبوعات الجاهزة.

يرى البعض أن أساليب العمل هي تكرار عمل لبرامج تنظيم الأسرة، التي تستمر منذ عدة عقود في مصر وينفق عليها مليارات الجنيهات ولا تكاد تأتي بنتائج تذكر إلا في إطار دوائر نخبوية معينة.

* * *

وتحت عنوان: تمكين المرأة، يدور نشاط آخر تنشط فيه

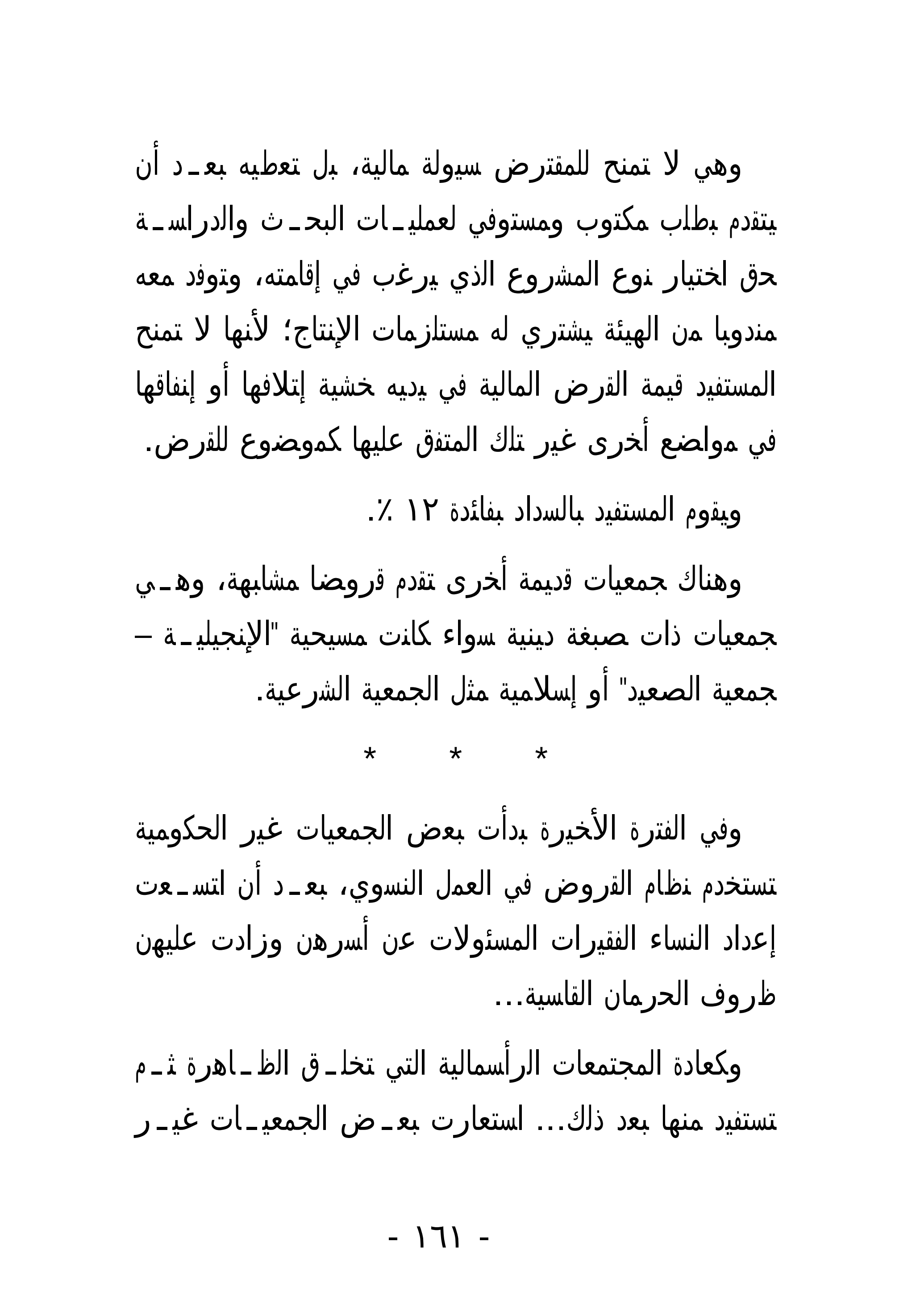
مؤسسات التمويل، والجمعيات غير الحكومية معا، وقد أقامت السفارة الهولندية ومعهد الشئون الثقافية حلقة عمـل تحـت عنوان "تمكين المرأة للنهوض بالمجتمع" في الفترة من ١٧ – ١٨ إبريل ١٩٩٦ م واشترك فيها مركز البشاير – جمعيـة الصعيد – مركز خدمة التنمية – مركز قضايا المرأة سـيولا – الشفقة الإسلامية – كاريتاس – المركز السوداني – جمعية نهوض وتنمية المرأة – جامعي القمامة، والمصرية لحقـوق الإنسان، وقد تحدث الجميع في هذا المؤتمر عن تمكين المرأة الفقيرة عن طريق نظام القروض، فقدمت هيئة كير الدوليـة تجربتها في الإقراض، وقـدمت كاريتـاس برنامجهـا فـي القروض، وقدمت جمعية جامعي القمامة مشروع زيادة دخل السيدات المعيلات والإقراض في الجمعيات غير الحكوميـة الذي يختلف عن نظام القروض المعمول بـه فـي البنـوك الحكومية (بنك ناصر الاجتماعي – بنك التنمية الوطنية).

فبنك ناصر الاجتماعي يمنح قروض بضـمان شخصـي لتمليك وسائل ومستلزمات الإنتاج، ويقدم القرض في صورة عينية تتراوح بين ما يساوي مائة جنيه إلى ألف وخمسـمائة جنيه بدون أي ضمان عيني، ويكتفي البنك بضمان الثقة بين

أعضاء لجنة الزكاة، والمستفيدين مـن البرنـامج يشـملون الرجال والنساء على السواء.

إلى جانب تجربة البنوك الحكومية نجد تجربة الجمعيـات غير الحكومية ذات التاريخ القديم في النشاط الاجتماعي مثل: نشاط الهيئة الإنجيلية التي بدأت نظام القروض عام ١٩٨٤م. وفي سبتمبر عام ١٩٩٣ م قفز رأس مال برنامج القـروض في الإنجيلية إلى مليون جنيه. بعد أن انضم عدد من الهيئات الأجنبية المانحة لتمويل برنامج قروض الإنجيلية، مثل: هيئة المعونة الأمريكية، وفريدريش إيبرت، واليونيسيف، وUMI، وأوبرتيونتي أوف يونيون وغيرهم.

وتعمل الإنجيلية في المناطق الفقيرة بالقاهرة مثل حكـر السكاكيني – حكر هاشم أغا – العسال بشبرا – كوم غـراب بمصر القديمة – تلال زيـنهم بالسـيدة زينـب والزبـالين بالمعتمدية. بالتعاون مع حوالي خمسة عشر جمعيـة أهليـة صغيرة في تلك المناطق مثل جمعية لواء الإسـلام – نـور الإيمان – جنود العجايب – عمال إيديال – السيدة العذراء – الكنيسـة الإنجيليـة فـي الشـرابية – الإباجيـة وغيرهـا من الوحدات المحلية.



وهي لا تمنح للمقترض سيولة مالية، بل تعطيه بعد أن يتقدم بطلب مكتوب ومستوفي لعمليات البحث والدراسة حق اختيار نوع المشروع الذي يرغب في إقامته، وتوفد معه مندوبا من الهيئة يشتري له مستلزمات الإنتاج؛ لأنها لا تمنح المستفيد قيمة القرض المالية في يديه خشية إتلافها أو إنفاقها في مواضع أخرى غير تلك المتفق عليها كموضوع للقرض.

ويقوم المستفيد بالسداد بفائدة ١٢ ٪.

وهناك جمعيات قديمة أخرى تقدم قروضا مشابهة، وهي جمعيات ذات صبغة دينية سواء كانت مسيحية "الإنجيلية – جمعية الصعيد" أو إسلامية مثل الجمعية الشرعية.

*　　*　　*

وفي الفترة الأخيرة بدأت بعض الجمعيات غير الحكومية تستخدم نظام القروض في العمل النسوي، بعد أن اتسعت إعداد النساء الفقيرات المسئولات عن أسرهن وزادت عليهن ظروف الحرمان القاسية...

وكعادة المجتمعات الرأسمالية التي تخلق الظاهرة ثم تستفيد منها بعد ذلك... استعارت بعض الجمعيات غير

الحكومية شعار "تمكين المرأة" المرفوع شـكليا فـي الأمـم المتحدة ورفعنه في مصر.. كما استعرن فكـرة "الجـرامين بنك" التي نشأت في بنجلاديش لإقراض الفقراء مبالغ زهيدة يقوم الفقراء بتسديدها خلال مدى زمني قصير وبفائدة معينة.

أبرزها جمعية "نهوض وتنمية المرأة" التي تأسست عـام ١٩٨٧ م من بعض الأستاذات الحاصلات على الدكتوراه في الاقتصاد، ويعملن في مؤسسات تمويل أجنبية: هانا أيـوب، من فورد فونديشن.

سمية إبراهيم: مسئولة برامج التنمية في الوكالة الألمانيـة ومستشارة بمنظمة اليونيسيف.

مارلين قنواتي: مسئولة برامج المرأة في مركز الشـرق الأدنى "أمريكي".

هبة الخولي: من فورد فونديشن.

إيمان بيبرس: دراسات اقتصادية وتنمية.

وبداية جمعية نهوض وتنمية المرأة كانت مـن جمعيـة رجال جمع القمامة الشهيرة بالزبالين في المقطم الممولة من مؤسسة الأوكسفام.

وقد طلبت هاتيك السيدات بعد أن لاحظن مدى الفقر والعوز لمنطقة منشية ناصر، ذات الكثافة السكانية العالية (أكثر من مائة ألف نفس) وطلبن من الأوكسفام تمويلا لإنشاء جمعية "للسيدات الغلابة في منشية ناصر" وردت "الأوكسفام" – طيب ادرسوا الموضوع وكونوا الجمعية.

وبدأ أستاذات الاقتصاد في دراسة المشروع مع بيت الخبرة الأجنبي (الإكيو آي) ومؤسسة فورد فونديشن.

وفي البداية رفضت وزارة الشئون الاجتماعية تسجيل الجمعية لأنها تعمل مع هيئات أجنبية صرفة. وبعد استخدام الوسائط والضغوط تم تسجيل الجمعية عام ١٩٨٧ م. وتقع منشية ناصر على هضبة متوسطة الارتفاع ويصعد إليها الناس عبر سلالم منحوتة في الهضبة، ومتآكلة جدا إلى حد الخطر... البيوت الأمامية رغم تواضعها الشديد هي أفضل البيوت، وتحتل الجمعية الدور الأول من إحدى هذه البيوت العشوائية. أستاذات الاقتصاد لا يأتين إليها إلا في زيارات نادرة ومع الضيوف، ويقمن بإدارتها من مواقعهن في المراكز الكبرى بجاردن سيتي والدقي... وبالجمعية خمس موظفات ومحاسبة، وعلى الحوائط ملصقات كبيرة بصور

أحدها سيدة تصنع ساندويشتات وبجوارها جملة "لو إدتيني قرض مش هيبقى فلوس في الأرض ده حيبقى سلاحي يساعدني في كفاحي".

وآخر يحمل وجه سيدة وتحتها كتابة بالإنجليزية...

"Give Me Gredid for Being A woman"

"أعطني سلفه لأصبح امرأة"

بالإضافة إلى وجود عدة ملصقات أخرى باللغة الإنجليزية، مما يبدو غريبا على مكان يتعامل في محيط سيدات شعبيات فقيرات معظمهن لا يعرفن القراءة والكتابة، فهل تشحذ سيدات منشية ناصر بالإنجليزية أم تشحذ باسمهن أرستقراطيات الاقتصاد المصري؟ وتقول إحدى الموظفات:

(في البداية بعثنا مجلس إدارة الجمعية إلى مؤسسة تعليمية لنتدرب على كيفية جذب السيدات إلى الجمعية، وتطوير المشروعات... ثم تدربنا في الهيئة الإنجيلية تدريبا اقتصاديا. وأخذنا بعض المحاضرات في القانون. وأخيرا تلقينا تدريبا في التوعية الصحية.

وفي عملنا هنا نختار فئة معينة من الناس وهم أفقر

الفقراء، هن طبعا من نساء المنطقة، فإما أن تكـون السـيدة أرملة أو مطلقة أو زوجة مهجورة... لكـن نشـترط علـى المستفيدات تكوين مجموعات بين ثلاث وخمس سيدات لكـل مجموعة؛ لتضمن كل منهن الأخرى، ونعطي كـل واحـدة منهن قرضا يتراوح بين مائة جنيه كحد أدنى وخمسمائة جنيه كحد أقصى... وتتعهد كل واحدة في المجموعة أن تضـمن الأخرى وهو ما يعرف بنظام الضمان الجماعي...

ويقمن بسداد القرض على مدار عام في قسـط شـهري يضاف إليه نسبة ١٨ ٪ من قيمة القرض كمصاريف إدارية، ونسبة ادخار ١ ٪، ويمكن للمنتفعة أن تقترض مرة أخـرى بشرط سداد القرض الأول وتنفيذ المشروع المتفق عليه مـع الانتظام في مواعيد السداد.

أما عن طبيعة المشروعات فإما أن تكون بيع مواد بقالـة أو بيع خضار وفاكهة، أو "دلالة"، والنسبة الأكبـر يعملـن بالدلالة لارتفاع نسبة الربح فيها عن المشروعات الأخـرى، ولسرعة دورة المال أيضا، حيث تشـتري الدلالـة ملابـس البالات المستعملة وتبيعها بنسبة ربح معقولة تمكنها من سداد أقساط الجمعية إلى جانب الفائدة الشخصية.

وردا على سؤال لماذا لا تقوم الجمعيـة بتعلـيم هـؤلاء النسوة حرفا وصناعات صغيرة لتساعدهن على خلق فرص عمل أفضل لهن؟

قالت الموظفة (لا.. نحن نخاف من المشروعات الصناعية لأن الحرفة تعني التصنيع للتسويق وهو ما يعد مشكلة).

وأضافت الدكتورة مارلين قنواتي: (في بداية المشـروع أحضرنا خبير من الخارج وناقشـنا معـه نشـاط الجمعيـة فنصحنا بعدم الدخول في حقل الحرف والصـناعات، حتـى لا تتراكم المنتجات ونعجز عن التسويق ويفشل المشروع).

والخوف من تدريب النساء على حرف وصناعات صغيرة هو عكس أهداف التنمية التي يدعي المشروع أنه قـام مـن أجلها في تلك المنطقة العشوائية الفقيرة...

حيث إن أعمال الدلالة، التي تؤكد موظفة الجمعيـة أنهـا أبرز الأنشطة الموجودة لديهم تتوقـف بعـد زمـن يسـير، ولا يبقى إلا ركود السوق الضـيق وتوقـف حركـة البيـع والشراء بفعل الفقر المتزايد. فإذا تخيلنا أن حوالي مائة سيدة يعملن بالدلالة في منطقة صغيرة وفقيرة مثل منشية ناصر..

فإن بعضهن سيبيع بينما الأخريات يتوقفن... وهنـا تمـتص الدلالة قروش أهل الحي الشحيحة عن طريق البيع بالأجـل بزيادة في السعر... لتتمكن المقترضة من الوفـاء بالقسـط الواجب عليها للجمعية مضافا إليه نسبة ١٨ ٪ فائدة يسمونها مصاريف إدارية، ١ ٪ زيادة يسمونها ادخـار..!! وبـذلك تمتص الجمعية آخر ما يتبقى مع هؤلاء الفقراء من قـروش قليلة تتجمع في خزانتها، لتنمية صندوقها والنهوض به بـدلا من تنمية قدرات المرأة والنهوض بها كما تـدعي أهـداف الجمعية المعلنة.

وفكرة تحرير المقترضات من شرط تقديم أوراق شخصية – بطاقات أو خلافه – الأمر الذي تشترطه بنوك الإقـراض الحكومية – يستبدل بشروط أخرى في الضمان الجماعي.

(وقد وضعت الجمعية شرط الحصول على ائتمان أن تقوم النساء بتكوين مجموعات تتراوح بين ٣ – ٥ أفراد تحصـل كل امرأة على قرض منفرد، إلا أنهن كلهن مسئولات عـن سداد الأقساط، تقوم كل عضوة فـي المجموعـة بضـمان الأخريات من المجموعة في حالة فشل إحداهن فـي السـداد لأسباب خارجة عن إرادتها...

بحيث تسدد عضوات المجموعة الدين عـن أي عضـوة تفشل في دفع قيمة القسط.)(*) وحتى بداية عام ١٩٩٧ م بلغ مجموع المنتفعات من قـروض الجمعيـة ١٠٢٠ منتفعـة، يقسمن على ٣١٥ مجموعة.

وقد زادت حصيلة صندوق الجمعية من ١٧ ألف دولار – خمسين ألف جنيه مصري - التي قدمتها مؤسسة فورد فـي البداية، إلى مائتين وأربعين ألف جنيه مصري عام ١٩٩٧ م. تمت زيادتها عن طريق منحة أخرى من فورد أربعين ألـف دولار، كما أعطيت نوفيب الهولندية منحتين للجمعية الأولى ومقداره أربعين ألف فلورين هولندي – قيمة الفلورين ١٧٥ قرش مصري – لشراء كمبيوترات وتكاليف إدارية أخـرى. والثاني مائة وعشرين ألف فلورين مجزأة على ثلاثة أقساط.

وقد اتسع صندوق الجمعية ليس بفضـل منحتـي فـورد

(*) الأبحاث التحضيرية المقدمة من لجنة تعزيـز دور المـرأة فـي المجتمع، للمشاركة في إعداد وثيقـة الهيئـات المصـرية غيـر الحكومية لمحفل الهيئات غير الحكومية، المؤتمر العالمي للسـكان والتنمية: القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤.

ونوفيب فقط، بل عن طريق إضافة الأرباح المقتطعـة مـن السيدات المقترضات، وهي نسبة عالية مـن الـربح ١٩ ٪. تقتطع من أقواتهن الفقيرة لتضاف على صندوق الجمعية..

ويضع معظم العاملين في مجال القروض تجربة الجرامين بنك، ومؤسسة محمد يونس، نصب أعينهن لاستحلاب أموال الفقراء. وهو النموذج الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لجميع شعوب العالم الثالث. ويبرزه سعد الدين إبراهيم فـي: مجلة المجتمع المدني، كنجم يجب الاقتداء به. وبالفعل أنشـأ سعد الدين إبراهيم بالاشتراك مع محسن يوسف: نائب البنك الدولي، مشروع صندوق ابن خلدون الشعبي، وقد عقد فـي مركز ابن خلدون ندوة عن القروض والصناعات الصـغيرة حضرها د. إسماعيل سراج الدين: نائب مدير البنك الدولي، وعبد العزيز حجازي: رئيس الوزراء الأسبق، ومنى مكـرم عبيد، وبربارا إبراهيم، وسعد الدين إبراهيم؛ لمناقشة فكـرة بنك الفقراء التي أصبحت موضة العصر الحديث لاسـتنزاف الفقراء عبر نظام القروض الصـغيرة مرتفعـة الفائـدة... ومن ناحية أخرى يعمل الأمير: طلال بن عبد العزيز، على إنشاء بنك آخر للفقراء.. كما تعمل جمعيات غيـر حكوميـة على دراسة نفس المشروع للاستفادة منه منذ عام ١٩٩٨ م، حينمـا قامـت مؤسسـة الشـرق الأدنـى Near East

Foundation برنامج دعم أنشطة تنمية المجتمعات المحلية، بإعداد دليل للدراسة لممارسي التنمية في المجتمعات المحلية، إعداد: ليندا أولد هام – حسين طماعه، بالجناح رقـم ١١٢٥ في: ٢٩ شارع برودواي نيويورك ١٠٠٠٦، حيـث تفهـم روجرها ردستر فكرة إعداد مثل هذا الكتاب، وقام بالتنسـيق اللازم لإخراجه. وقد وضع هذا الكتاب بمناسبة عقـد دورة تدريبية لممارسي تنمية المجتمعات المحلية في مصر تحـت عنوان "استكشاف الإمكانيات وتعبئة الطاقات لزيادة الـدخل وتنمية الاستثمارات في المجتمعات المحلية" عقدت لأول مرة في مارس ١٩٨٨ تحت رعاية الهيئـة القبطيـة الإنجيليـة للخدمات الاجتماعية. وقد تقدموا بالشكر أيضا إلى الدكتورة: بربارا إبراهيم..

ومن يومها ودراسات إنشاء صناديق للقـروض الـدائرة مستمرة.. والجمعيات غير الحكومية تعمل بها بالتعاون مـع المؤسسات الدولية المانحة.. وللأسف فإن دراسة واحدة لتقييم مثل هذه المشروعات لم تتم حتى الآن، وإن كانـت شـروط الإقراض تبدو مجحفة للفقراء، كما أنها تذهب في الطريـق الخاطئ في كثير من الأحيان.

حتنباس.. حتنباس

يا عباس

اعتذر أولا لمن يرون هذا العنوان سوقيا ومبتذلا، وهو كذلك بالفعل – ولكنه معبر على أية حال عن روح عمل بعض الجمعيات الأهلية حينما تريد أن تتبسط وتنزل لمستوى الجماهير... باعتبار أنهم الطليعة التي تعلم الفقراء أو تنورهم وتحاول رفع مستواهم، وبناء على هذا الدور التعليمي المشكوك فيه فإنهم يصطنعون البساطة ويستخدمون لغة تخيلية أو تصورية يصنعونها على لسان الشعب بكثير من الفخر والخيلاء؛ لأنها من وجهة نظرهم – المبدعة طبعا – لغة بسيطة خفيفة الظل، وفي الحقيقة فإنها تكون عكس ذلك تماما في نظر من يتلقونها.. وجملة حتنباس.. حتنباس يا عباس جاءت في ختام مسرحية "الغليان... عباس أبو الصبيان" التي قدمتها ورشة عمل عقدت في مركز إطسا للمؤتمرات بالمنيا.

وكنت كلما ذهبت إلى جمعية للسؤال عن نشاطها... ترص لي المسئولة بفخر عدد المؤتمرات، وورش العمل التي

اشتركت فيها جمعيتهن، وعلى رأسها "ورشة إطسا"، ومـن كثرة تكرار الحديث عنها تملكني فضول البحث عـن هـذه "الإطسا"، وعما دار فيها فوجدت أنها إحدى ورش العمل التي استمرت خمسة أيام فـي الفتـرة مـن ٢٢ – ٢٧ ديسـمبر ١٩٩٤م، وبلغ عدد المشـاركين فيهـا ٤٤ فـردا يمثلـون المنظمات الآتية:

(مركز دراسات المرأة الجديدة، جمعيـة آهيـد، مركـز الرعاية الصحية الأولية، جمعية رعايـة جـامعي القمامـة بالمقطم، جمعية نهوض وتنميـة المـرأة، الهيئـة القبطيـة الإنجيلية، جمعية الصعيد للتربية والتنمية، جمعية كاريتـاس، جمعية حماية بائعي أطعمة الشارع، مركز الشئون الثقافيـة، الجمعية الخيرية الإنجيليـة، جمعيـة الجزويـت والفريـر، مطرانية الأقباط الكاثوليك.. بالإضافة إلى ممثلين للصـندوق الاجتماعي، اتحاد المحامين العرب، مكتب صندوق بكـين، المعونة الكندية، مركز الشرق الأدنى، الوكالة الفنية للتعاون الألماني)(*) بمعنى أن إطسا جمعت ممثلي الجمعيـات غيـر

(*) المرأة ومعوقات التنمية - ACT

الحكومية، وممثلي الحكومة "الصندوق الاجتماعي"، وممثلي المعونة الكندية، وممثلي الأمريكان "الشرق الأدنى"، وممثلي الألمان أيضا.

وقد كللوا نجاح "الورشة" بطبع أعمالها في كتاب فاخر بعنوان: "المرأة ومعوقات التنمية" في الجزء الأول باب العنف ضد النساء، ثلاثة فصول منه لا تحمل توقيعا، أما الرابع والخامس فيحملان توقيع "عايدة سيف الدولة المتحدثة الدائمة عن العنف.

الجزء الثاني عوائق التنمية أمام المرأة، فصل عن الختان وآخر عن دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي القانوني للنساء، ويؤكد ذلك البحث على أن المنظمات غير الحكومية قد رسخت أقدامها بوصفها قوة رئيسية في الدفاع عن حقوق الإنسان دوليا، وأن وظيفتهم الآن في مصر (في مجال نشر الوعي للنساء وخاصة القانوني في القطاع الشعبي غير الواعي).

وحينما تطالب الأستاذة الواعية بوسائل لتحقيق نشر الوعي تأتي جميع اقتراحاتها مكررة ومعادة ومحصورة في نطاق إنشاء مزيد من الجمعيات غير الحكومية، ومدها بمزيد

من الدعم (المالي طبعا)؛ يمكنها من كتابة المزيد من التقارير والنشرات واستطلاعات الرأي، وعمل شبكة اتصالات فـي الداخل والخارج وغيرها من الوسـائل التـي تفيـد مـلاك الجمعيات غير الحكومية، والمستفيدين منها محليـا ودوليـا، ولا تفيد الفئات الشعبية التي هبطوا من السماء على أكتافهـا بمظلات ورقية.

ومن بين وسائل رفع الوعي الشعبي الذي تفتقـت عنـه ورشتهم مسرحية "الغلبان – عباس أو الصبيان" والتي كانوا هم جمهورها الوحيد، حيث لا يسـتطيعون عرضـها علـى جمهور حقيقي لفرط سذاجتها.

وتقوم فكرة المسرحية – مفاجأة الورشة وكل ورشـة – على مقلوب وضع المرأة بمعنى إحلال الرجل محل المـرأة في الزواج والإنجاب والقيام بأعباء المنزل "غسيل – طبيخ - تنظيف وتربية الأبناء... إلى آخره" بلغة أرادوا لها أن تكون كوميدية وبسيطة فجاءت عكس ما يريدون...

تقول الزوجة مقلوب الرجل في محاولة لمغازلة زوجها:

"إنما أنت برضه زي جالوص الزبدة يا عباس.

وتختتم المسرحية بعبارة "حتنباس... حتنباس يا عباس".

للدلالة على فرض إرادة الأقوى على الأضعف.

وتقابل هذه الثنائية الوضعية، ثنائية اللغـة المسـتخدمة.. فأمام ما يتصورون أنه لغة الطبقات الشعبية التي يصطنعونها اصطناعا في تلك الأحيان، نجدهم يتحدثون لغة أخرى تماما فيما بينهم وداخل مقراتهم... في ندوات ومؤتمرات الفنـادق وفي الجلسات الخاصة.. يستخدمون لغة تمزج بين العربيـة والإنجليزية في استعراض لغوي لأهم مصطلحات الجمعيات غير الحكومية.

وربما يظن بعضهم أن هذه اللغة المهجنة هـي علامـة التميز الاجتماعي، والصعود الطبقي فيبالغون في استخدامها، لكنها في الحقيقة لغة عزلتهم، بالضبط كما أن اللغة الشـعبية المصطنعة هي علامة عزلة من نوع آخـر... عزلـة عـن الطبقات التي يهبطون عليها بمظلاتهم التنويرية. وشعاراتهم المترجمة عن برنامج الأمم المتحـدة، وبـرامج المنظمـات الدولية، والممصرة، في برودة تكييف مكاتبهم المغلقة، وأذكر في هذا المجال فتاتين من خريجـات الجامعـة الأمريكيـة المرفهات صاحبات اللكنة غير المصرية تعملان مـع قـوة

العمل المعنية بختان الإناث، وهم مكلفتان تحديدا بعمل بحوث ميدانية بين النساء الفقيرات فـي محافظـة المنيـا. وأثنـاء عرضهما لنتائج بعض الزيارات الميدانية في اجتماع اللجنـة بالمعادي.. تغلبت الإنجليزية على العربية فـي حـديثهما... فكيف كان حديثهما مع فلاحات المنيا.. وكيف كان إحسـاس هاتيك السيدات بخريجات الجامعـة الأمريكيـة، وجامعـات هارڤارد اللاتي ينزلن عليهن مـدججات بالأسـئلة، وأوراق الاستبيان ويجرحن خصوصياتهن ثم يرحلن فـي السـيارات الفاخرة...

إنهن يبذلن جهدا كبيرا في الحديث مـع الشـعب وأولاد الشعب متسلحات بالفولكلور ودراساته.. ولكن ما العمل وهن يعتقدن أن الغزل الشعبي "الصعيدي" هو أن يقـول الرجـل للمرأة "إنتي زي جالوص الزبدة" وغيرها من العبارات التي تؤكد العزلة.

* * *

"تاسك فورس
في الألولو"

وقـاموس العـاملات فـي الجمعيـات الأهليـة يمتلـئ بمصطلحات العزلة، أو اللغة المهجنة التي يسـتخدمنها فـي جميع الأوقات، وربما يكون طريفا أن نتعرف على بعضـها فيما يلي:

- نحن: إن جي أوز، يعني جمعيات غير حكومية وهـي اختصار Non Governmental Organization

- نحن Non Profit sector يعني جمعية غيـر هادفـة للربح، وهو الشكل الذي لجأت إليه المنظمات غير الحكومية للتغلب على معوقات القانون ٣٢ لسـنة ٦٤ الـذي يحجـم تأسيس الجمعيات الأهلية إلا من خلال موافقة وزارة الشئون الاجتماعية، وقد تفتق ذهن أحد المحامين عن هذا المخـرج القانوني بتكوين شركة مدنية تدعي أنها غير هادفـة للـربح وبالتالي لا تقع تحت طائلة محاسبة وزارة الشئون الاجتماعية والقانون ٣٢.

ونفي الرغبة في الربح هو مجرد شعار لذر الرماد فـي العيون والتخلص من القيود، أو هو "الخرزة" الزرقاء التـي تعلقها تلك الجمعيات على أبوابها الخارجية، أما في الحقيقـة فلا يكف أصحاب الجمعية عن البحث عـن المـال الـدولي وطرق الحصول عليه.. وحينما ينجحون في الحصول عليـه يقولون:

- أخذنا "فند" Fund من نوفيب أو من دانيدا أو المعونـة الأمريكية، والفند هو الهدف الذي تدور حوله الجمعيات غير الحكومية، وتفلسف طرق الحصول عليـه.. فتقـول إحـدى "نشيطات" حقوق الإنسان، "أنا ممكن آخذ "فند" من الشـيطان نفسه لكن دون أن يملي شروطه علي"...

وتقول أخرى: "مش مهم الفلوس جايه منـين المهـم أنـا بأعمل بها إيه"، وتقول ثالثة: "نحن نفصل بين ما نأخذه مـن مال وبين مواقفنا السياسية"، أما هؤلاء الذين كانوا يقولـون منذ زمن قصير:

(لم يخلق بعد من يستطيع شراء ضميرنا لأن أرخص ثمن

نقبله هو استقلال الوطن وسعادة الشعب الذي بعنا له أنفسـنا بلا ثمن منذ بداية العمر) [*] فما لبثوا أن بحثوا عـن "فنـد" كبير. مائتي ألف دولار كندي في السنة – وامتلكوا جمعيـة ملتقى الجمعيات النسائية غير الحكومية. على خلاف الكـلام الثوري الضخم الذي كانت تردده فريدة النقاش ومن خلفهـا "كورس" اتحاد النساء التقدمي بحزب التجمـع عـن رفـض التمويل (لأننا لا نثق في نوايا المنظمـات الدوليـة) [*] ثـم ما لبثت أن نسيت هذا التصريح وأمثاله من كلام "الجرائـد" ولهثت خلف أول تمويل صادفها في الطريق...

أما أيديولوجيات الحزب الناصري فكانـت تصـريحاتهن الأولى تقف في منتصف الطريق، فتقول أمـل محمـود: إن (أمانة المرأة بالحزب الناصري ترى أن التمويل هام، ويمكن أن يساهم في تدعيم الأنشطة، إلا أنهـن يـرن أن التمويـل يمارس دورا تخريبيا في مصر، ويفرض علـى الجمعيـات

---

[*] الأهالي: ١٧ / ٩ / ١٩٨٦ م، ص ٧.

[*] كتاب الحركة النسائية العربية: نادية عبد الوهاب – أمـال عبـد الهادي، تعليق: فريدة النقاش، على الموقف من التمويل.

توجهات لمناطق محددة من العمل، ويفرغ العمل التطـوعي من مضمونه، ويخلق حالة سعار نحو المـادة، وهـو ذكـي يستطيع تغيير ملامحه كل فترة). (**)

وطريقة منتصف الطريق التي ترفض وتترك منفذا للقبول هي الطريقة المفضلة لدى عضوات الحـزب الناصـري... ولكن إلى أين يؤدي هذا المنفذ المتروك لاتجاهـات الـريح وتقلبات المناخ؟

ربما يؤدي إلى عضوية "أمل محمود" في ملتقى الجمعيات النسائية ذات التمويل الكندي فتصبح أمينة الصندوق...

وربما يؤدي إلى تعاون سـهام نجـم وجمعيـة المـرأة والمجتمع مع هيئة المعونة الأمريكية رأسا، برغم أن أمريكا في الخطاب الناصري هـي الشـر الأعظـم والإمبرياليـة المتوحشة. قاتلة أطفال الشعب الفلسطيني العربي، إلى غيـر ذلك من حديث الدعاية، أما أموال أمريكا فهي شيء مختلف لأنها تذهب عبر سهام نجم وغيرها لإعادة أطفـال مصـر الفارين من المدارس إلى مقاعـد التعلـيم مـرة أخـرى...

(**) نفس المصدر السابق.

فالأموال الأمريكية رحيمة القلب بالأطفال المصريين وتـدفع باسمهم "فندا" أو تمويل لجمعية المرأة والمجتمع، وسهام نجم ليس بغرض شرائها أو جعلها تنسى هذا الخطـاب الـدعائي عن المجازر الإمبريالية الأمريكية أو غيره... ولكن لأسباب إنسانية بحتة..

* * *

وهناك فصيل الذكيات أو المتذاكيات اللاتي يرددن تلـك الجملة الخادعة: "نحن نقبل التمويل غير المشروط فقط".

ويبتسم مسئولوا منظمات التمويل حين يسمعون مثل هـذا الكلام ولا يعلقون، فهم يعلمـون – والجميـع كـذلك – أن المؤسسات الدولية لا تبدأ حديثها بإملاء الشروط، ولكنها من واقع خبرتها التاريخية في العمل الرأسمالي تتـرك العجلـة تدور وتبتلع بداخلها الأصدقاء وآليات العمل تفرض قوانينها ببساطة..

فهم لا يطلبون من الجمعية الوليدة وضع اسم المؤسسـة الممولة في مقدمة الأبحاث وإعلانات الندوات. ولكنه يصبح حقا طبيعيا للممول فيما بعد.. ونجـد فـي معظـم الكتـب

والدراسات الصادرة عن الجمعيات النسائية شـكر وتقـدير لمؤسسة التمويل وللعاملين في مؤسسة التمويل، في مقدمـة كتاب "الحركة النسائية العربية"، الصادر عن مركز دراسات المرأة الجديدة فنجد في مقدمته "نوجه الشكر لمؤسسة فـورد لمساندتها لجهود توثيق حركة المرأة العربية وبشكل خـاص نعبر عن امتناننا للسيدة هبه الخولي التي تبنت العمـل مـن بدايته، والسيدة برتا بدر على تفهمها ومساندتها) [*]

ونسيت المرأة الجديدة، ونسيت عضواتها اللاتي تفـرقن وصارت كل واحدة فيهن تقريبا صاحبة جمعية غير حكومية خاصة:

عايدة سيف الدولة – المرأة الجديدة.

سوزان فياض: مركز النديم.

عزة كامل: مركز أكت.

آمال عبد الهادي: مركز القاهرة.

هذا بخلاف مركزي حلوان والوايلي التابعين لهن أيضا...

---

[*] الحركة النسائية العربية: نادية عبد الوهاب – آمال عبد الهادي.

نسين جميعا هجومهن السابق على مؤسسة فورد، وتحول الهجوم عليها إلى شكر وامتنان لفورد نصيرة جهود توثيـق حركة المرأة العربية، لمجرد أن فورد تقـوم الآن بتمويـل مشروع كتاب أو مشروع نـدوة أو تغطـي نفقـات سـفر العضوات إلى الخارج، وتدفع بدلات مجزية...

وسواء اشترطت فورد مع الجمعية إضافة اسـمها أو لـم تشترط، فطبائع الأمور وآليات التعاون تؤدي إلـى إعـلان الشكر وتغيير المواقف وتحويل الأعداء إلى أصـدقاء فـي غمضة عين وسبحان مغير الأحوال...!!!

وماذا تريد المؤسسات الدولية أكثر من إعلان الوجود من هؤلاء الذين كانوا يرفضون وجودها في الماضـي القريـب لأسباب سياسية...

إنها دعاية رخيصة لنجاحها في اقتحام تلـك المنطقـة.. الأمر الذي كان سيكلفها أكثر لو سـلكت طرقـا أخـرى... أما وقد قبل النشطاء والنشيطات رفع اسمها وإعلاء شـأنها بفتات المنح، فهذا هو النجاح الأعظم في تاريخها الذي يتحقق دون أن تكلف نفسها حتى جهامة إملاء الشروط الأولـى... فالشروط تعرف طريقها رويدا.. رويدا، ويحققهـا الطـرف

الآخر الباحث عن "الفند" أو التمويل دون أن يدري، وكأنـه يحقق نبوءة المسرحية السابقة "حتنباس.. حتنباس يا عبـاس" حتى دون أن نطلب منك شيئا يـا عبـاس.. ويتفـرع عـن مصطلح "الفند" الشائع الآن مصطلح "الفند ريزينج

Fund Raising"

بمعنى تدبير التمويل..

وغالبا ما يأتي ذكر "الفند ريزينج" في بداية الحديث عـن الجمعيات فتقول إحداهن: (فضلت أفكر أتخلص من مشـكلة "الفند ريزينج إزاي.. لغاية ما اتفقت مع مؤسسة كذا واتحلت المشكلة).

ومؤسسات التمويل يطلق عليها: Foundation

وهناك مصطلح آخر شائع ومحبب إلى نفوسهن جدا وهو مصطلح الـ "دونار" بمعنى المانح أو الوهـاب أو الممـول أو العاطي، وهن يبالغن في نطق الـ ـ (٥) المائلـة بشـكل لا أستطيع وصفه بالعربية... كما لو كن ينطقن اسم حبيـب غالي مع تسبيل الجفون وترقيق الصـوت وربمـا تنهيـدة أيضا...

"فالدونار" هو فارس العصر الحديث الذي يأتي طائرا عبر الفاكس والفيزا كارت مع آلاف وملايين الدولارات، فينتشلهن من وهدة الفقر إلى قصر الأحلام المسحور ومحافلة دائمـة الانعقاد.... وإذا كان بعض بؤساء الشحاذين يصيحون فـي الشوارع أن "العاطي هو ا "، فنشيطات الحركـة النسـائية يغيرن بعض كلمات النشيد فيصـبح "العـاطي هـو فـورد الأمريكية".

أو العاطي هو "نوفيب" الهولندية، أو العاطي هو "دانيـدا" الدانماركية، إلى غير ذلك من أسماء آلهة الجمعيـات غيـر الحكومية الجدد...

* * *

وإلى جانب ختان الإناث يكثر الحديث أيضا عما يسـمى بالعنف ضد المرأة، حتى يكاد الموضوعان أن يكونا وجهين لعملة واحدة، وتطالب "ناهد طوبيا": رئيسة منظمة "رينبـو" الأمريكية، والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان أن يعتبر ختان الإناث شكلا من أشكال العنف ضد المرأة...

وحديث العنف يبدو موسميا في المحافل الدولية خصوصا

منذ عام ١٩٩١ م الذي نظم فيه (مركز القيادة العالمية للمرأة حملة دولية سنوية ضد العنف ضد المرأة تحت شعار "ستة عشر يوما" من الأنشطة لمناهضة العنف ضد المرأة ٢٥ نوفمبر ١٠ ديسمبر) [*].

أي ستة عشر يوما فقط للتذكر ثم ننسى بعد ذلك ما يتعلق بالعنف.

وقد طالب تقرير الأمم المتحدة في استراتيجيته المكونة من خمسة نقاط عام ١٩٩٥ م التصديق غير المشروط على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأن العنف ضد المرأة يعتبر جريمة.

كما تحدث مؤتمر السكان بالقارة عام ١٩٩٤ م عن مبدأ القضاء على جميع أشكال العنف... وهو حديث كثير التكرار في المؤتمرات والندوات، فما من سبيل سوى الكلام والتنديد والشجب إلى غير ذلك من الأساليب غير المؤثرة.

---

[*] نشرة سواسية: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد ١٢، سبتمبر ١٩٩٦م، ص ٢٠.

وقد تكونت عام ١٩٩٦ م – بناء علـى هـذا الضـجيج العالمي – مجموعة مناهضة العنف ضد المرأة مـن مركـز دراسات المرأة الجديدة، ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنـف لصاحبتهما ومتحدثتهما الرسمية عايدة سيف الدولة وصديقتها سوزان فياض، والمركزان يشغلان نفس المكـان ويراهمـا الجميع شيئا واحدا ولكن تعدد الأسـماء يفيـد فـي تكبيـر الصورة، وزيادة فرص السفر، والمشاركة في المـؤتمرات، وفتح أبواب تمويل جديدة بعد الأوكسفام – نوفيب – دانيدا – المركز الثقافي البريطاني وآخرين، وتحـت وهـم الانفـراد بمناهضة العنف تشترك جمعية النديم في كـل المـؤتمرات والندوات التي ترفع شعار "العنف ضد المـرأة"، ويقـال: إن الجمعية شاركت في أعمال "حملة وقف التعـذيب بالشـرق الأوسـط" Campaign against tour in the Middle East initiative for Peace التـي نظمتهـا مؤسسـة أو مبادرة السلام باليونان عام ١٩٩٦/ ومثلت النـديم فيهـا د. سوزان فياض، ثم اشتركت عايدة سيف الدولة في المؤتمر المنعقد بمدينة غزة عام ١٩٩٧/ بحضور مؤسسة فلسطينية، والمقرر الخاص للأرض المحتلة بالأمم المتحدة د. أمين مكي

مدني ومنظمة إسرائيلية.

ويقال إن عايدة قد انسحبت من إحدى جلسات المؤتمر بعد أن حاولت مناقشة البرنامج، وحينما سألت عايدة سيف الدولة في تلك الواقعة أكدت أنها اشتركت في مـؤتمر بغـزة مـع مؤسسات فلسطينية، وأنها احتجت على الوجود الإسـرائيلي في إحدى الجلسات....

مع العلم أنه قد زادت في الفترة الأخيرة دعوة ممـثلات الجمعيات النسائية غير الحكومية للمشاركة فـي مـؤتمرات بغزة، وبعضهن يرفضن الدعوة مـن الأسـاس، وبعضـهن يشارك دون تفكير في أن غزة الآن هي جسر التطبيـع مـع إسرائيل.

ومن الغريب أننا لا نجد ذكرا لهذه الدعوات في النشرات غير الدورية التي تصدرها مجموعة مناهضة العنـف ضـد المرأة، والتي تصدر تحت عنوان "سالمه" بالتعاون بين المرأة الجديدة، والنديم، ومركز آكت لصاحبته عزة كامل.

ولا نجد في النشرة سوى أخبار عـن إعـلان التضـامن مع المناضلة الفلسطينية "سهيلة أندراوس" التي سبق محاكمتها

في مقديشيو، بتهمة الاشتراك مع مجموعة فلسـطينية فـي خطف الطائرة الألمانية عام ١٩٧٩م....

وقد أفرج عنها بعد بضعة سنوات؛ لأسباب صحية حيـث أصابها (رجال الكوماندوز الألمان) أثنـاء اقتحـام الطـائرة بتسعة رصاصات.. وسلمتها حكومة النرويج التي كانت تقيم بها مع زوجها وابنتها ليلى إلى الحكومـة الألمانيـة التـي تحاكمها حاليا للمرة الثانية). (*)

وحكومة النرويج التي سلمت سهيلة تقوم بتمويل نشـاط جمعيات أهلية في مصر، في نفس الوقت الذي لا تتسامح فيه أبدا مع سيدة فلسطينية مصابة لمجرد اشتراكها فـي عمليـة فدائية مضى عليها أكثر من خمسة عشر عاما الآن...!

وتعيد ألمانيا محاكمتها في نفس الوقت الذي تـدعم فيـه نشاط الجمعيات غير الحكومية المصرية.

*   *   *

وبعد ازدياد اللغط الشديد الدائر حول تمويـل الجمعيـات

(*) سالمه: العدد صفر، ديسمبر ١٩٦٦م.

غير الحكومية والشبهات التـي تحـيط الممـولين، رفعـت الجمعيات شـعار "الشـفافية Transparency" لتـوهم بـه الآخرين أنها على استعداد لكشف المستور فـي تعاملاتهـا المالية..

وبعضهم ينشر بالفعل ميزانيته السنوية ويصدرها بالشكر للممولين، وبعضهم لا ينشر أية تقارير ماليـة ومـع ذلـك يستخدم الكلمة أيضا للإيهام بأنه ليست لديـه أسـرار علـى الإطلاق..

وهؤلاء وأولئك لا يفتحون صناديق أسرارهم لأحد أبدا... فقط يضعون غلالة من حرير يسمونها "شفافية"، والأبـواب الموصدة التي يعلق فوقها حرير الشفافية لا تفـتح لغريـب أبدا...

فإذا أخذنا تقرير نشاط مركز المساعدة القانونية لحقـوق الإنسان عن عام ١٩٩٦ م على سبيل المثال سنجده يشكر في البداية:

مؤسسة دانيدا: الدانمارك.

المؤسسة السويدية: السويد.

مؤسسة نوفيب: هولندا.

مؤسسة سيدا: كندا.

مؤسسة مزيد يور: ألمانيا.

وبناء على ذكر أسماء الممولين يباهي بالشفافية وبأنه ليس لديه ما يخفيه. ولكنه لا يذكر في التقريـر مـن هـي تلـك الجهات...؟ ومـا مصـادر أموالهـا....؟ ومـا علاقاتهـا بالحكومات ومراكز القوى السياسية...؟

ولا يعلن حقيقة الأرقام المالية التي حصل عليها منهـا.. ولماذا؟

ولا يعلن وجوه إنفاق هذا المال بالضبط...؟

ولا يعلن حقيقة بنود الإنفاق "والبوكيت منـي" وبـدلات السفر والإقامة في الفنادق الفـاخرة وتسـهيلات العلاقـات الدولية...

ولا يعلن تفاصيل لقاءاته في الخارج والجهات التي تعامل معها هناك.... ومع ذلك فإن بعض الأخبار تتطاير من خلال المنازعات الداخلية والخلاف على المصالح الشخصية...

وليس صاحب مركز المساعدات القانونية الوحيد في سماء الشفافية، فجميع الجمعيات غير الحكومية المهتمـة بوضـع المرأة تسبح معه في فضاء "الشفافية"، وببساطة متعمدة تذكر صاحبات الجمعيات أسماء الممولين في كل مجـال، حتـى صارت أسماء "نوفيب – دانيدا – فورد – سيدا" عادية جـدا، وكأنها أسماء عـائلات مصـرية شـهيرة أورثـتهن تلـك الثروات...

ولكن ما حقيقة دانيدا... ما حقيقة فورد.. من الذي يحرك خيوط التمويل في الخلفية ولماذا...؟

فلا أحد يجيب لأن مفعول الشفافية يقف عند تلك الحـدود الإعلامية فقط..

وأذكر مشهدا حدث في المؤتمرات الكبرى بعد أن كثـر الحديث عن أزمة الثقة بين الممولين والعاملين فـي مجـال حقوق الإنسان، وانبري أحد النشطاء الذين يطالبون بالمزيـد من الثقة قائلا.. يجب أن يثق فينا الممولون ثقة مطلقة.. ورد عليه آخر.. ولكن ما معيار الثقة؟ فقال: إن نشـطاء حقـوق الإنسان هم من الشخصيات الاعتبارية في المجتمع، ومجـرد اهتمامهم بالعمل العام يدعونا إلى الثقة فيهم...؟

فرد عليه الرجل: ولكن المجال اتسع ودخله كل من هب ودب...؟

فقال: لا.. التاريخ الشخصي لكل من يعمل في مجال حقوق الإنسان معروفا.؟ ثم إن هناك معيار الشفافية الذي يحمي أموال التمويل....

وانتهت المناقشة تقريبا عند ذكر الشفافية.. لأن جميع العاملين شفافين جدا...!!!

* * *

وتفخر إحدى صاحبات الجمعيات الجديدة بأنها ظلت تعمل لمدة خمسة أشهر "ڤولنتير" "Volunteer" بمعنى متطوعة، حتى حصلت على أول "فند" تمويل من "دونار" ممول كندي أو من سفارة كندا مباشرة.

وتقول أنا أعمل في موضوع الخدمة القانونية، وعملت "بربوز" Purpose بمعنى هدف أو تصميم وقدمت البربوز بتاعي للسفارة الكندية.. وبعد ثلاثة أسابيع وافق السفير على منحنا ١٥٤ ألف جنيه تدعيما لمشروع الخدمة القانونية... ولم نستطع الحصول على تفاصيل هذا "البربوز"، ولكننا

سنقدم فيما يلي البروجرام بربوزال للنشاط النسوي بمركـز القاهرة لحقوق الإنسان لعام ٩٦ – ٩٧:

إجمالي التكاليف خلال عامين	١٩٩٧	١٩٩٦	وحدة التكلفة	موضوع	أنشطة
١٢٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٥٠٠	منسق	تنسيق
١٠٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٧٠٠٠	٧ × ١٥٠٠	باحثين	أبحاث
٥٠٠٠	-	٥٠٠٠	-	عمل ميداني	
٢٠٠٠	-	-	-	كمبيوتر وتحليل	
٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	-	أدوات مكتبية	
٢١٠٠٠	١١٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠ × ٧	طباعة	
٤٠٥٠٠	١٥٥٠٠	٢٥٠٠٠	-	الإجمالي	
٤٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٤ × ٥٠٠	حق التأليف	أعمال تمهيدية
٢٤٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	٤ × ٣٠٠٠	طباعة	
٨٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤ × ١٠٠٠	ترجمة	
٣٦٠٠٠	-	-	-	نشر نتائج	معسكرات
١٠٠٠	-	١٠٠٠	١٠٠٠	ترجمة	ورشة عمل
٣٠٠٠	-	٣٠٠٠	٣٠٠٠	طباعة	
٤٠٠٠	-	-	-	إجمالي	
٢٠٨٠٠	١٤٦٠٠	٦٢٠٠	-		
٢٨٦٠٠	-	٢٨٦٠٠	-		حقوق. أبعاد. خطه

أما الـ "بدجت" أو الميزانية الكلية لبرنامج المـرأة فـي المركز فهي ٩٠٠ و١٤١ دولار أمريكي ٥٠٠ و٤٨٢ جنيه – حوالي نصف مليون جنيه موزعة كالآتي:

٥٠٠ و٤٠ ألف دولار مدة سنتين أبحاث فقط.

٢٠ ألف دولار مدة سنتين لحملة الختان التي صدر عنها كتاب.

٢٨ ألف دولار. مدة سنة لمشروع الأبعاد القانونية.

ويبلغ مرتب منسق البرنـامج الـذي تقـوم بـه آمـال عبد الهادي ستة آلاف دولار في السنة بمعـدل ٥٠٠ دولار شهريا عن برنامج واحد وهو برنامج المرأة، هذا إلى جانب برامج أخرى تقوم بتنسيقها بمرتبات أخرى..

وكان من المفروض حسـب الخطـة الورقيـة أن يقـدم "برنامج المرأة "سبعة أبحاث يقوم بها سبعة باحثين يبلغ أجر كل منهم ١٥٠٠ دولا، بإجمـالي عشـرة آلاف وخمسـمائة دولار عن السنتين...

والسيدة آمال عبد الهادي: عضو مجلس الأمناء ومنسـقة البرنامج وعضو هيئة تحرير النشرات تـدخل فـي زمـرة

الباحثين وتتقاضى إلى جانب مرتبها الثابت مركـز القـاهرة وأجر منسق البرنامج أجر باحث أيضا...

وهناك تكاليف الأعمال المكتبية التي يحتاجها البحث مثل الكمبيوتر ٢٠٠٠ دولار. مع أن المركز يملك عـدة أجهـزة ويقوم الباحثون بالكتابة عليها كجزء من عملهـم دون أجـر إضافي!!!

وهناك بند العمل الميداني ٥٠٠٠ دولار التي يقـوم بهـا الباحثون دون أجر إضافي أيضا.. وأجـر المراجـع ١٥٠٠ دولار وهو مثل الكمبيوتر والعمل الميداني.

ويبدو أنها مجرد بنود لتوسيع ميزانية "بدجت" الأبحـاث "الريسرش" فيصبح إجمالي تكلفتها ١٩ ألف دولار، بخـلاف تكاليف ورشة العمل وأشياء أخرى.

"قام بتمويل برنامج المرأة مؤسسة "سيدا" الكنديـة، والمركـز الدولي للسكان "إنترناشيونال بيبلوشـن ونسـل" بالإضـافة إلـى فريدريش إيبرت الألمانية، وبلغ إجمالي التكـاليف – ١٤٢٠٠٠ – مائة واثنين وأربعين ألف دولار، ولم تكن له أية نتائج محسوسـة خارج مركز القاهرة لحقوق الإنسان.

وبالطبع فإن برنامج المرأة عن عـامي ٩٦ – ٩٧ هـو مجرد "بربوزال" ضمن أهداف أخرى كثيرة يـدور حولهـا نشاط المركز، ولا تؤثر خارج المحيط الواقـع فيـه مثـل صالون ابن رشد، وهو كما يدل عليه اسمه "صـالون" فـي التأملات العليا، "ورواق عربي" مجلة فاخرة يصدرها المركز وتوزع مجانا، ونشرة "سواسية" وأوراق أخرى كثيرة لمـن تتوافر لديه شبهة قراءة مثل هذه النشرات.

* * *

وأحيانا تفضـل بعـض المـديرات اسـتخدام مصـطلح "بروجكت" Project بدلا من بروبوزال فتقول أنـا عملـت بروجيكت عن المرأة:

وهناك من تفضل استخدام كلمة "مانيول" Manual بمعنى كتيب، كما قالت لي إحدى صاحبات المراكز (اشتغلنا سـنة بنحضر لمانيول قانوني).

وصاحبة المانيول هي نفسها صاحبة "الهوت لاين" الخـط الساخن للرد على الاستفسارات القانونية، كما نشرت إعلانـا في الصحف الحكومية يحمل أرقـام التليفونـات والـدعوة

للاتصال والسؤال عن المشاكل القانونية...

ولست أدري هل وضعت "الهوت لاين" في مكتب الجمعية بمنطقة بولاق الدكرور الذي اقتطعته من المنظمة المصـرية لحقوق الإنسان، أم في مكتبها الجديد الواقع "بوسـط البلـد" والذي افتتحته بعد تدفق الـ"فند" من السفارة الكندية ونوفيب الهولندية ودانيدا الدانماركية واليونيسيف وغيرها...

وصاحبة "الهوت لاين" تؤكد في كل مكان إيمانها المطلق "بالتشبيك"، والتشبيك هو مصطلح عربي راج وانتشـر مـع وجود الجمعيات الأهلية الصغيرة التي تحاول إيجـاد منفـذ يسمح بوجودها في البداية، فترفع شعار التشبيك بمعنى العمل مع الجمعيات الأخرى، وقبول مبدأ أن تكون قناة لجمعيـات أخرى.. ومن هنا تنشط (سيولا) المهتمة بالشئون القانونيـة وتدخل في أبحاث مع المرأة الجديدة والنديم، ومـع جمعيـة الأمومة والطفولة، ومع جمعية النهوض بالمرأة في منشـية ناصر، ومع كاريتاس، ومع جمعية نوال السـعداوي، كمـا اتفقت مع د. محمد يوسف: نائب البنك الدولي العائـد مـن أمريكا ليؤسس صندوق ابن خلدون الشعبي، بالاشتراك مـع سعد الدين إبراهيم، وجمعية ابن خلدون بقرض من جـرامين

بنك لإقراض فقراء منطقة بولاق الدكرور، وتقول صاحبة الجمعية: (اتفقنا مع د. محمد يوسف وسنكون مجرد قناة لدخولهم المنطقة ليعملوا المسح بواسطتنا، ويعدوا الدراسة عن الحي).

كما تقول: (إحنا داخلين في شبكة ثانية وهي شبكة الأسر التي تعولها امرأة مع جمعيات النهوض بالمرأة – المجلس الدولي للسكان – المركز البريطاني – وجمعيات من الصعيد...

ونحن أيضا أعضاء قوة العمل المعنية بختان الإناث، وعندنا مشروع تموله مؤسسة "ريمبو").

ومن المعروف أن بربارا إبراهيم: زوجة سعد الدين إبراهيم، وإحدى مسئولات فورد فونديشن، هي الممثل الإقليمي لمجلس السكان الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويدخل مجلس السكان الدولي هذا في عدد من شبكات العمل مع الجمعيات غير الحكومية في مصر.

وهذا هو التشبيك الحقيقي الذي يدور في الكواليس ولا يراه أحد...

ومجلس السكان الدولي على سبيل المثال – لـه علاقـة وطيدة بفورد فونديشن وبالمعونة الأمريكية وبكل مؤسسـات التمويل المعروفة وغير المعروفة.. وممثلته "بربارا إبراهيم" تشترك في سائر الأنشطة النسوية مع كل الجمعيات سواء من يقبل تمويل المعونة الأمريكية مباشرة ولا يرى غضاضة في التعامل معها والتمرغ في أموالها... أو من يرفض التعامـل معها لعلاقتها الوثيقـة بالسياسـة الأمريكيـة والمخـابرات الأمريكية.. كلاهما يقع في حبائلها لأن التشبيك يعمـل مـن خلف الأستار على قدم وساق ويلم كل الجمعيات في عمـل واحد مع مجلس السكان العالمي..

وتشارك بربارا إبراهيم بنفسها في اجتماعـات (التاسـك فورس) Task Force وهو شـبكة مـن الجمعيـات غيـر الحكومية المناهضة لموضوع ختان الإناث، اجتمعت وكونت قوة العمل المعنية بختان الإناث (تحت مظلة اللجنة القوميـة للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية) ويلتقـي "التاسـك فورس" مرة كل شهر بمقر اللجنة بحي المعـادي، ومعظـم الجمعيات النسائية غير الحكومية أعضـاء فيـه.. ولكـنهن لا يحضرن كل الاجتماعات لأسباب مختلفة ربما كان أهمها

تكرار الكلام والشعور بالملل.

وهناك تجمعات كثيرة للجمعيات الصغيرة التي تجد في العمل مع الآخرين ما يقوى ضعفها ويسند صغرها، مثل جمعية ACT التي تؤمن بأهمية التشبيك، وتعمل مع منظمات الجزويت والفرير والرعاية الصحية الأولية بالوايلي ومركز حلوان للخدمات الاجتماعية..

وقد مولت مشروع "التشبيك" بين هذه الجمعيات بعضها وبعض مؤسسة "دانيدا" بميزانية تبلغ ١٥٠ ألف جنيه ولا تكاد ثمار تلك الشبكات أن تتضح سوى في اجتماع أعضاء تلك الجمعيات أحيانًا، أو في إصدار نشرات صغيرة كتعريف بالجمعيات على سبيل التذكار.

* * *

تجمع آخر للجمعيات اختار اسم ملتقى الهيئات لتنمية المرأة، وكانت عضواته من المتشددات ضد التمويل الأجنبي من قبل، حيث تقول فريدة النقاش على لسان اتحاد النساء التقدمي، الذي شغلت رئاسته ردحا طويلا من الزمن: (يتحفظ الاتحاد النسائي التقدمي على قضية التمويل لأننا لا نثق في

نوايا المنظمات الممولة باستثناء بعض المنظمـات العالميـة المعترف بها دوليا، والتي لها سمعة راقية).

كما تقول جيهان أبو زيد: رئيسة تحريـر مجلـة أنهـار الصادرة عن الملتقى، حينما كانـت مندوبـة جمعيـة بنـت الأرض وقبل أن تصبح رئيسة تحرير: (إن قضية التمويـل مازالت مبهمة يحيط بها الغموض ومازالت مؤرقة للكثيرين ونحن منهم، ولكننا نؤمن أنه كلما كان تمويل العمل ذاتيا كلما كان أقوى وأقرب لاحتياجات القطاع الذي نتعامل معه، إننـا نرى أن برامج وخطط الجهات الممولة تختلف وتبتعد للغاية عن أي أهداف وخطط الجمعيات، وهذا وحده كفيل بإفشـال برامج الممولين، وكلما أمكن للجمعيـات فـرض أولوياتهـا بوضوح وحزم كلما كان الأمر أفضل نسبيا، وهو ما نعتقـد في صعوبته الشديدة. إن الجمعيات المصرية لابد أن تشـكل قوى متعاونة لتحديد اتجاهها وفرض برامجها، وبدون ذلـك سيبقى التمويل عاملا يقوض الحركة الأهليـة فـي أغلـب

الأحوال). [*]

وبين هذه التصريحات المعادية للتمويل الأجنبـي، وبـين القتال من أجل مقعد في ملتقى الهيئات لتنمية المرأة المكـون من خليط متنافر الاتجاهات والرؤى، من شيوعيات سـابقا، وناصريات سابقا، ووفديات سابقا، إلـى غيـر ذلـك مـن الاتجاهات التي فشل العمل السياسي المصري (الوطني) في تجميعها طوال العقود الماضية – نجح المال الأجنبـي فـي توحيدها بلمسة واحدة من عصاه السحرية رخيصة الـثمن، حيث تدفع مؤسسة (سياد) الكندية مائة ألف دولار أمريكـي كل عام – حوالي سبعمائة ألف جنيه مصري وجاري البحث عن ممول آخر.

واستطاعت فريدة النقاش بفضل نوع معين مـن التربيـة السياسية أن تنتصر على الأخريات وتصبح رئيسة مجلـس "الأمناء" ويتوج انتصارها بالمقال الذي تقول فيه:

(نحن محظوظين لأننا استطعنا خلال عامين من العمـل

---

[*] كتاب الحركة النسائية العربية: أبحاث ومداخلات من أربعة بلدان، مركز دراسات المرأة الجديدة، ص ١٦٣.

المشترك الدؤوب والحوار الديمقراطي، والشـد والجـذب، والخناقات من الانفجارات الصغيرة، والشكوك والهـواجس استطعنا رغم كل هذا أن ننشئ كيانا جديـدا وطموحـا فـي ميدان تنمية المرأة والنهوض بها) [*].

وقد مر أكثر من عام على تكوين الملتقى بجمعياته الستة عشر، وصراعاتها الضارية.. في تقسيم المناصب.. ولم يثمر نشاطه سوى عن إصدار عددين من مجلة أنهار، وسلسلة من الدورات التدريبية الخاصة بالعاملات لتلقينهن كيفيـة عمـل الاتصالات والعلاقات العامة وكتابة التقارير...!!!

* * *

وبخلاف التشبيك، والتاسك فورس والملتقيات هناك أيضا مصطلح الشبكات الدولية والإقليمية Networking...

ومنها شبكة "عايشه" منتدى النساء العربيات، وقد شاركت فيه الجمعية الأوروبية ضد العنف، جمعية دينا كلارنزا مـن إيطاليا.

---

[*] مجلة أنهار: نشرة غير دورية تصدر عن ملتقى الهيئـات لتنميـة المرأة، العدد لأول، مارس – مايو ١٩٩٧، ص ٢٧.

ومؤسسة البونتشتفت من ألمانيا. بالإضافة إلـى البلـدان العربية، وقد مثل مصر فيها مركز دراسات المرأة الجديـدة ومنسقتها هالة شكر ا ، وهي منسقة مؤسسة نوفيب الهولندية في نفس الوقت، ومن أوائل من فتحت باب المـال الـدولي المنهمر على الجمعيات ذات التاريخ اليساري بالتعاون مـع منظمة الأوكسفام البريطانية.

ومصـطلح الشـبكات الدوليـة والإقليميـة مـن أكثـر المصطلحات التي يتم عن طريقها التلاعـب الأيـديولوجي، خصوصا عندما يحرصون على طمس الخلافات السياسـية بمجرد تغيير الاسم أو المصطلح المستخدم فـي النزاعـات الإقليمية كما يحرصون على تغيير اسم المنطقة العربية إلـى منطقة الشرق الأوسط... واستدعاء إسرائيل كعنصر أساسي في المنطقة.. ولا يزال التشبيك مستمرا....

*   *   *

ومن موضوعات التشبيك الرائجة الآن تشـبيك الجنـدر Gnder بمعنى الجنس أو النوع، وكما تقول عـزة كامـل: مديرة هيئة آكت:

(السنة دي عندنا موضوع كبير عن الجيندر ومدته ثلاث سنوات، وفي السنة الثالثة العرب حيدخلوا معانا)

كما ينتشر بينهن أيضا مصطلح التنميـة علـى أسـاس الجندر، أو التنمية على أساس النوع...

والتمكين على أساس الجندر، بمعنى تمكين المـرأة فـي المجالات الاقتصادية والسياسية، وهو مصطلح وافد في سلة المنظمات غير الحكومية المليئة بالكلام، ومع أجنـدة الأمـم المتحدة المقررة على كل الجمعيات، وهو (مـن مبتكـرات تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥م ويشار إليه بالتمكين المرتبط بنوع الجنس الذي يقيس تمثيـل المرأة في البرلمانات، وحصة المرأة مـن المناصـب التـي تصنف بأنها إدارية ومهنية، ومشاركة المرأة في القوة العاملة النشطة، وحصتها من الدخل القومي) (*).

* * *

(*) تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحـدة ١٩٩٥ م، ص ٤.

والتمكين Empowerment يستخدم بـوجهين: **أحـدهما** حينما يكون الحديث عن النساء الفقيرات وتسـليفهن بعـض الملاليم التي لا تقيم الأود نظيـر تحقيـق التغلغـل وجمـع المعلومات كما رأينا فيما سبق، **الآخر** بمعنى تمكين الصـفوة النسائية وزيادة قدرتها في التأثير على صانعي القرار، وهو ما يحظى بالاهتمام الشديد مـن قبـل مؤسسـات التمويـل الخارجية التي تعمل على زرع الفكرة، وتغذيتها بدأب شـديد من أجل عقد أواصر الصلات "الدافئة" الحميمة مـع النسـاء اللاتي يشغلن مناصب معينة مثل: عضوات مجلس الشعب – المسئولات الحكوميـات – سـيدات الأعمـال النشـيطات والشخصيات العامة في المجتمع التي تملك شبكات علاقـات قوية مع الحكومة ومراكز صنع القرار..

وقديما كانت الأجهزة الأجنبية تقول: "رجالنا في مصـر" أما الآن فإنهم يتحدثون عن "نسائهم في مصر"، وبـالتمكين أو تزويد النساء المعنيات بالقوة المالية، والقـدرة السياسـية فإنهم يتغلغلون معهن إلى كل المناطق.. ونجـد فـي نشـرة مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية خبرا عن اجتماع حـوالي خمسة عشر سيدة على العشاء بـدعوة مـن إيبـرت يـوم:

١٥ ديسمبر ١٩٩٦ م (لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمـام المشترك. كانت السيدات تمثلن مختلف المجـالات المهنيـة ومنهن من في ريعان الشباب وأخريات أكاديميات). [*]

ويقول كاتب الخبر: (إنك لن تجد مجموعة أكثـر منهـا تمكنا بكل ما تتضمنه كلمة التمكين من المعـاني) [**] فـي إشارة إلى أهميتهن الاجتماعية ونفوذهن العام...

(ومن ديسمبر ١٩٩٦ حتى سبتمبر ١٩٩٧ أي في غضون عشرة أشهر، اجتمعت هذه المجموعة خمس مـرات، وفـي المرة الأخيرة رفضت المجموعة أي خطط قصـيرة الأمـد لتقديم نفسها ككيان غير حكومي، مما يضع المبـادرة كلهـا على الجانب "الأنعم" من التنمية الذي لا يمكن قياس نتائجـه إلا بـالإدراك، وهـو جانـب يبشـر بالفاعليـة الكبيـرة، وبالتمكين)[*].

---

[*] مؤسسة فريد ريش إيبرت بمصر: شريك فـي التنميـة، النشـرة الإخبارية ٦ / نوفمبر ١٩٩٧ م. ص ٥، ٦ / على الجانب البعيـد من الأشياء؛ بقلم: أحمد بدوي.

[**] نفس المصدر.

[*] نفس المصدر.

ولا يمكن أن نجد حديثا أكثر إثارة للشكوك والريب مـن هذا الحديث الذي يفضل اسـتخدام الجانـب "الأنعـم" مـن التحرك... وبدلا من الخطط قصـيرة الأمـد ذات النتـائج السريعة فإنهن يفضلان الخطط بعيدة المدى وما تحتاجه مـن سعة "الإدراك"، مما يعطي نتائج أقـوى وأفضـل لتمكـين المؤسسات "الصديقة" إيبرت وغيرها ويبشـرهم بفاعليـات كبيرة ونفوذ كبير في مصر...!!!!

(وما تزال مجموعة تمكين المرأة في مرحلتهـا الأوليـة، وما تزال العضوات في مرحلـة التعـرف علـى أنفسـهن كشركاء) ويبشرنا كاتب الخبر بحماسهن ورغبتهن في تقديم الخدمة (لأنفسهن) أولا.. و(من المحتمـل أن تكـون هـذه المرحلة متبوعة بمراحل أخرى بصفة مستمرة ولا نهائية)(*).

أما المصطلح الأكثر شهرة بين جميع العاملين في مجـال حقوق الإنسان والجمعيات غير الحكومية رجالا ونساء، هـو مصطلح "المجتمع المدني".

فجميعهم يعملون من أجـل تحقيـق المجتمـع المـدني،

(*) نفس المصدر السابق.

ويطالبون بترسيخ دعائمه ويؤكدون عليه، وإذا سألت أيا منهم عن هدفه وغايته – فضلا عن هدف الجمعية التي يديرها – فيقول بثقة مبالغ فيها: تحقيق المجتمع المدني بالطبع... ولكن ما هو المجتمع المدني..؟

إنه كما يقول بعضهم (الحد من سيطرة الحكومـة علـى الحياة الاجتماعية. إن المطالبة بالديمقراطية تعني المطالبـة بدور حقيقي وفعال للمجتمع المدني). (**)

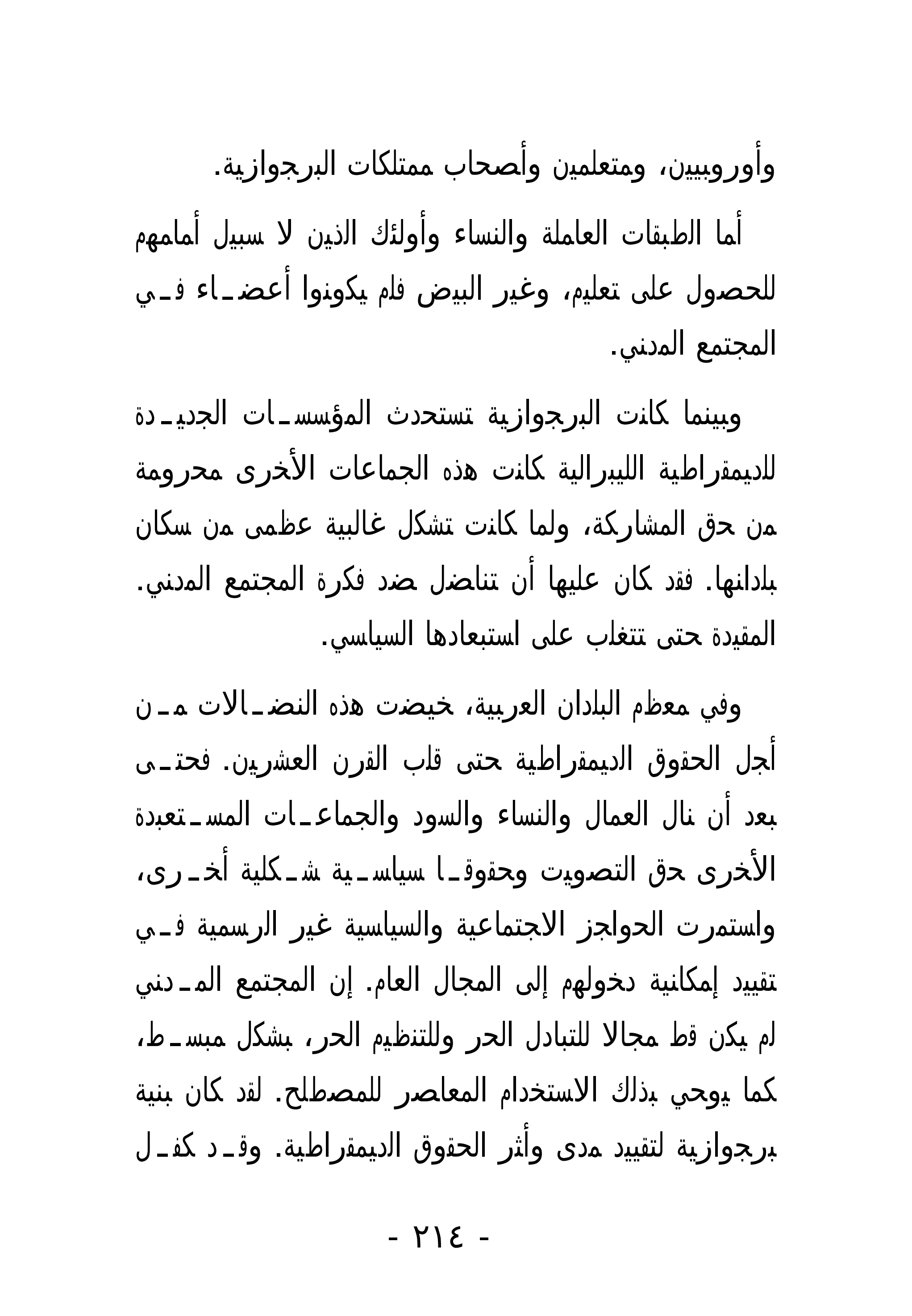
أو يقول: المجتمع المدني يمكن تعريفه عمومـا بالقطـاع غير الحكومي، ويسمى أحيانا القطاع الثالث، حـين يقصـد بالحكومة القطاع الأول، والقطاع الخاص يكون هو القطـاع الثاني. وعلى اعتبار الربحية فإنه يعرف بأنه مجموعة مـن المنظمات غير الربحية.

وبناء على ذلك فإنهم يطالبون بـإطلاق حريـة تكـوين النقابات المهنية والعمالية والاتحـادات والجمعيـات وكافـة المؤسات.

(**) رواق عربي، ص ٥٢.

والحاصل حتى الآن "هوجة" تكوين جمعيات غير حكومية على اعتبار أنها والمجتمع المدني شـيئا واحـدا.. أو أنهـا جزئيات لحلمهم الكبير المسمى بالمجتمع المدني الـذي طفـا على صفحة العمل العام في مصر منذ منتصف الثمانينـات وأخذ في الازدياد مع بداية التسعينات، حتى صـار الهـدف والغاية الآن، ويؤكد العاملون من أجله على أنه حجر الزاوية في أحاديث المؤتمرات الأجنبية، أما تاريخه وحقيقته فلم يكن لديهم متسع من الوقت لدراسته والتعرف عليه.

ويحدثنا تيموثي ميتشـيل "الخبيـر البريطـاني الجنسـية الأمريكي الإقامة والعمل، والأستاذ بجامعة نيويـورك" فـي كتابه "الديمقراطية والدولة في العالم العربي" عـن المجتمـع المدني فيقول: (مصطلح المجتمع المدني، هو مصطلح رائج في المناقشات المعاصرة حول الديمقراطية. إن كلمة "المدني" كانت تعني في الأصل "البرجوازي"، وفي القـرنين الثـامن عشر والتاسع عشر كان المجتمع المدني يشير إلى نوع جديد من أنواع المجال العام، ظهر في ظل الرأسـمالية الحديثـة، هو مجال التبادل التجاري والجدلي السياسي وبشـكل شـبه حصري، كان المشاركون في هذا المجتمع الجديـد ذكـورا،

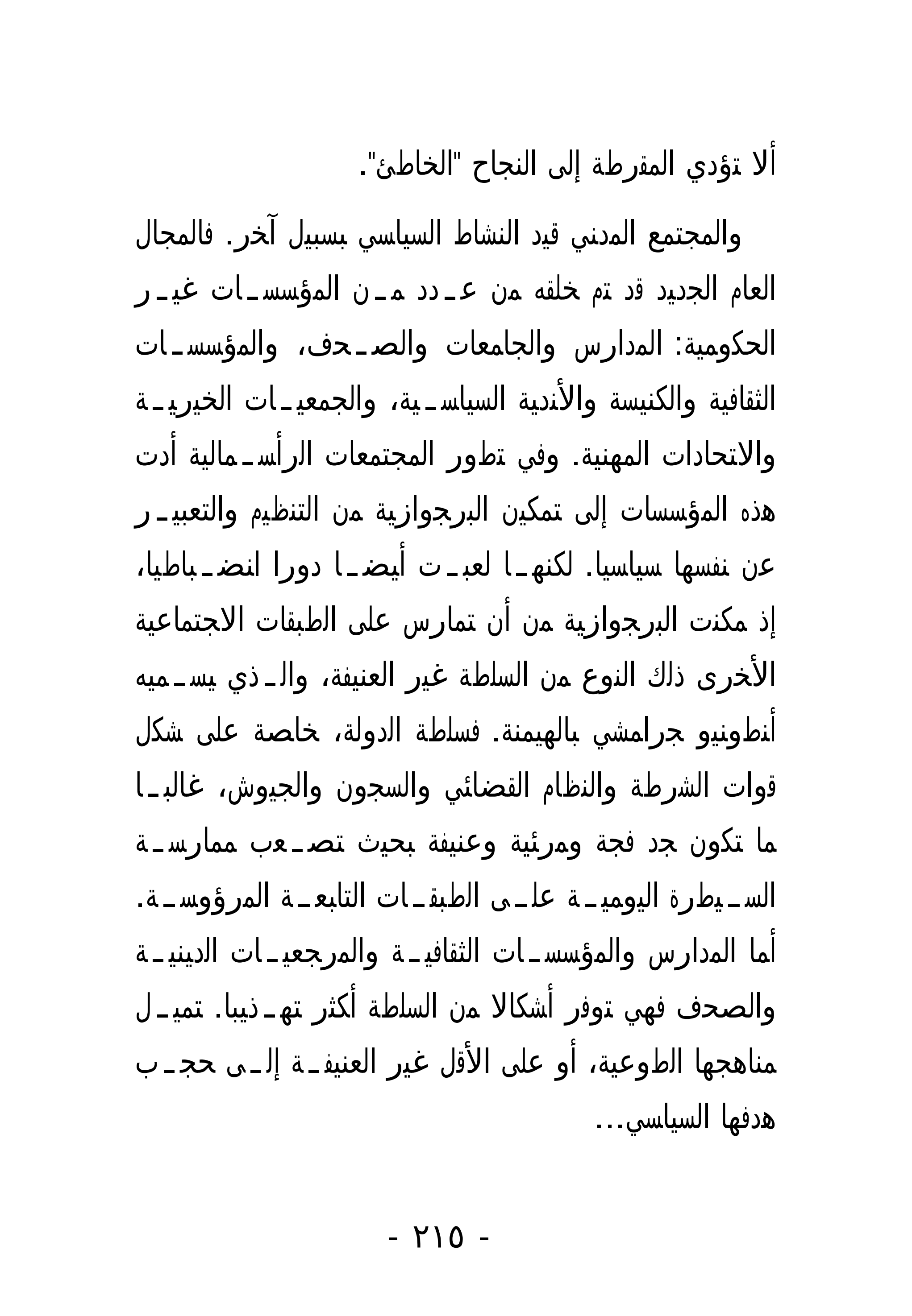


وأوروبيين، ومتعلمين وأصحاب ممتلكات البرجوازية.

أما الطبقات العاملة والنساء وأولئك الذين لا سبيل أمامهم للحصول على تعليم، وغير البيض فلم يكونوا أعضـاء فـي المجتمع المدني.

وبينما كانت البرجوازية تستحدث المؤسسـات الجديـدة للديمقراطية الليبرالية كانت هذه الجماعات الأخرى محرومة من حق المشاركة، ولما كانت تشكل غالبية عظمى من سكان بلدانها. فقد كان عليها أن تناضل ضد فكرة المجتمع المدني. المقيدة حتى تتغلب على استبعادها السياسي.

وفي معظم البلدان العربية، خيضت هذه النضـالات مـن أجل الحقوق الديمقراطية حتى قلب القرن العشرين. فحتـى بعد أن نال العمال والنساء والسود والجماعـات المسـتعبدة الأخرى حق التصويت وحقوقـا سياسـية شـكلية أخـرى، واستمرت الحواجز الاجتماعية والسياسية غير الرسمية فـي تقييد إمكانية دخولهم إلى المجال العام. إن المجتمع المـدني لم يكن قط مجالا للتبادل الحر وللتنظيم الحر، بشكل مبسـط، كما يوحي بذلك الاستخدام المعاصر للمصطلح. لقد كان بنية برجوازية لتقييد مدى وأثر الحقوق الديمقراطية. وقـد كفـل


ألا تؤدي المفرطة إلى النجاح "الخاطئ".

والمجتمع المدني قيد النشاط السياسي بسبيل آخر. فالمجال العام الجديد قد تم خلقه من عـدد مـن المؤسسـات غيـر الحكومية: المدارس والجامعات والصـحف، والمؤسسـات الثقافية والكنيسة والأندية السياسـية، والجمعيـات الخيريـة والاتحادات المهنية. وفي تطور المجتمعات الرأسـمالية أدت هذه المؤسسات إلى تمكين البرجوازية من التنظيم والتعبيـر عن نفسها سياسيا. لكنهـا لعبـت أيضـا دورا انضـباطيا، إذ مكنت البرجوازية من أن تمارس على الطبقات الاجتماعية الأخرى ذلك النوع من السلطة غير العنيفة، والـذي يسـميه أنطونيو جرامشي بالهيمنة. فسلطة الدولة، خاصة على شكل قوات الشرطة والنظام القضائي والسجون والجيوش، غالبـا ما تكون جد فجة ومرئية وعنيفة بحيث تصـعب ممارسـة السـيطرة اليوميـة علـى الطبقـات التابعـة المرؤوسـة. أما المدارس والمؤسسـات الثقافيـة والمرجعيـات الدينيـة والصحف فهي توفر أشكالا من السلطة أكثر تهـذيبا. تميـل مناهجها الطوعية، أو على الأقل غير العنيفـة إلـى حجـب هدفها السياسي...

والحال أن تاريخ المجتمع المدني كنظام لاستعباد طبقـات شعبية معينة وأنواع سلطة معينة من السياسـة قـد أصـبح عرضه للنسيان عند استخدام اليوم). [*]

وأعتذر عن طول الفقرة المقتبسة مـن ميتشـيل، ولكـن فكرته في بيان التاريخ المشبوه لمصطلح المجتمـع المـدني جعلتنا نستطرد معه...

بينما يقدم لنا هذا المصطلح الآن بكثيـر مـن الزخـرف ليعمينا ببريقه عن كل ما عداه، وكأنه الحل السحري لجميـع مشاكلنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

والمثقفون أصحاب التطلعات الاجتماعيـة والطموحـات الشخصية غالبا ما يجرفهم التيار السـائد "موضـة" الـزمن الحالي دون تفكير في السؤال الهام لماذا الآن...؟ لماذا تنفق الوكالة الأمريكية للتنمية على برنامج "مبادرة الديمقراطيـة" عشرة ملايين من الدولارات كل سنة فـي مصـر وحـدها لتمويل وكالات استشارية وحلقات دراسية أكاديميـة وأوراق بحث...؟ صحيح أن الجزء الأكبر من الميزانية يذهب إلـى

(*) ميشيل: الديمقراطية والدولة في العالم العربي، ص ٢٢.

الباحثين الأمريكيين المتخصصين في دراسات البلاد العربية برئاسة "البروفيسر الآن ريتشاردز" من جامعـة كاليفورنيـا بسانتا كروز، ولكن الفتات القليلة التي تنزل عبـر المصـفاة القاسية لمنظمات التمويل كافية لأن تجعـل لعـاب جيـوش "نشطاء ونشيطات" حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية يسيل، فلا يتوقف "نضالهم" وصراعهم مـن أجـل تحقيـق البرنامج وتجسيد "المجتمع المدني" المشبوه تاريخيا...

وبدلا من نمو البذور الطبيعية في البيئة المصرية، يفرض عليها من الخارج برنامجا كـاملا غامضـا حتـى بالنسـبة للعاملين فيه مثل نموذج التنمية المجنس "الجندر"، ثم يحاولون أن يبذلوا جهدا في أوراقهم – غير المقـروءة – لتوضـيح المقصود بالكلمات المستوردة والمعربة تعريبا ركيكًا...

وهم في ذلك يأتون بأسماء جديدة تحـل محـل القديمـة، أو يعطون للقديمة طابعا جديدا، وهكـذا فـي حيـل لغويـة لا تنتهي وتحاول أن تغطي الفشل القديم بكسوة لفظية جديدة، حتى إذا ما اهترأت وبان فشلها للعيان... بحثوا عـن كلمـة جديدة.. وهكذا في دوائر مغلقة تؤدي إلـى نفـس النتـائج السابقة...

ونظرة واحدة على مشروع تعليم الكبـار، وهـو الاسـم الجديد، بعد فشل مشروعات "محو الأمية" التي أنفقت عليهـا الحكومة والجمعيات غير الحكومية ملايين الدولارات، تؤكد ذلك لأن الأموال تذهب دائما في الطريق الخاطئ إلى جيوب القائمين على تلك المشـروعات ولـيس لتحقيـق الغـرض المطلوب.

ومشروعات "المتسربات من المدارس" المخصصة للبنات فقط، ومشروعات مدارس الفصل الواحد تسـير فـي نفـس الطريق الخاطئ أيضا، برغم تحمس بعض الجمعيات غيـر الحكومية لها، وفي حقيقة الأمر هو تحمـس للمـنح الآتيـة من المعونة الأمريكية ومن الصندوق المصري السويسـري الممول للمشروع والمغير لحالة العاملين فيه... فسبحان مغير الأحوال ومغير الأفكار أيضا... فجمعية "المرأة والمجتمـع" لصاحبتها "سهام نجم" ذات التاريخ الناصري المعادي للسياسة الأمريكية تفضل الآن تعليق التاريخ بضجيجه الخطابي على مشجب جانبي، وتنزل إلى أرض الواقع الغنية بالـدولارات الأمريكية والأوروبية لتعمل مع المعونة الأمريكية والصندوق المصري – السويسري فـي مشـروع "المتسـربات مـن

المدارس"، وتعليم الكبار ومدارس الفصل الواحد. وغيرهـا من المشروعات المدِرة للدخل، والعاملة على "تمكين النساء"، واللغة المناسبة الآن هي الحـديث عـن المجتمـع المـدني ومؤسساته الغنية، ولذلك يجب أن ننسى التاريخ المشبوه لهذا المصطلح الذي كان فيما مضى معاديـا للنسـاء والعمـال والطبقات الشعبية المقهورة، وأصبح – من سخرية القـدر – في ثياب جديدة يدافع عن حقوق النساء ويدعو إلـى إنشـاء مزيد من الجمعيات غير الحكومية النسوية التي تدعي الدفاع عن حقوقهن في لعبة قديمة معروفة الأهداف..

* * *

انتهت الأسماء القديمة، وحلت محلهـا أخـرى جديـدة، فلا تتعجب حينما تسمع كلمة ورشة عمل أو "Workshop" بدلا من ندوة...

وورشة العمل في العربية الشائعة لها علاقة وثيقة بنظـام الحرف – سباكه – نجارة – تصليح سيارات، ويقتسم العمل فيها "أسطوات وصبيه صغار"، يكدون طوال اليوم من أجـل إنتاج سلع مادية ملموسة، أما في "ورش" الجمعيـات غيـر الحكومية فلا صنعة إلا الكلام ولا إنتاج سوى الكلام...

يمتد اللقاء يوما كاملا أو يومين أو أكثر حسب الجـدول المعد سلفًا... ويأتي المتحـدثون والمتحـدثات – وجمعـيهم أسطوات ليس بينهم أية صبية – بورقة مكتوبـة ومطوبعـة وغالبا ما توزع على بقية الحضور، ويصر صاحبها علـى قراءتها عليهم مرة أخرى، برغم توافرها بين أيديهم، فيسود الملل ويحل النعاس في العيون.. وبعد وقت قليـل – ربمـا إنقاذا للموقف – ترفع الجلسة وتعلن المسئولة عن البرنـامج أن ميعاد "البريك" قد حان، فيدب النشاط مرة أخرى ويتـدافع الحضور للخروج من قاعة الاستماع إلـى أخـرى مجهـزة بالموائد الأنيقة وعليها الطعام والشراب، ويحيط بهـا فتيـة ذوي "بابيونات" للتخديم على الضيوف الذي لا يستطيع جيش كامل ملاحقة طلباتهم... وفي دقائق قليلة تختفي المـأكولات والمشروبات ولا يبقى غير الفوضى على الموائد وفي أرجاء المكان...

وربما تسنح الفرصة لبعضهم أن يسأل آخر وفمه محشـو بالطعام "قريت البيبر بتاعتي" فيرد عليه الآخـر بفـم أكثـر حشوا.. "أيوه.. دي قريبة من "بيبر" الدكتور فلان في الورشة الفلانية".

وبجوارهما تسأل متأنقة أختها في الأناقة:

"يا وحشة كده تعملي جمعية لوحدك"

وترد عليها الأخرى وهي تساوي شعرها، أو تعيد ترتيب سلاسلها الذهبية وإكسسواراتها الأخـرى: "متأسـفة كنـت مشغولة جدا ووضعنا الأسماء على عجل.. لكن إنتو كمـان عملتوا ورشة الختان ولم تدعوني فيها.."

ويتعالى صوت مسئولة التنظيم: اتفضلوا يا جماعة الجلسة بدأت... ويعود الحضور إلى قاعة الاستماع بخطى متثاقلـة تفتقد حماس خطى الخروج الذي بلغ حد التدافع بالمناكب...

ويقرأ دكتور أو دكتورة "بيبر" جديد... وبعد ساعتين تعلن المسئولة عن انتهاء الجلسة:

- "بريك لنش" – استراحة الغذاء – اتفضلوا يا جماعة.

وأذكر في أحد المؤتمرات – وهي لا تختلف عما يسمونه ورشة عمل سوى في طريقة الجلوس، حيث يجلـس النـاس حول مائدة مستديرة وتختفي المنصة في ورشة العمل، بينما يكون وجود المنصة أساسيا في المؤتمر – وفي هذا المؤتمر – الدولي الخامس لجمعية تضامن المرأة العربيـة، تجـارب

الماضي وآفاق المستقبل – عرض ضمن البرنامج فيلم عـن ممارسات قوات الاحتلال القاسية ضد الأطفال في المنـاطق المنكوبة "فلسطين – العراق وغيرهمـا"، وآثـار الحصـار الاقتصادي على أطفال يموتون جوعا ويصابون بـالأمراض الخطيرة، وصور المقابر الجماعية، ومشوهي الحروب إلـى غير ذلك من الصور الدامية...

وفور انتهاء الفيلم دعي الناس إلى "اللنش" الغذاء.. فـإذا التدافع والتضارب بالمناكب والصراع من أجـل الحصـول على "البوكس لنش" الآتي من أحد المطاعم الفاخرة، والـذي ابتلع معظم ميزانية المؤتمر الممول مـن "الجلوبـال فنـد" الأمريكية، واتسعت ميزانية الطعام بعد أن تخلص المـؤتمر من تكلفة طباعة أية أوراق بحثية، اللهم إلا ورقة التعريـف بالهيئة المانحة ومشروعاتها في البلدان المتخلفة، مع دعـوة للتعامل معها – مقدار المنحة وهي تبـدأ فـي العـادة فـي خمسمائة إلى عشرة آلاف دولار أمريكي لأي جمعية نسائية ترغب في التمويل.

واقتصر برنامج المؤتمر على الكلام والطعام لمدة ثلاثـة أيام.. ولست أدرى لماذا تدفع الجلوبال فند الأمريكية تمويلا

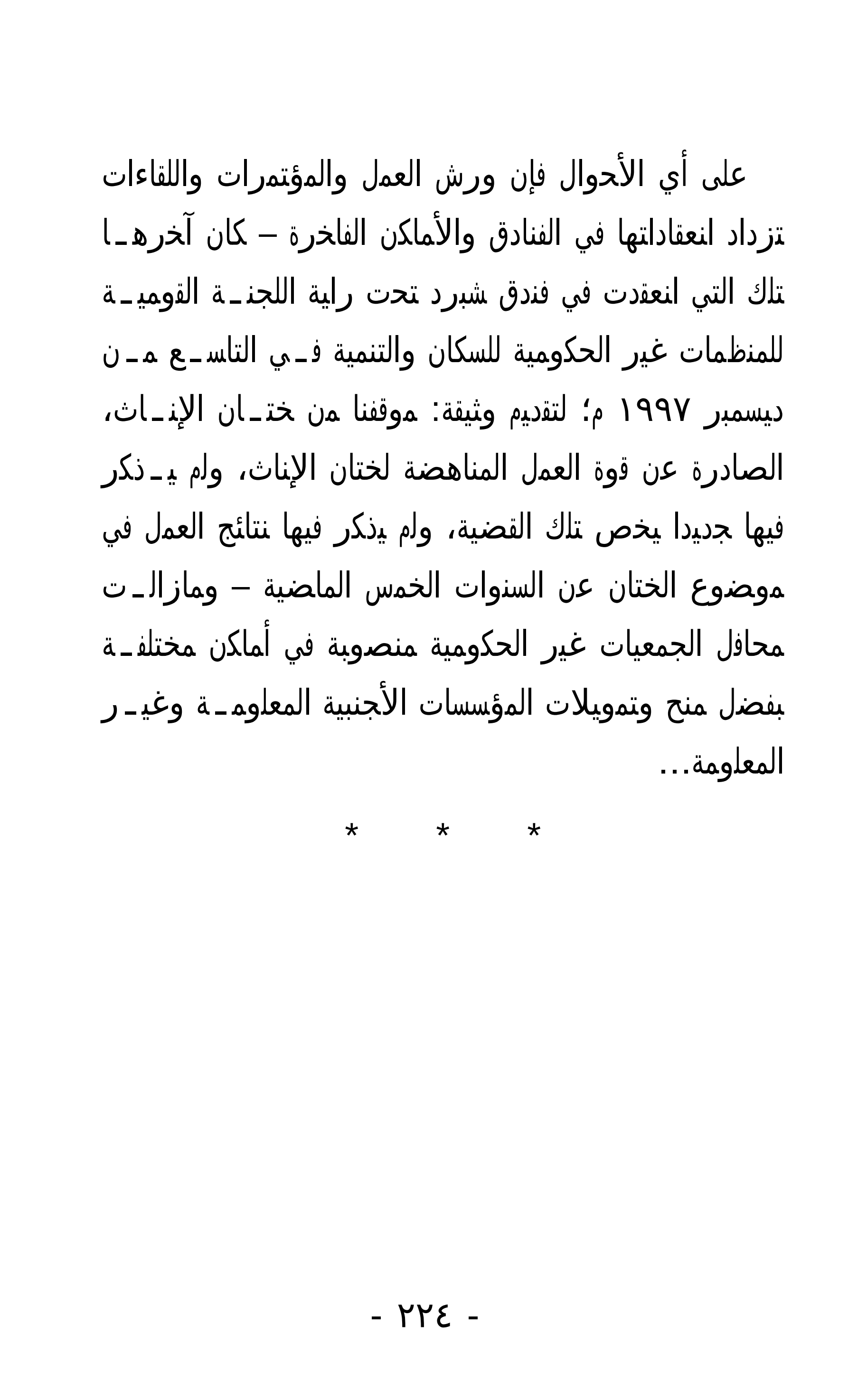
ضخما – ربما وصل إلـى عشـرة آلاف دولار – لإطعـام بعض المثقفين المصريين محترفي المؤتمرات وورش العمل، بينما تصر على حصار وتجويع أطفال العراق...؟

ولا أوجه هذا السؤال "للجلوبال فند" فدوافعها معروفـة... بل أوجهه للقائمين على أمر هذا المؤتمر...؟

وتذكرت رغما عني حالة بعض البلدان التي شجعت فيها منظمات التمويل العالمية على تكوين المزيد من الجمعيـات المحلية، في نفس الوقت الذي كانت عمليات تجويع الشـعب وإثارة الصراعات الطائفية والعرقية بين طوائفه تزداد.. حتى وصل الأمر ببعض المنظمات غير الحكوميـة إلـى تجنيـد مليشيات خاصة تدافع عن وضعها المتميز وسط تهديد الفقر المحيط بها في بلادها... (*)

وبالتأكيد إننا لم نصل بعد إلـى درجـة مأسـاة هـايتي أو الصومال.. ولكن من يدري إذا تصاعدت الأمور وتفاوتت المصالح إلى نهاياتها.. ماذا يحدث فيما بعد..؟

(*) للمزيد من التفاصيل أنظر؛ مقـال: ميجـل كريسـتوبال بشـأن المنظمات غير الحكومية.



على أي الأحوال فإن ورش العمل والمؤتمرات واللقاءات تزداد انعقاداتها في الفنادق والأماكن الفاخرة – كان آخرهـا تلك التي انعقدت في فندق شبرد تحت راية اللجنـة القوميـة للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية فـي التاسـع مـن ديسمبر ١٩٩٧ م؛ لتقديم وثيقة: موقفنا من ختـان الإنـاث، الصادرة عن قوة العمل المناهضة لختان الإناث، ولم يـذكر فيها جديدا يخص تلك القضية، ولم يذكر فيها نتائج العمل في موضوع الختان عن السنوات الخمس الماضية – ومازالـت محافل الجمعيات غير الحكومية منصوبة في أماكن مختلفـة بفضل منح وتمويلات المؤسسات الأجنبية المعلومـة وغيـر المعلومة...

*   *   *

النسويات...
وأخلاق الجمعيات
غير الحكومية

ليس من السهل أبدا أن تستطيع مقابلة إحـداهن.. فهـن مشغولات دائما.. في اجتماع.. في مؤتمر.. في رحلة إلـى الخارج.. وخصوصا عندما تسأل بـالتليفون.. فـإن الأمـر يكون أصعب حيث يرد السكرتير أو السكرتيرة ثـم يطلـب منك الانتظار حتى يرى "أجندة المواعيد".

وبعد ذلك يرد عليك:

- متأسف الأسبوع ده كله مش ممكن.. يمكن الأسـبوع القادم"، فمقابلة مسئول حكومي تكون أسهل بكثير من مقابلـة مسئولة في جمعية نسائية أو حقوق إنسانية..

أما إذا كانت من تطلب المقابلة رفيقـة قديمـة للأسـتاذة صاحبة الجمعية ومديرتها، فإن الأمر سيكون أصعب..

وفي أحد الجمعيات النسائية ذات القشرة اليسارية المتبقية من آثار السنين البعيدة، اتصلت إحـدى رفيقـات السياسـة المخلصات، والتـي لـم تتغيـر بفعـل الـزمن أو المـال أو الصراعات الشخصية، وطلبت مقابلة صـديقتها مـديرة

الجمعية.. وبعد الأشواق والذكريات الممتدة طوال عشـرين عاما والسؤال عن الأحوال... شكت الرفيقة المخلصـة مـن سوء ظروف العمل وسألت رفيقتها مـديرة الجمعيـة غيـر الحكومية – ببراءة شديدة:

هل يمكن أن أجد عملا هنا معكن...؟

وكانت تعلم أنها لا ينقصها الخبرات، وهي المثقفة بعمـق والمجيدة للغة الإنجليزية، والموهوبة في مناح أخرى كثيرة..

وقالت المديرة في محاولة لتغطية الانزعاج الـذي كـاد يشب من عينيها: إن الجمعية تضع ميزانيتها مرة كل ثلاثـة أعوام، وأنهن للأسف قد وضعنها منذ شهر واحـد، ولـذلك فيجب عليك الانتظار – إذا أردت – حتى الميزانية القادمـة بعد ثلاثة أعوام.

وصدقتها الرفيقة البريئة وهـي لا تعلـم أن مثـل تلـك الجمعيات تضع ميزانية لكل مشروع على حدة.. وأن هـذه الميزانيات متحركة حسب إرادة المديرة وصاحبة الجمعيـة.. وأن الصديقة المهمة الآن تريد أن تبعد رفيقتها عن الجمعيـة بأي طريقة.. ربما لأنها لا تريد أن تفسح مكانا في جمعيتهـا

للإخلاص والثقافة والحب الحقيقي للبسطاء، ومن ثـم فكـان يجب أن تُقْصِي صديقتها القديمة بعيدا...

وربما لحقد قديم دفين في نفسها تجاه صديقتها التـي لـم تتغير لزمن كما تغير الآخرون... وربما خشـية أن تَتْطِلَـع صديقتها على مدى التحال في تلك الجمعيات... وربما للغيرة الشخصية من موهبة صديقتها الواضحة.. وربمـا لأسـباب أخرى.. ولكن الأمر المؤكد أنها كذبت على رفيقتها لتقصيها بعيدا عن عالم الجمعيات غير الحكومية...

البعض الآخر من الأستاذات تحرصن علـى اسـتعراض مظاهر البذخ وتعداد الرحلات في الخارج، وإذا تبسطن فـي الحوار فإنهن يحكين عن المشتريات من العطور والفسـاتين الفرنسية أو الحقائب والأحذية الإيطالية..

وقد بلغت إحداهن من جلافة السلوك أنها عرضت علـى رفيقة قديمة لها بعض ملابسها المستعملة..!!

وتبالغ الكثيرات منهن في تكديس أكوام من الإكسسوارات حول الرقبة والمعصم من الألماظ أو الذهب أو الفضة حسب الذوق الشخصي، بعد أن غيرن بساطة الملبس والمظهر الذي

لكن يحرصن عليه أيام السياسة...

الآن يحرصن على المبالغة في البذخ.. بعضهن يحملـن التليفون المحمول أينما ذهبن، ويدرن مـن خلالـه أعمـال المكتب والبيت والأنشطة والعلاقـات العامـة، فيتصـرفن كسيدات أعمال "بيزنس ومِين" وخلفهن صف من العـاملات، وتفضل بعضهن اختيار المستخدمات لديها من بنـات نفـس الوسط السياسي التي جاءت هي نفسها منه، بشرط أن يكُـن من ذوات النفسيات التابعـة، لتضـمن اسـتمرار "الجيتـو" والمحافظة على أسرار الجمعية أمام أي فضول خـارجي... وبرغم خروجهن من قوقعة سياسية واحدة إلا أنها تحـرص على تأكيد تميزها الطبقي عـنهن... فالمـديرة أو المنسـقة تصدر الأوامر إلى الباحثات، وتتدخل في صياغة أبحـاثهن وطريقة الكتابة، ومراجعة اللغة، وكل مـا يتعلـق بالعمـل، وحتى أنواع العمل التي تقع خـارج تخصصـها وخبرتهـا الشخصية تصر على التـدخل فيـه، واسـتخدام سـلطاتها الديكتاتورية لتغييره وفق هواها الشخصي، وكثيرا ما ينشـأ الخلاف بينهن على إثر هذا التدخل الذي تراه الأستاذة حقًـا مشروعا لها بمقتضى ملكيتها للجمعية والميزانية والأجـور،

بينما تراه الرفيقة قديما والمستخدمة حديثا ضيق أفق ورغبة التحكم في كل صغيرة وكبيرة.. ولكنها ترضخ في النهاية لأن أكل العيش مر كما يقولون، وهي تحتاج إلى تلك الوظيفة المميزة نسبيا من حيث الأجر عن بقية وظائف السوق الحكومي والسوق الحر..

وتظل أسيرة إحساس السخط المتراكم بداخلها يوما بعد الآخر.. السخط على الوضع الحالي لتحكم أخرى فيها.. السخط على قدراتها الضائعة، والتي لا تقل بحال من الأحوال عن قدرات "الأستاذة"، إن لم تكن تفوقها في درجة الثقافة والقدرات العقلية، وبالمناسبة ترى جميع الباحثات أنهن أذكى وأعمق وأكثر ثقافة بكثير من تلك السيدة صاحبة المشروع، وأن "الأستاذة" لم تتفوق عليها إلا بالتسلق والعلاقات العامة، فيزداد سخطها على الزمن الذي لم ينصف قدراتها وأعطى لأخرى أقل منها كثيرا حتى في الشخصية وأحيانا الشكل ودرجة الجمال فرصة الصعود والملكية...

والأستاذة تقرأ في عيون رفيقتها قديما ومستخدمتها حديثا كل هذا الحقد فتبالغ في التحكم وفرض السيطرة...

ويحكى عن منسقة برامج المرأة بأحد مراكز حقوق

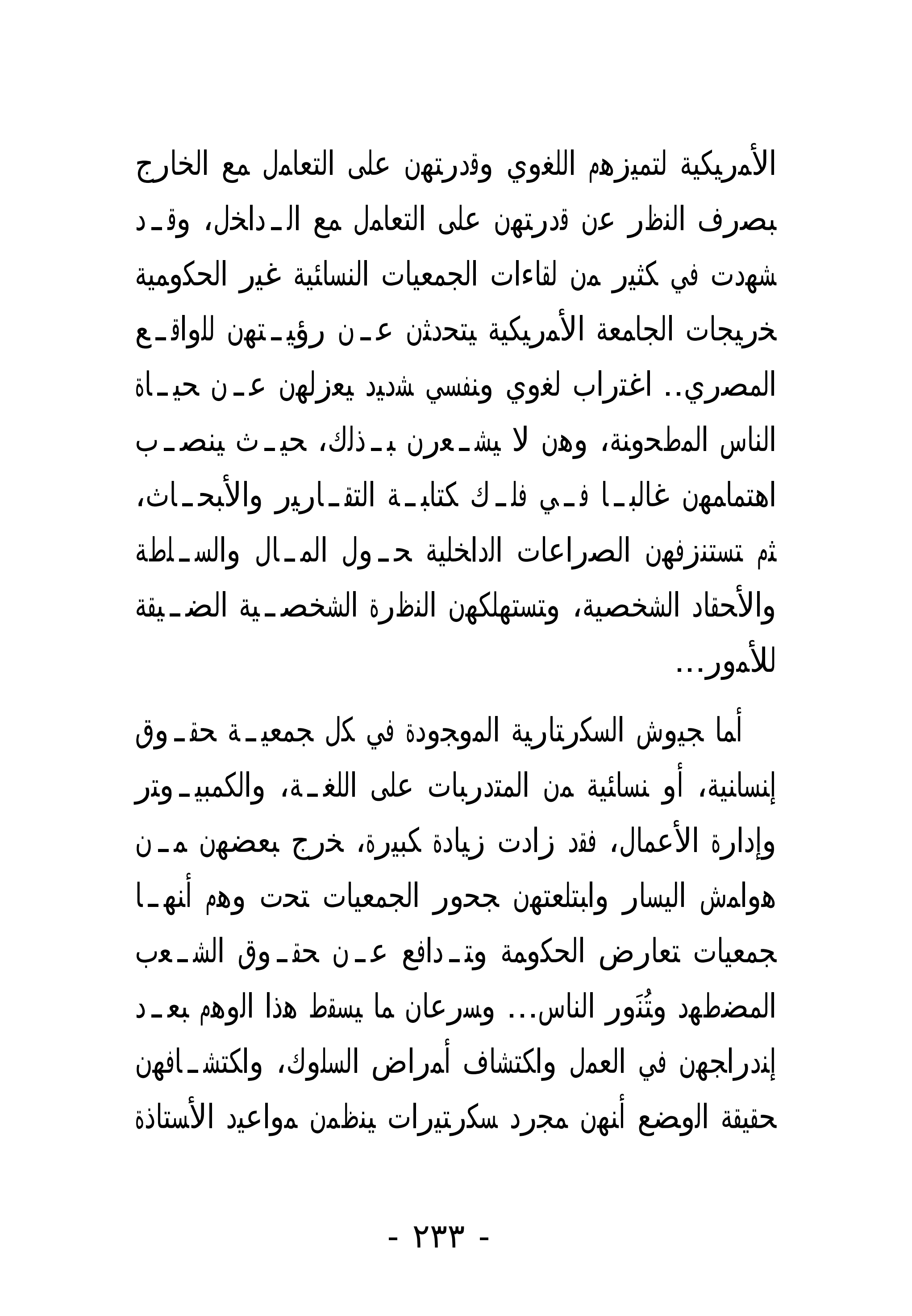
الإنسان، وهي في نفس الوقت زوجة المدير وعضو مجلـس الأمناء، أنها تتدخل في كل صغيرة وكبيرة حتى فـي كتابـة الكمبيوتر، وفي المراجعة اللغوية، وربما أصرت على نصب الفاعل لثقتها المفرطة والنهائية في تمكنها من اللغة العربية، وتمكنها من اللغة الإنجليزية، وتمكنها من منـاهج البحـث، وتمكنها من معلوماتها العلمية، ومن صواب تحليلاتها للواقع والحياة، حيث لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفهـا، وعلى المعترض أن يخرج من عزبتهـا.. معـذرة أقصـد جمعيتها.

ويحكى عن أخرى تملك جمعيتين وتدخل في شبكة للتحكم بعدد آخر من الجمعيات، أن صوتها العالي يجعل أي مناقشة معها مستحيلة على الرغم من محاولتها فـرض نـوع مـن التعالي الطبقي على الرفيقات الذين لا يسكنون ميدان كذا... ولا يصاهرون عائلة كذا... ومرة أخـرى يعـود التبـاهي بالعائلات والمراكز الطبقية المزعومة والمختلفـة.. وحينمـا تقابلك "الأستاذة" فإنها تشكو لك أن الوسط الآن يجمع كل من هب ودب... وأطفال الأمس الآتين من أصـول متواضـعة يتطاولون ويحاولون اقتحام مجالنا.. كيف وهـم لا يجيـدون

اللغات ولا يسكنون "الڤيلات"...؟

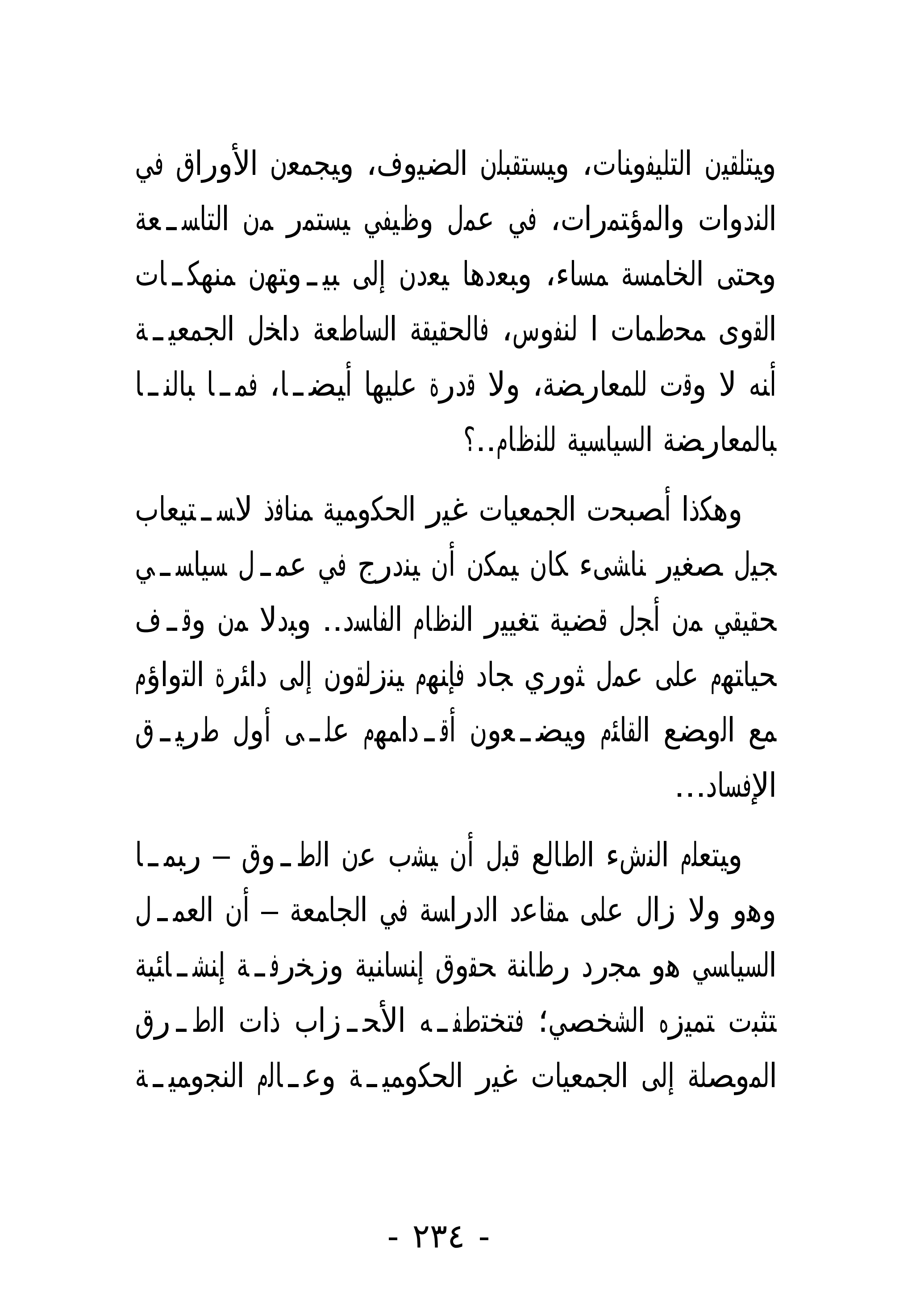
وتنتقل روح التعالي إلى العاملات في جمعيتها واللاتـي مررن بدورات تدريبية لتعلم نوع معين من اللغة الإنجليزيـة الاصطلاحية.. فيتغامزن على المنافسات حتى ولو كن أكثـر صدقا أو أكثر التصاقا بالقضايا العامة، والرغبة في خدمـة المجتمع... فلا يهم الإخلاص أو التفـاني أو روح الخدمـة العامة، المهم هو نوع معين من المظـاهر ومعرفـة اللغـة الإنجليزية، وادعاء الاهتمام بحقوق الإنسان. ومن هنا ينشـأ سباق تعلم اللغة الإنجليزية فـي مجـال الجمعيـات غيـر الحكومية، فهي ليست رغبة في التعلم من أجـل المعرفـة، ولكنها مظهر من مظاهر التنافس على وظيفـة أعلـى فـي الجمعيات غير الحكومية، ومن يدري فربمـا يبتسـم الحـظ وتأتي فرصة تكوين جمعيـة خاصـة، أو منحـة دراسـية للدكتوراه في الخارج بناء على معرفة اللغـة الإنجليزيـة... وأحيانا يكون مجرد إعلان "النشيطة" أنها تتلقى دروسا فـي "الإمديست"، أو في المركز البريطاني كافيا لفتح أول ثقب لها في العالم المتأجنب.

وقد بدأت بعض الجمعيات في توظيف خريجات الجامعة



الأمريكية لتميزهم اللغوي وقدرتهن على التعامل مع الخارج بصرف النظر عن قدرتهن على التعامل مع الداخل، وقد شهدت في كثير من لقاءات الجمعيات النسائية غير الحكومية خريجات الجامعة الأمريكية يتحدثن عن رؤيتهن للواقع المصري.. اغتراب لغوي ونفسي شديد يعزلهن عن حياة الناس المطحونة، وهن لا يشعرن بذلك، حيث ينصب اهتمامهن غالبا في فلك كتابة التقارير والأبحاث، ثم تستنزفهن الصراعات الداخلية حول المال والسلطة والأحقاد الشخصية، وتستهلكهن النظرة الشخصية الضيقة للأمور...

أما جيوش السكرتارية الموجودة في كل جمعية حقوق إنسانية، أو نسائية من المتدربات على اللغة، والكمبيوتر وإدارة الأعمال، فقد زادت زيادة كبيرة، خرج بعضهن من هوامش اليسار وابتلعتهن جحور الجمعيات تحت وهم أنها جمعيات تعارض الحكومة وتدافع عن حقوق الشعب المضطهد وتُنَور الناس... وسرعان ما يسقط هذا الوهم بعد إندراجهن في العمل واكتشاف أمراض السلوك، واكتشافهن حقيقة الوضع أنهن مجرد سكرتيرات ينظمن مواعيد الأستاذة



ويتلقين التليفونات، ويستقبلن الضيوف، ويجمعن الأوراق في الندوات والمؤتمرات، في عمل وظيفي يستمر من التاسـعة وحتى الخامسة مساء، وبعدها يعدن إلى بيـوتهن منهكـات القوى محطمات ا لنفوس، فالحقيقة الساطعة داخل الجمعيـة أنه لا وقت للمعارضة، ولا قدرة عليها أيضـا، فمـا بالنـا بالمعارضة السياسية للنظام..؟

وهكذا أصبحت الجمعيات غير الحكومية منافذ لاسـتيعاب جيل صغير ناشىء كان يمكن أن يندرج في عمـل سياسـي حقيقي من أجل قضية تغيير النظام الفاسد.. وبدلا من وقـف حياتهم على عمل ثوري جاد فإنهم ينزلقون إلى دائرة التواؤم مع الوضع القائم ويضـعون أقـدامهم علـى أول طريـق الإفساد...

ويتعلم النشء الطالع قبل أن يشب عن الطـوق – ربمـا وهو ولا زال على مقاعد الدراسة في الجامعة – أن العمـل السياسي هو مجرد رطانة حقوق إنسانية وزخرفـة إنشـائية تثبت تميزه الشخصي؛ فتختطفـه الأحـزاب ذات الطـرق الموصلة إلى الجمعيات غير الحكوميـة وعـالم النجوميـة

السياسية.. فيتعلم فنون النصب وخفة الحركة والدجل الخطابي وأمراض أخرى كثيرة.

وهكذا يفسد الجيل الأقدم جيلا آخر لاحقا عليه، ويشرب الجيل الأصغر أخلاق التحال حتى الثمالة...

فهنيئا للوطن بأبنائه.. وهنيئا للشعب بمثقفيه.

*   *   *

المراجـــع

١- الأبحاث التحضيرية المقدمة من لجنـة: تعزيـز دور المرأة في المجتمع؛ للمشاركة في إعداد وثيقة: الهيئات المصرية غير الحكومية لمحفل الهيئات الغير حكومية/ المؤتمر العالمي للسكان والتنمية. القـاهرة، سـبتمبر ١٩٩٤م.

٢- الأسر التي تعولها المرأة – جلسة نقـاش – المـؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ندوة المنظمات غير الحكومية – ١٣ سبتمبر ١٩٩٤، جمعيـة التنميـة والنهـوض بالمرأة.

٣- البشاير، نشرة غير دورية تصدر عن: مركز حلـوان للخدمة الاجتماعية، بالتعاون مـع مركـز: وسـائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (آكت)، العدد الثاني – أغسطس ١٩٩٦ م.

٤- التشويه الجنسي للإناث (الختان)

أوهام وحقائق.

د. سهام عبد السلام.

مجموعة العمل المعنية بمناهضة ختان البنات.

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

٥- التشويه الجنسي للإناث:

نداء من أجل حملة عالمية.

ناهد طوبيا.

٦- التنوير:

نشرة غير دورية تصدرها: الجمعية المصرية للتنوير، العدد الحادي عشر/ السنة الثالثة – فبراير ١٩٩٧م.

٧- الجمعيات الأهلية في مصر:

د. أماني قنديل، د. سارة بن نفيسة.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام.

٨- الحركة النسائية العربية؛ أبحاث ومدلاخلات من أربعة بلدان عربية.

تحرير: نادية عبد الوهاب – آمال عبد الهادي.

مركز دراسات المرأة الجديدة.

٩- أصدقاء الديمقراطية؛

جماعة تنمية الديمقراطية،

لماذا مصر؟ لماذا الآن؟

١٠- الديمقراطية والدولة في العالم العربي:

تيموثي ميتشل، ترجمة: بشير السباعي.

مصر العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦ م.

١١- القوائم المالية للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٥ م. سعد عبد العزيز عرفات – محاسب قانوني.

١٢- الصندوق العالمي للمرأة (الصندوق العالمي لتمويل مشاريع تنمية المرأة) الجلوبال فند.

١٣- المجتمع المدني في العالم العربي.

دراسة للجمعيات الأهلية العربية.

د. أماني قنديل "CIVICUS" منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن – ١٩٩٤ م.

١٤- المجتمع المدني والتحول الـديمقراطي فـي الـوطن العربي – نشرة غير دورية – تصدر عـن مركـز: ابن خلدون.

السنة الثانية، العدد الثالث، ١٥ مارس ١٩٩٣.

السنة الخامسة – ديسمبر ١٩٩٦ م.

السنة السادسة يناير ١٩٩٧ م.

١٥- مساعدة:

نشرة غير دورية يصدرها: مركز المساعدة القانونيـة لحقوق الإنسان، مارس ١٩٩٧ – العدد الرابع.

١٦- المظلة:

نشرة فصلية تصـدر عـن: لجنـة متابعـة مـؤتمر التنظيمات الأهلية العربية.

العدد الثالث، ديسمبر ١٩٩٤.

العدد الرابع، مارس ١٩٩٥.

العدد التاسع، يناير ١٩٩٧ م.

١٧- المرأة والإعلام:

الرقابة وصورة المرأة في الإعلام.

ندوة مركز دراسات المرأة الجديدة – ملـف خـاص نوفمبر ١٩٩٤ م.

١٨- المرأة المصرية والعمل العام؛

رؤية مستقبلية.

مركز البحوث والدراسات السياسية.

تحرير: د. علا أبو زيد، ١٩٩٥ م.

١٩- المرأة ومعوقات التنمية مـن العنـف إلـى التمييـز التكنولوجي،

مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية ACT

٢٠- المرأة في معترك القوة والسياسة؛

كيف يمكن للثقافات والبنـى الاجتماعيـة أن تتغيـر، د. كريستا فيشتريش

قضايا للمناقشة تطرحها مؤسة: فريدريش إيبرت

٢١- المرأة والقانون والتنمية:

ورشة عمل عربية نظمها مركـز دراسـات المـرأة الجديدة بالقاهرة ١٩٩٧ م.

٢٢- المنتدى الديمقراطي: كتاب غير دوري تصدره جماعة تنمية الديمقراطية في مصر.

العدد الثاني/ إبريل – يوليو ١٩٩٧.

٢٣- المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربيـة: القـاهرة ١٧ – ١٩ مايو ١٩٩٧ م.

٢٤- العنف ضد المرأة.

الجزء الأول: حق المرأة في الحياة.

الإعداد والمادة القانونية والتوثيق: أيمن سرور.

تقديم وتحرير: محمد الغمري/ إشراف: محمد منيب.

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

٢٥- الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية؛ ٤٥ عاما في خدمة مصر، (١٩٥٠ – ١٩٩٥).

٢٦- الوعي القانوني للمرأة المصرية.

أعمال الندوة المنعقدة بالقـاهرة تحـت هـذا الاسـم

وبمشاركة لفيف من المثقفـين المصـريين المهتمـين بقضايا المرأة في مصر والعـالم العربـي، تحريـر: د. أحمد عبد ا .

الإمديست – اتحاد المحامين العرب.

٢٧- أنهار:

نشرة غير دورية تصدر عن ملتقى الهيئـات لتنميـة المرأة.

العدد الأول: مارس مايو ١٩٩٧ م.

العدد الثاني: يونيه – أغسطس ١٩٩٧ م.

٢٨- أوضاع عمالة المرأة المصرية:

التقرير الأول: حول عمالة المرأة في ورش الأحذيـة وبعض مصانع الغزل والنسيج، إعداد وتوثيق: هبـة قاسم، إشراف: محمد منيب.

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

٢٩- بناء مؤسسات حقوق الإنسان؛

مرشد في كيفية بناء وتقوية واستمرار المنظمات،

إصدار: صندوق السلام بالتضامن مع معهد جـاكوب بلستين لترقية حقوق الإنسان.

٣٠- بشأن المنظمات غير الحكومية:

بقلم: ميجل كريستوبال.

من مجلة الحقيقة الفرنسية، عدد نوفمبر ١٩٩٥ م.

٣١- برنامج اللغة الإنجليزية القانونية؛ اللغـة الإنجليزيـة للحقوق القانونية أمديست/ مصر – برنامج الحقـوق القانونية.

٣٢- تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعـام ١٩٩٥ م.

٣٣- تقرير حول نشاط الرابطة خلال عام ١٩٩٦ م.

رابطة المرأة العربية.

٣٤- تقرير حول ورشة العمل الخاصة بالمرأة والمشـاركة في الحياة العامة ٣ – ٥ مارس ١٩٩٦ م – المركـز البريطاني، والملتقى العربي البريطاني للبرلمانيات – القاهرة ١٧، ١٨ سبتمبر ١٩٩٧ م.

٣٥- تقرير عن مشروع تـدريب المرشـحات للمجـالس المحلية رابطة المرأة العربية.

٣٦- تقرير مقدم من الجمعيات الأهلية المصـرية للمنتـدى العالمي للمرأة بكين ١٩٩٥م.

تطور أوضاع المرأة المصرية من نيروبي إلى بكين.

بالتعاون مـع منظمـة الأمـم المتحـدة للأطفـال – اليونيسيف – هيئة المعونـة الأمريكيـة USAID – الصندوق الاجتماعي للتنمية.

٣٧- تقرير نشاط المنظمة المصرية لحقوق الإنسان للفتـرة من ١/ ١/ ١٩٩٦ حتى ٣١/ ٣/ ١٩٩٦.

٣٨- تقرير النشاط ١٩٩٦ م، مركز المسـاعدة القانونيـة لحقوق الإنسان.

٣٩- تقرير عن ورشة العمل حول ختان الإناث ٢٥ – ٢٦ مارس ١٩٩٥ م.

إعداد: د. أمال الهادي.

اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية.

قوة العمل المعنية بختان الإناث.

وزارة السكان وتنظيم الأسرة.

٤٠- تقديم وثيقة: موقفنا من ختان الإناث الصادرة عن قوة العمل المناهضة لختان الإناث.

اللجنة القومية للمنظمـات غيـر الحكوميـة للسـكان والتنمية ٩ ديسمبر ١٩٩٧ م.

٤١- دليل: كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات دليل من الألف إلى الياء.

المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية –

واشنطن – الطبعة الأولى ١٩٩٧ م.

٤٢- رواق عربي:

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،

إبريل ١٩٩٦ – العدد ٢.

٤٣- سواسيه:

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

العدد ١٢ سبتمبر ١٩٩٦.

حقوق المرأة، حصاد عام بعد مؤتمر بكين.

الاتفاقيات الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ارفعوا التحفظات.

٤٤- سالمه: نشرة غير دورية تصدرها مجموعة مناهضة العنف ضد المرأة. العدد صفر، ديسمبر ١٩٩٦ + العدد الأول فبراير ١٩٩٧ م.

٤٥- شريك في التنمية.

النشرة الإخبارية رقم ٦/ نوفمبر ١٩٩٧ م.

نشرة تصدرها مؤسسة: فريدريش إيبرت في مصر، معلومات – وثائق – مناقشات.

٤٦- مشاركة الفئات الأكثر ضعفا في الحياة السياسية (الأقباط) الأقباط بين الحرمان الوطني والحرمان الكنسي.

ورقة مقدمة من: سليمان شفيق، مستشار بمركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية/ مؤتمر جماعة تنمية

الديمقراطية ٢٣- ٢٤ سبتمبر ١٩٩٧ م.

٤٧- من أجل مشاركة عربية فاعلة في مؤتمر بكين.

المرأة العربية من نيروبي إلى بكين.

منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان ١٩٩٥.

وثائق الندوة العربية التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع حول المرأة المنعقدة تحت شعار: "المرأة العربية من نيروبي إلى بكين".

الحمامات – تونس ٢٥ – ٢٦ جوان/ حزيران ١٩٩٥م.

٤٨- منتدى الجمعيات الأهلية:

مشاورات تمهيدية بشأن وضع استراتيجية لتعزيز دور الجمعيات الأهلية المصرية: قضايا ومناقشات ومجالات العمل، اليونيسيف/ أكتوبر ١٩٩٥.

٤٩- منتدى النساء العربيات؛ عايشة: النشرة الإخبارية الثانية، ديسمبر ١٩٩٦ م.

٥٠- منتدى ٩٤ المنظمات غير الحكومية، المؤتمر العالمي

للسكان والتنمية، ٣ – ١٣ سبتمبر ١٩٩٤.

نشرة غير دورية تصدرها اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية، العدد الأول، ربيع ١٩٩٧.

العدد الثاني، أغسطس.

٥١- ندوة الضمان الاجتماعي والمشروعات المدرة للدخل، مع الاهتمام الخاص بالأطفال العاملين والعائلات التي تعولها الإناث، ٣ – ١٥ ديسمبر ١٩٩٧.

مركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الأمريكية في القاهرة، مؤسسة فريدريش إيبرت – منظمة الأمم المتحدة للأطفال، منظمة العمل الدولية.

٥٢- نشرة إخبارية:

اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية يوليو ١٩٩٥ – العدد التجريبي الأول – الثاني – الثالث/ عدد يوليو ٩٥.

٥٣- هي:نشرة إخبارية، تصدرها رابطة المرأة العربية،

العدد السادس، يوليو ١٩٩٦ م.

الـدوريـات

- الأهرام: ٤ سبتمبر ١٩٩٥، ص ٤.

الأمطار الغزيرة تحد من نشاط منتدى المنظمـات غيـر الحكومية في الصين.

- الأهرام: ١٢ سبتمبر ١٩٩٥، ص ٥.

غضب مجموعة دول عدم الانحياز.

- الأهرام: ١٣ سبتمبر ١٩٩٥، ص ٣.

انتقادات لوفود الولايات المتحدة.

- الأهرام: ١٨ سبتمبر ١٩٩٥، ص ٧.

رسالة بكين – سيلفيا النقادي.

- الأهرام: ٢٨ مارس ١٩٩٧، الملحق ص ٦.

ليزلي عبد يللا، خبيرة الانتخابات.

- الأهرام: ١٣ يونيو ١٩٩٧، الملحق صفحة المرأة.

اليابان تدعم مشروعات الجمعيات الأهلية المصرية.

- الأهرام: ٢٦ سبتمبر ١٩٩٧، الملحق ص ٦.

البرلمانيات؛ مشاكل المرأة واحـدة فـي العـالم المتقـدم والنامي.

- الجمورية: ١٠ أغسطس ١٩٩٥، الصفحة الأخيرة

مؤتمر بكين.

- الجمهورية: ٢٤ أغسطس ١٩٩٥، ص ٢.

حديث الدكتور ماهر مهران.

- الجمهورية: ٢٩ أغسطس ١٩٩٥، ص ٦.

منتدى الجمعيات التطوعية بمؤتمر بكين ينـاقش تطـور أوضاع المرأة المصرية.

- الجمهورية: ١١ سبتمبر ١٩٩٥، ص ٥.

ممثلو الغرب للدول النامية في بكين.

- الجمهورية: ١٤ سبتمبر ١٩٩٥، ص ٥.

بكين تودع نساء العالم.

- ملحق الجمهورية: ٢٠ مارس ١٩٩٧.

ليزلي تعلم المرشحات المصريات كيفية خوض الانتخابات والفوز بها.

- روزاليوسف: ١١ سبتمبر ١٩٩٥، العدد ٣٥٠٩.

رسالة مؤتمر بكين.

بكين لا تفهم حقوق الإنسان، ونساء العالم يصرخن مـن العنف.

- صباح الخير: ١٣ نـوفمبر ١٩٩٧، العـدد ٢١٨٤، ص ١٤.

جمعية لتعليم السيدات فن البولوتيكا.

- المصور: ١١ أغسطس ١٩٩٥، ص ٨.

اللوبي الصهيوني في الجمعيات

الآن وصل الممولون إلى نقطة المكاشفة وبسرعة غير متوقعة.. الآن يعلن الاتحاد الأوروبي والممول النرويجي والممول الدانماركي رعايتهم لمؤتمر جمعية تحالف كوبنهاجن المشبوه في القاهرة، ودعمه بمبلغ أربعين مليون دولار فقط!!!

اليد الممولة نفسها لنشاط الجمعيات غير الحكومية هي التي تقدم هذا المبلغ الزهيد؛ ليوزعه منسقو المؤتمر على فقراء المطّبعين من أجل تنمية أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية. والمياه طبعا لا تمر على عطشان، فسوف تنزل قطرات الأربعين مليون – وأكثر – على جميع المسئولين عن الترتيبات الرسمية وغير الرسمية، كل بحسب موقعه في سلّم المؤتمر الخطير..!

وهكذا نجد في وضوح اليد نفسها التي طالما دافع عنها نشطاء الجمعيات غير الحكومية، وادعوا من قبل بأن أموالها أموال نظيفة هي التي تحتضن رجال "إسرائيل" في مصر.. لا لبس الآن فمولوا حملات الختان والعنف ضد المرأة هم

أنفسهم ممولوا نشاط التطبيع مع العدو الصهيوني.

ومع ذلك يصمت أصحاب الجمعيات أو يتشاغلون بمعركة وهمية يسمونها معركة (اغتيال مؤسسات المجتمع المـدني)، مع العلم أن المنظم للمؤتمر المشبوه هو إحـدى مؤسسـات مجتمعهم المدني المزعوم، ومديروها أصـدقاؤهم وطالمـا جمعتهم معا من قبل أعمال وندوات ومؤتمرات مشتركة...

وربما يكون من المفيد تذكيرهم ببعض الأعمال المشتركة التي جمعتهم بأصدقاء التمويل وأصدقاء التطبيع في المقـالين التاليين:

وقد كتبت **أولهما** بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٩٨، ثم طويتـه بين أوراقي في غمرة متابعة أحداث كثيرة.

والثاني في تاريخ ١٨ مارس ١٩٩٩ م قبل صدور قانون الجمعيات غير الحكومية الجديد، ولعل المقالين معا يؤكـدان مرة أخرى أن طريق التمويل الـذي سـارت فيـه فلـول الجمعيات غير الحكومية، ومنظمات حقوق الإنسان يؤدي إلى هذا الطريق الذي سار فيه غيرنا ووصلوا – فقـط – إلـى الخضوع والمذلة.

من بين ردود الفعل العديدة التي استرعت انتباهي بعد صدور كتاب: "**تمويل وتطبيع.. قصة الجمعيات غير الحكومية**" قول البعض: إن العلاقة بين التمويل والتطبيع ليست واضحة بما يكفي في الدراسة.. وكنت أظن أن المادة المقدمة تكفي لكي تبين كيف طبعت فيالق الجمعيات غير الحكومية مع الحكومة المصرية، وكيف أنها قبلت خطتها في التحول الاقتصادي واندرجت في العمل تحت رايته... وكيف أنها طبعت مع الرأسمالية العالمية، وهي التي كانت تقيم وجودها على معاداتها والتشهير بها.. وكيف أن كل ذلك سيؤدي حتما إلى التطبيع مع "إسرائيل"، عدوها الاستراتيجي الذي بنت مجدها الوطني على محاربته، بينما تقابله الآن – بوعي أو بدون وعي – على أرض المال الدولي.

وهل العاملون في تلك الجمعيات أقل نضالا من منظمة التحرير الفلسطينية التي تفعل كل ما يطلب منها بلا تلكؤ؟

- فحينما طلبت "إسرائيل" من المنظمة إلغاء كل بنود النضال من ميثاقها الوطني... ألغتها بلا تلكؤ...

- وحينما طالبتها بتقديم خطة أمنية للقضاء على جذور مقاومة الشعب الفلسطيني، قدمتها لـ"سي آي إيه" بلا تلكؤ.

- وحينما طالبتها بالقبض على بعض المناضلين.. قبضت عليهم بلا تلكؤ... كل شيء يطلب منها تفعله بلا تلكؤ. في مسيرة "السلام" الإسرائيلي – الأمريكي.. وأحيانا تفعل ما لا يطلب منها تحسبا لغضب رفاق السلام الذين ضرب لهم ياسر عرفات التحية العسكرية، بعد أن قدم أبناء جلدته جميعا على طبق المفاوضات، والمطلوب في المرحلة الحالية أن يضرب له نشطاء ونشيطات الجمعيات سلام التحية من الناحية الأخرى، ويساعدونه في تحقيق ما يسمى بخطة تنمية الموارد البشرية التي (تأخذ بعين الاعتبار ورش عمل وندوات إسرائيلية – فلسطينية مشتركة، وإقامة مراكز تأهيل مهني، ومراكز أبحاث، وبنوك معلومات مشتركة)[١].

إن ما يحدث الآن وما سيحدث بعد ذلك ليس مصادفة ولا تغيرا مفاجئا، وإنما هو نتيجة عمل دؤوب استمر سنوات طويلة تحت سمع وبصر الحكومة ومعرفتها بكل دقائقه وتغاضيها عن تجاوزاته إرضاء للخارج من ناحية، ورغبة

---

[١] انظر البند التاسع من الوثائق المتعلقة بالاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي: نشرة أوراق الشرق الأوسط ١٩٩٣ م.

في استخدام تلك الجمعيات في الداخل من جهة أخرى...

وأذكر أنني حينما قرأت خبرا عن انعقاد حلقة نقاش في مدينة الفيوم حول استراتيجية الإصلاح الاقتصادي في مصر امتدت من ٧ إلى ٩ مارس ١٩٩٠ م، وحضرها د. سعيد النجار، والسفير: صلاح بسيوني، وعلي الشلقاني، ومنى ذو الفقار، وإبراهيم كامل: رجل الأعمال المعروف، لم تلفت نظري كثيرا في حينها، ولكن عندما بدأت أتتبع نشاط الجمعيات غير الحكومية لاحظت أن عددا من الحاضرين في تلك الحلقة هم من أشد النشطاء في مجال الجمعيات، وأن منهم شخصيات تعمل في مجال التطبيع المباشر مع "إسرائيل"...

فإبراهيم كامل ذهب مرارا إلى "إسرائيل"، بل قام بشراء أسهم في شركة "كور" الإسرائيلية، والسفير: صلاح بسيوني: هو رئيس المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط المنشأ خصيصا لأغراض تخدم "الحوار المصري – الإسرائيلي"، وعلي الشلقاني: المحامي والمطبع الأكبر مع "إسرائيل"، نراه يصرح من أحد الفنادق الكبرى بتل أبيب لصحيفة ها آرتس الإسرائيلية بلواعج قلبه وشدة شوقه لإسرائيل قائلا: "لقد

تأخرت في المجيء.. وكان يجب أن أكون هنا منذ سـنوات ولو كنا جئنا مبكرا لتغيرت أشياء وأشياء.

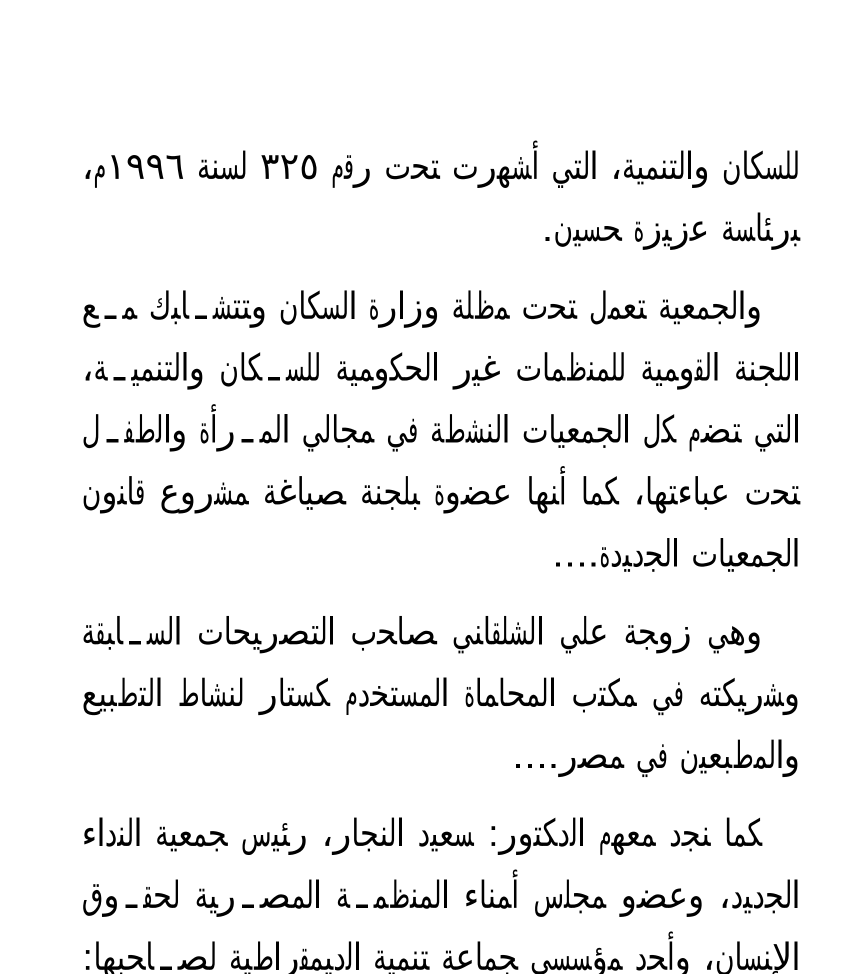
ويقول عن منظمة كوبنهاجن التـي ينتمـي إليهـا مـع عبد المنعم سعيد وآخرين: "إنها منظمة حديثة، هي الأولـى من نوعها، وأنه في خلال أسبوعين أو شهر ستنضـم إليهـا أعداد هائلة.. إننا سنشرح للمصريين أن إسرائيل ليست دولة متطرفة.. وإنما بها أقلية متطرفة وإننا سنقدم الإسـرائيليين للمصريين لأننا نؤمن بالمعرفة المتبادلة" [٢].

لكن وعود الشلقاني لحبيبته إسرائيل لا تتحقق بالسـرعة التي يتمناها، خصوصا وأن بين اجتماع الفيوم بقيادة بعـض رؤوس التطبيع في مارس ١٩٩٠، وبين تكوين أول جمعيـة لهم عام ١٩٩٧ م، مرت حوالي سـبعة أعـوام، ومـا زال نشاطهم محاطا بالاستهجان العام برغم محاولاتهم الـدؤوب وحلمهم أن يقودوا الشعب ولكن نحو الهاوية...

وكان من بين المشاركين في لقاء الفيوم المحامية: منـى ذو الفقار، وهي نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية المصـرية

---

[٢] الأسبوع: ٢٧ من أكتوبر ١٩٩٧، السنة الأولى، العدد ٣٧.



للسكان والتنمية، التي أشهرت تحت رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٩٦م، برئاسة عزيزة حسين.

والجمعية تعمل تحت مظلة وزارة السكان وتتشابك مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية، التي تضم كل الجمعيات النشطة في مجالي المرأة والطفل تحت عباءتها، كما أنها عضوة بلجنة صياغة مشروع قانون الجمعيات الجديدة....

وهي زوجة علي الشلقاني صاحب التصريحات السابقة وشريكته في مكتب المحاماة المستخدم كستار لنشاط التطبيع والمطبعين في مصر....

كما نجد معهم الدكتور: سعيد النجار، رئيس جمعية النداء الجديد، وعضو مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وأحد مؤسسي جماعة تنمية الديمقراطية لصاحبها: نجاد البرعي، وهو من أنشط العاملين في مجال الجمعيات غير الحكومية، ولأهميته بينهم تقترح الدكتورة: عزيزة حسين، على اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية تشكيل مجموعة ممن تسميهم المفكرين والرواد، تضمه هو ومنى ذو الفقار، وعزيزة حسين بالطبع، بالإضافة إلى شخصيات

أخرى للاستعانة بهم في بلورة موضوعات محددة كتلك التي نوقشت في الاجتماع التمهيدي (مثل تعبئة طاقات الجمعيـات الأهلية، وخلق منتدى لهذه الجمعيات للتعبير الديمقراطي عن الآراء وتغيير مفـاهيم السـلبية وبـث مفـاهيم المبـادرة والإبداع)[٣] ولا ننسى أن هذه اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية تضم بين جوانبها كـل الجمعيـات العاملـة فـي موضوعات: ختان الإناث – العنف ضد المـرأة – الصـحة الإنجابية – المساعدة القانونية وغيرها مـن الموضـوعات المفضلة لدى أصحاب الجمعيات.

وهكذا استطاع هذا اللوبي الصهيوني التغلغل وسط عـالم الجمعيات غير الحكومية، وربط كل العـاملين بشـبكة مـن الأنشطة المشتركة، فمركز دراسات المرأة الجديدة على سبيل المثال قام بإصدار الأبحاث التحضيرية المقدمة مـن لجنـة تعزيز دور المرأة تحت إشراف: سارة لوزا، صاحبة مكتب (سباك) الذي ينظم سفر "النشيطات"! إلى مؤتمر بكين، كمـا

---

[٣] نشرة منتدى المنظمات غير الحكومية: العدد الأول، ربيع ١٩٩٧، ص ٢.

ينظم سفر النشطاء إلى غزة ومدن الضفة الغربية.

وبرغم أن يافطة المكتب تقول: إنه ملتزم بالتنمية في مصر، إلا أنه لا يمانع في توريد الأنفار إلى أي مكان في العالم.. إلى بكين أو إلى غزة....

إلى الصين أو إلى إسرائيل لا فرق لديه..

ولم تعد القضية هي تناثر خبر وآخر عن علاقة جمعية ما بجهات أجنبية مشبوهة، بل صارت هي التشابك الكبير بين هذا اللوبي الصهيوني وبين جميع العاملين في الجمعيات غير الحكومية، ولم يسبق لجمعية منها أن اتخذت موقف مقاطعة أو تنديد بجمعية أخرى يثبت تورطها في أعمال مشبوهة.. فليس سرا على سبيل المثال أن جمعية ابن خلدون تعمل منذ إنشائها على محاور الأقباط والمرأة والدعوة إلى الحوار مع إسرائيل.. وأن سعد الدين إبراهيم، عضو بمجلس أمناء مؤسسة (MRG)، وهي من كبريات المؤسسات التي ترفع لافتة حقوق الأقليات في العالم وتمولها (هيئات التنمية الإسكندنافية والمجموعة الأوروبية) [٤] ومقرها لندن.

---

[٤] نشرة المجتمع المدني: نوفمبر ٩٤، العدد ٣٥، ص ٢٦.

وحينما دعا مركز ابن خلدون إلى مؤتمر الأقليات في الشرق الأوسط تحت رعاية (MRG) عام ٩٤ وتصدى له بعض المثقفين وتشككوا في نوازع القائمين عليه، لم ينصرف سعد الدين إبراهيم عن النفخ في بوق الأقباط حتى الآن، وكذلك لم يهدأ نفخه فيما يسميه السلام مع "إسرائيل"، فهو ينشط منذ بداية التسعينيات في توثيق روابطه الإسرائيلية ويشارك في (مشروع المبادرة من أجل السلام والبحث عن أرضية مشتركة في الشرق الأوسط) مع عدد من المراكز العربية والشرق أوسطية والأوروبية والأمريكية منها: الجمعية العلمية الملكية، ومنتدى الفكر العربي (الأردن)، وجامعة بير زيت (فلسطين المحتلة)، والمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، ومركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية (مصر)، ومعهد ترومان للسلام (القدس)، والأكاديمية الدولية للسلام (نيويورك)، والجماعات الأوروبية (بروكسل)، ومركز البحث عن أرضية مشتركة (واشنطن). وفي إطار هذا المشروع بدأت أول حلقة بحثية لصياغة مشروعات للتعاون الاقتصادي والسلام في الشرق الأوسط في مدينة روما خلال المدة من ٢٥/ ٢٧ سبتمبر ١٩٩١.

ويقوم بدور المنسق للمشروع كل مـن السـفير الأمريكـي السابق بيتركونستابل، والخبيران بشـئون الشـرق الأوسـط السيد هيليناكوين وجون ماركس. ومن الجـدير بالـذكر أن عددا من المشاركين في المشروع قد مثلوا بلادانهم في مؤتمر مدريـد للسـلام (٢٩/ ١٠ – ٣/ ١١/ ١٩٩١) وقـد نظـم المشروع حلقة مداولات ثانيـة فـي رومـا خـلال المـدة ١٩ – ٢٢/ ١/ ١٩٩٢)[٥].

ولم يكل سعد الدين إبراهيم ومركزه طوال النصف الأول من التسعينيات من التعاون مع جهات تحمـل اسـم السـلام في الشرق الأوسط، وحضور ندوات ومـؤتمرات بالخـارج تدور حول الموضوع نفسه ففي عام ١٩٩٤:

(شارك في أعمال منظمة البحث العربية المشـتركة فـي المغرب من خلال مشروع مبادرة من أجل التعاون والسـلام في الشرق الأوسط) [٦].

ثم (ندوة عن أمن البحـر المتوسـط فـي الفتـرة مـن

---

[٥] نشرة المجتمع المدني: يناير ١٩٩٢ م، ص ٢٤.

[٦] المجتمع المدني: السنة الثالثة، إبريل ١٩٩٤ م.

٢٢/ ٤/ ١٩٩٤ وذلك بدعوة من حلـف شـمال الأطلنطـي ومنتدى البحر المتوسط والمعهد الإيطالي للشئون الدولية)[٧].

وندوة عن الحوار الأوروبي المتوسطي في أثينـا (فـي الفترة من ١٧ سبتمبر إلى أكتوبر ١٩٩٤. حضر هذه الندوة نحو ١٨ مشاركا من مصر، لبنان، فلسطين، الأردن، تونس، مالطا، تركيا، وإسرائيل) [٨].

وقد عقدت الدورة الثانية من الحوار الأوروبي المتوسطي في القاهرة من ١٥ إلى ٢٧ أكتوبر ١٩٩٤، وجدير بالـذكر أن حيفا (فلسطين المحتلة/ إسرائيل) قد استضافت هذه الدورة أيضا في الوقت نفسه الذي كانت دورة القاهرة تعقد فيه) [٩].

والمشكلة في الحديث عن نشاط مركز ابن خلـدون أنـه يدخل في شبكة علاقات كثيفة مع الجمعيات غير الحكوميـة المصرية، فنجده يشارك (تحـت رعايـة اللجنـة القوميـة للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية عقد اجتمـاع فـي

---

[٧] المجتمع المدني: أكتوبر ٩٤ / العدد....

[٨] المجتمع المدني: أكتوبر ١٩٩٤، العدد ٣٤.

[٩] نفس المصدر السابق.

الخامس والعشرين من مايو في مقر وزارة السكان وتنظـيم الأسرة، وذلك لكل الذين حضروا القمـة الاجتماعيـة فـي كوبنهاجن، وتحدث في الاجتماع الدكتورة: عزيزة حسـين، والدكتور: إبراهيم حلمي عبد الـرحمن، والأسـتاذة: منـى ذو الفقار، والدكتور: سعد الدين إبراهيم. ومن محصلات هذا الاجتماع التأكيد على أهمية أن تعي المنظمات غير الحكومية المصرية كل القضايا التي تم إقرارها في القاهرة وكوبنهاجن وذلك من أجل ضمان الاستمرارية في مؤتمر بكين) [١٠].

ثم ينظم مركز ابن خلدون بالتعاون مع المركـز الـدولي الكندي مجموعة من ورش العمل في ثلاث محافظـات هـي جنوب سيناء والإسكندرية والمنيا.

وقد عقدت هذه الجلسة بغية توعيـة الجمعيـات الأهليـة المصرية التي لم تتوافر لها فرصة المشاركة في مؤتمر القمة الاجتماعية، وتزويدها بالخبرات وإطلاعها على التوصـيات

---

[١٠] نشرة إخبارية: اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسـكان والتنمية، يوليو ٩٥، ص ٤.

التي تمخض عنها المؤتمر) [١١].

وفي عام ١٩٩١ م خرجت من معطف ابن خلدون جمعية النداء الجديد، برئاسة: د. سعيد النجـار، وعضـوية: منـى ذو الفقار.

وأصبح سعد الدين إبراهيم رئيس مجلـس إدارة جمعيـة التنوير، ونجيب ساويرس: رجل الأعمال نائب رئيس مجلس الإدارة، وبجانبهما ليلى الشال: رئيسة اتحاد النساء التقـدمي بحزب التجمع سابقا، ثم خرج من ابن خلدون مركـز دعـم حقوق الناخبات المصريات (هدا) وأصبحت أمينـة شـفيق: اليسارية المهتمة بالحركة العمالية، رئيسة لهذا المركز الـذي يضم شاهندة مقلد: اليسارية المهتمـة بالحركـة الفلاحيـة، بالإضافة إلى وجود يساريات أخريـات بـالمركز.. وباسـم العمال والفلاحين قبلن العمل تحت إبط مركز ابن خلـدون، وتلقى التمويل الأجنبي عن طريق توسط سعد الدين إبـراهيم لهن لدى جهات المال الدولي المشبوه...

---

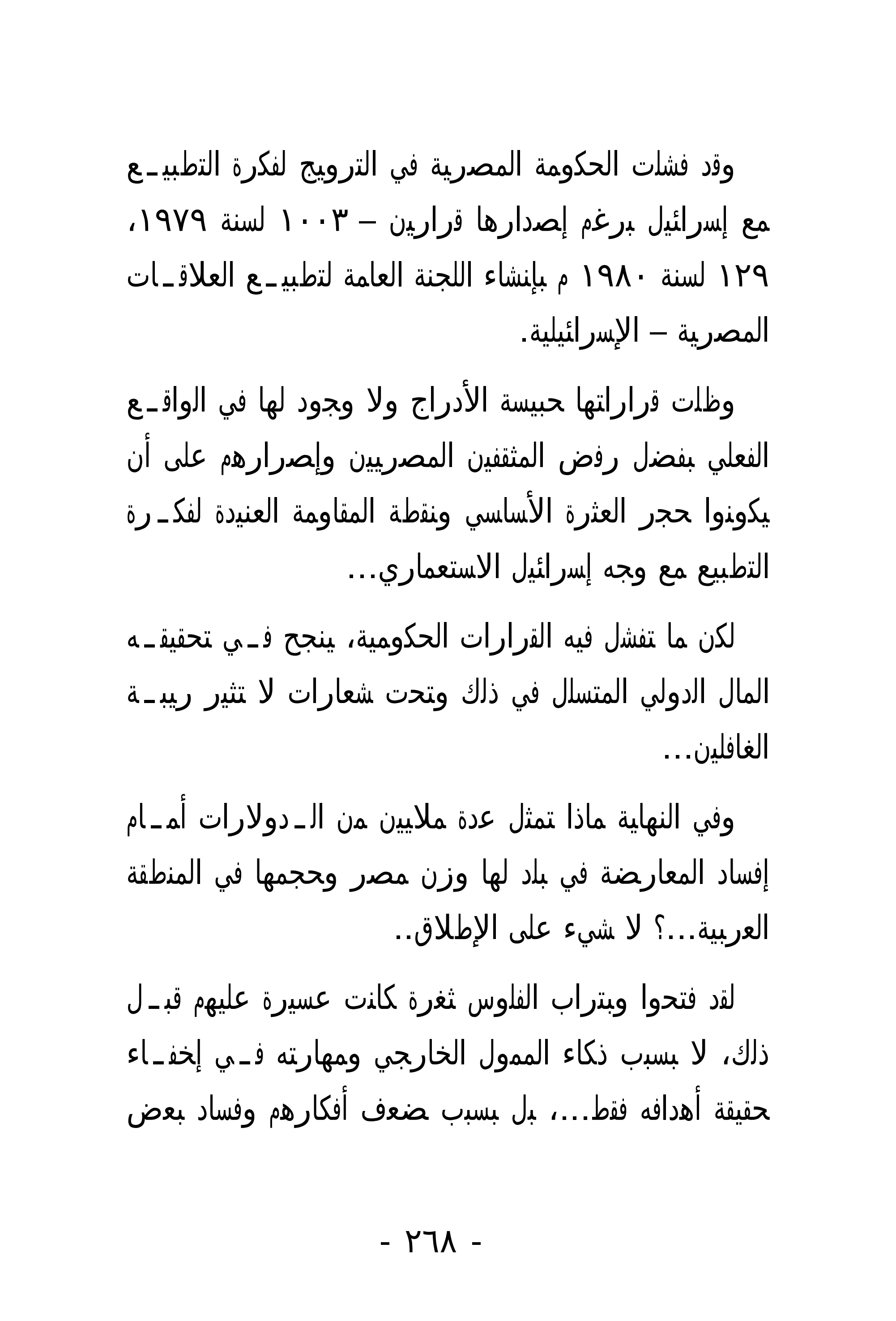
[١١] المجتمع المدني: العدد ٤٢، السنة الرابعـة، يونيـة ١٩٩٥، ص ٣٥.

وهناك أعمال كثيرة تجمع مركز ابـن خلـدون بمركـز المساعدة القانونية. أنظر تقرير عام ١٩٩٦، وأعمال أخرى تجمعه بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى برنامج القروض الجاري تنفيذه في منطقـة بولاق الدكرور بالاشتراك مع مركز قضايا المرأة (سـيولا)، هذا بخلاف اللقاءات المستمرة مع أعضاء الجمعيـات غيـر الحكومية في مؤتمرات الخارج، مثل تلك التي عقـدت فـي أمستردام هولندا، عن الحوار الأوروبـي للمنظمـات غيـر الحكومية، وشاركت فيه عايدة سيف الدولة – جمعية المـرأة الجديدة مع سعد الدين إبراهيم.. فضلا عـن تشـابكه مـع أعضاء جمعية كوبنهاجن، وكثير منهم أعضاء فـي مركـز ابن خلدون، وسعد الدين إبراهيم يبعث بتحياته إلى صـحيفة الأهرام وإلى القائمين عليها لنشرهم مقالا إسرائيليا، ولفتحهم باب الحوار مع إسرائيل على مصراعيه.. ويدعو المثقفـين إلى سرعة التطبيع لأنه (لم يتخلف عن الحديث والحوار إلى الآن سوى المثقفين) [١٢].

---

[١٢] نشرة المجتمع المدني:العدد ١٦١، السنة السادسة، يناير١٩٩٧ م.



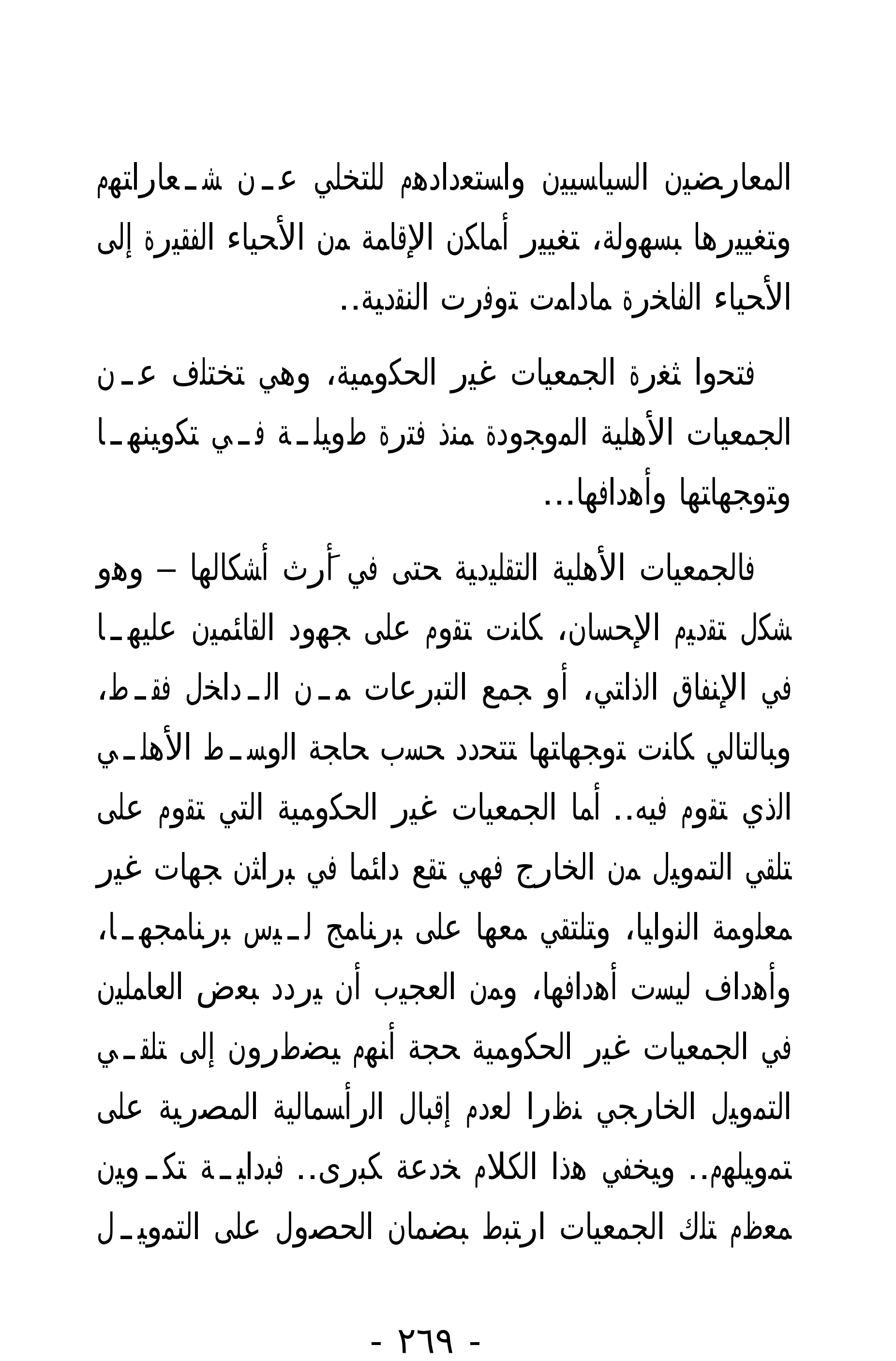
وقد فشلت الحكومة المصرية في الترويج لفكرة التطبيـع مع إسرائيل برغم إصدارها قرارين – ١٠٠٣ لسنة ١٩٧٩، ١٢٩ لسنة ١٩٨٠ م بإنشاء اللجنة العامة لتطبيـع العلاقـات المصرية – الإسرائيلية.

وظلت قراراتها حبيسة الأدراج ولا وجود لها في الواقـع الفعلي بفضل رفض المثقفين المصريين وإصرارهم على أن يكونوا حجر العثرة الأساسي ونقطة المقاومة العنيدة لفكـرة التطبيع مع وجه إسرائيل الاستعماري...

لكن ما تفشل فيه القرارات الحكومية، ينجح فـي تحقيقـه المال الدولي المتسلل في ذلك وتحت شعارات لا تثير ريبـة الغافلين...

وفي النهاية ماذا تمثل عدة ملايين من الـدولارات أمـام إفساد المعارضة في بلد لها وزن مصر وحجمها في المنطقة العربية...؟ لا شيء على الإطلاق..

لقد فتحوا وبتراب الفلوس ثغرة كانت عسيرة عليهم قبـل ذلك، لا بسبب ذكاء الممول الخارجي ومهارته فـي إخفـاء حقيقة أهدافه فقط...، بل بسبب ضعف أفكارهم وفساد بعض



المعارضين السياسيين واستعدادهم للتخلي عن شعاراتهم وتغييرها بسهولة، تغيير أماكن الإقامة من الأحياء الفقيرة إلى الأحياء الفاخرة مادامت توفرت النقدية..

فتحوا ثغرة الجمعيات غير الحكومية، وهي تختلف عن الجمعيات الأهلية الموجودة منذ فترة طويلة في تكوينها وتوجهاتها وأهدافها...

فالجمعيات الأهلية التقليدية حتى في أرث أشكالها – وهو شكل تقديم الإحسان، كانت تقوم على جهود القائمين عليها في الإنفاق الذاتي، أو جمع التبرعات من الداخل فقط، وبالتالي كانت توجهاتها تتحدد حسب حاجة الوسط الأهلي الذي تقوم فيه.. أما الجمعيات غير الحكومية التي تقوم على تلقي التمويل من الخارج فهي تقع دائما في براثن جهات غير معلومة النوايا، وتلتقي معها على برنامج ليس برنامجها، وأهداف ليست أهدافها، ومن العجيب أن يردد بعض العاملين في الجمعيات غير الحكومية حجة أنهم يضطرون إلى تلقي التمويل الخارجي نظرا لعدم إقبال الرأسمالية المصرية على تمويلهم.. ويخفي هذا الكلام خدعة كبرى.. فبداية تكوين معظم تلك الجمعيات ارتبط بضمان الحصول على التمويل

من جهة خارجية أولا....

ثانيا أن أحدا لم يحاول أن يطرق باب الدعوة لطرح فكرة اجتماعية والعمل على تنفيذها بالجهود الذاتية، بما يقتضـيه ذلك من الدعوة العامة إلى الفكرة، ومحاولـة نشـرها بـين الناس، والضغط على الحكومة لكـي تفـتح بـاب التبـرع للمقتنعين بأهمية تنفيذ تلك الفكرة، بدلا من الضـغط عليهـا لترك باب التمويل مفتوحا على مصراعيه دون أية رقابـة. ولا يخجل بعضهم من قول (إننا نقبل التمويل الأجنبـي لأن الحكومة أيضا تُمـول، وكمـا يقـول المثـل "لا تعـايرني ولا أعايرك التمويل طايلني وطايلك")، والأصح أن يقولـوا إذا كانت الدولة ترتشي فلماذا لا نرتشي نحن؟

وإذا كانت الدولة تنهب الفقراء. فلمـاذا لا ننهـب نحـن أيضاً..؟

أو إذا كانت الدولة تقمـع معارضـيها فلمـاذا لا نقمـع معارضينا أيضا..؟

وهكذا في سلسلة من القياس الفاسد والمفسد، ومن يرتضي مثالا فاسدا كي يحتذيه فعليه ألا يسـأل فـي أي الأحضـان

سيرتمي...؟ المنح النرويجيـة أم الدانماركيـة أم الهولنديـة أم الأمريكية أم غيرها. وربما يذكرنا ذلـك بكلمـة سـفير النرويج حينما انكشف دور بلاده في المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية فقال: (نحن مخولون ومسئولون فقط عن تقديم مساعدات مالية للمنظمة والمجتمع الفلسطيني الجديد) [١٣].

وكأنه يريد أن يقول: لسنا مسئولين عن الفساد الذي حدث في المجتمع الفلسطيني، ولا عن الطريـق المسـدود الـذي وصلوا إليه دون أن يحصلوا على أية حقوق.. لسنا مسئولين عن سيلان لعاب قادتهم وعـن خضـوعهم ومـذلتهم أمـام إسرائيل.

بينما سفير فلسطين في مصر يفاخر بعلاقتهم مع النرويج في الجلسة نفسها بقوله:

(كان الطريق المفتوح أمامنا، هو أن نظل بجانب أصدقائنا

---

[١٣] أوراق الشرق الأوسط: الاتفاق الفلسطيني الإسـرائيلي؛ ملامـح جديدة للشرق الأوسط، عدد خاص، القاهرة، أكتـوبر ١٩٩٣، ص ٩.

في الترويج والبدء في المحادثات السرية) [١٤].

والدانمارك أيضا مخولة للقيام بنفس الدور وتنشط إلى حد غير عادي منذ بداية التسعينيات لتنفيذ ما هو منوط بها فـي تمويل الجمعيات غير الحكومية ودفع عربة التطبيع.

ويستمر دورها في رعاية تحالف "كوبنهاجن" الذي تكون في ٣١ يناير ١٩٩٧ م، ومحاولة نفخ الروح فيه كلما أوشك على الموت كما حدث في الاجتماع الذي دعـا إليـه سـفير الدانمارك في القاهرة، وعقد فعلا بمقر سفارة بلاده أول يناير ١٩٩٨ م. وقد شـهد هـذا الاجتمـاع (مشـادة وتراشـقًا بالكلمات بين لطفي الخولي: المنسق المصـري للتحـالف، وديفيـد كيمحـي: ضـابط الموسـاد السـابق والمنسـق الإسرائيلي" [١٥] لكن دبلوماسية السـفير اسـتطاعت تلطيـف المشادة ومصالحة الطرفين على بعضهما الـبعض وبعـدها (قررت وزارة الخارجية الدانماركية بالاتفاق مـع نظيرتهـا الأردنية إقامة اللقاء الثاني لوفود كل من إسـرائيل والأردن

---

[١٤] نفس المصدر السابق ص ٧.

[١٥] الدستور: العدد ١٠٩، الأربعاء ٧ يناير ١٩٩٨ م، ص ١.

وفلسطين ومصر، أو ما يسمى شباب تحالف كوبنهاجن فـي العاصمة الأردنية عمان في الأسبوع الأخير من شهر فبراير الحالي – يقصد فبراير ١٩٩٨ م – **وكان هدف اللقاء إقرار ثلاثة مشاريع هي:**

ـ تأسيس شركة مساهمة مصرية لإصدار مجلة "الشرق الجديد" التي تصدر بثلاث لغات هي العربيـة والإنجليزيـة والعبرية.

ـ وإقامة إذاعة موجهة تبث بـرامج السـلام باللغـات الثلاث، يكون مقرها إما في القدس الغربية أو تل أبيب.

ـ والمشروع الثالث هو إنشاء منظمـة حقوقيـة غيـر حكومية لدعم ثقافة السلام في الشرق الأوسط، يكون مقرها عمان.

واللقاء والمشروعات التي ستخرج منه تمولـه الحكومـة الدانماركية بمبلغ عشرة ملايين دولار، بزعم رغبة الدانمارك في توطيد السلام حفاظا على مصالحها بالمنطقة) [١٦].

---

[١٦] الدستور: السنة الثالثة، العدد ١١٤، الأربعاء ١١ فبراير ١٩٩٨ م.

ولا أحد يعلم حقيقة المصالح الدانماركية فـي مصـر...؟ ولماذا تنفق كل هذه الملايين.. بل من أين لهـا كـل هـذا الفائض الذي تنفقه إذا كان عدد سكانها - كما يقول الخبـر- أربعة ملايين نسمة فقط، ونشاطها في مجال حقوق الإنسـان والجمعيات غير الحكومية بالنسبة إلى عدد السكان، والنشاط الاقتصادي للبلاد في حاجة إلى تأمل لمعرفة من يكمن خلف تدفقات الأموال المخصصة للتمويـل فـي منطقـة الشـرق الأوسط.

ومن الجدير بالذكر أن مركز القاهرة لدراسـات حقـوق الإنسان يعتبر من أنشط المراكز القائمة بأعمال مشتركة مع المنظمات الدانماركية منذ إنشائه في إبريل ١٩٩٤ م. وكثيرا ما يسافر أعضاء المركز إلى الدانمارك لحضـور نـدوات ومؤتمرات، وكثيرا ما نجد أخبارا تفيد اسـتمرار التعـاون بينهما.

ومن ناحية أخرى يشارك المركز في أنشطة تجمعه مـع الجانب الفلسطيني بالأرض المحتلة وغيـر المحتلـة. وقـد شارك المركز في أول مؤتمر دولي لحقـوق الإنسـان فـي منطقة الحكم الذاتي مع أربع عشرة دولة منهـا الـدانمارك،

طبعا، والدول الإسكندناڤية الأخرى.

ومركز القاهرة لم يتوقف طوال السنوات الماضية عن السفر إلى كوبنهاجن – أوسلو – غزة. ولم يتوقف عن عقد ندوات مناقشة السلام، والتسوية السلمية، ويحضرها عبد المنعم سعيد ومحمد السيد سيد إلى آخر قائمة "السعيدين" التطبيع.

وقد أصدر المركز عام ١٩٩٧ مجلة باسم (رؤى مغايرة) ليقدم من خلالها مختارات مترجمة من مجلة (ميريب) التي تصدر عن مشروع الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات ومقره واشنطن.

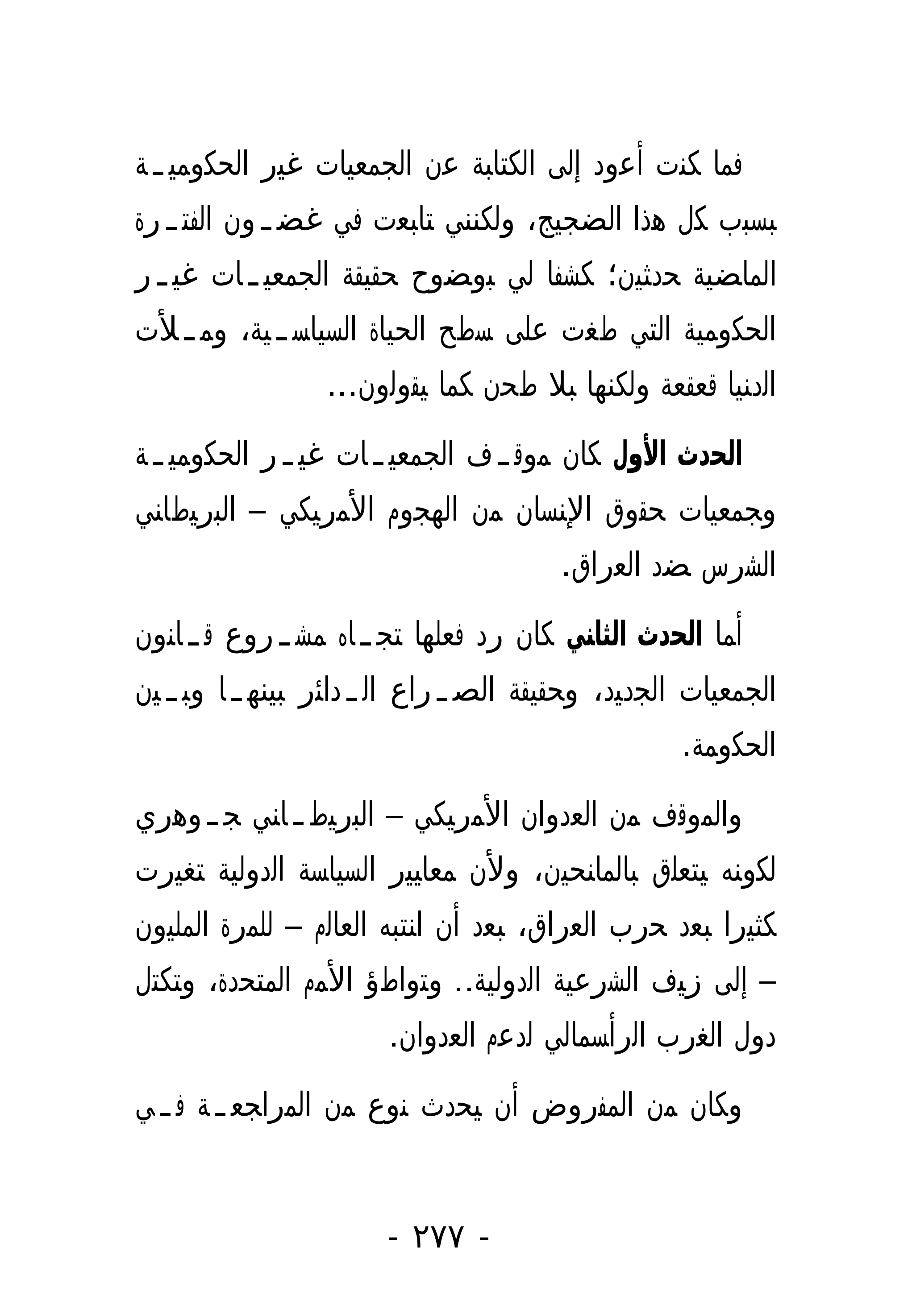
واسم الشرق الأوسط ومعهد الشرق الأوسط ودراسات الشرق الأوسط، أصبح شائع الاستخدام في دراساتهم وأحاديثهم بما يخفيه من قبول تقسيم جديد للمنطقة يضم بالضرورة الاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها على جميع المستويات...

ويبني النشطاء تلك اللغة الجديدة ويندرجون في مزيد من الأعمال المشتركة مع اللوبي الصهيوني الذي لا يمهد

ويتغلغل بينهم سواء بنفسه أو عبر تلاميذه وأصدقائه.. وكما رأينا أن سعيد النجار -على سبيل المثال - عضو المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وعضو جماعة تنمية الديمقراطية، ورئيس جمعية النداء الجديد، بالإضافة إلى مشاركته في عدد آخر من الجمعيات وتلاميذه يتغلغلون في جمعيات أخـرى، وكذلك منى ذو الفقار، فضلا عن إبراهيم سعد الـدين الـذي أصبح الكلام عنه من نافلة القول وغيرهم.. وغيرهم.. فإلى أي هاوية يسير نشطاء الجمعيات غيـر الحكوميـة دون أن يدروا.. هذا ما ستجيب عنه الأيام القادمـة.. ولـن تكـون بعيدة...

لن أكتب عن فضائح بعض الجمعيـات التـي تناولتهـا الصحف في الفترة الماضية.. ولن أكتب عن اكتشاف علاقة بعضها بالسفارة الأجنبية.. ولن أكتب عن سـوء اسـتخدام الأموال...!

ولن أكتب حتى عن زيادة وتيرة سفر بعض النشطاء إلى غزة التي صارت جسر العلاقات مع إسرائيل، فضـلا عـن سفرهم إلـى الضـفة الغربيـة ومختلـف منـاطق الأرض المحتلة...



فما كنت أعود إلى الكتابة عن الجمعيات غير الحكومية بسبب كل هذا الضجيج، ولكنني تابعت في غضون الفترة الماضية حدثين؛ كشفا لي بوضوح حقيقة الجمعيات غير الحكومية التي طغت على سطح الحياة السياسية، وملأت الدنيا قعقعة ولكنها بلا طحن كما يقولون...

الحدث الأول كان موقف الجمعيات غير الحكومية وجمعيات حقوق الإنسان من الهجوم الأمريكي – البريطاني الشرس ضد العراق.

أما **الحدث الثاني** كان رد فعلها تجاه مشروع قانون الجمعيات الجديد، وحقيقة الصراع الدائر بينها وبين الحكومة.

والموقف من العدوان الأمريكي – البريطاني جوهري لكونه يتعلق بالمانحين، ولأن معايير السياسة الدولية تغيرت كثيرا بعد حرب العراق، بعد أن انتبه العالم – للمرة المليون – إلى زيف الشرعية الدولية.. وتواطؤ الأمم المتحدة، وتكتل دول الغرب الرأسمالي لدعم العدوان.

وكان من المفروض أن يحدث نوع من المراجعة في

مواقف واتجاهات الجمعيات غير الحكومية، ومنظمات حقوق الإنسان في مصر.. فها هي ادعاءات حقوق الإنسان تسـقط كالهوام أمام اجتياح التورنيدو وصواريخ الكروز، بينما لـم يتغير موقفها من التمويل الآتي من دول العـدوان الهمجـي المباشر وحلفائها.

لم نسمع عن جمعية أخذت موقفا حاسـما مـن السياسـة الأمريكية والبريطانية بالمقاطعة.. أو منظمة قـادت حملـة لفضح السياسة الأمريكية، قاتلة الأطفال، ومدمرة الحياة، في العراق بدرجة الحماسة والنشاط نفسيهما الذين تقـود بهمـا حملة الختان أو حملة الجندر...

لم تعقد – هذه الجمعيات – ندوة برغم أن مقراتها كثيـرة ومنتشرة في كل مكان... لم تدع إحداها إلى مؤتمر لمناقشـة جريمة إبادة شعب بأكمله، وتـدمير مستشـفياته ومدارسـه، ومبانيه الأثرية، ومصافي بتروله، بل حتـى أنابيـب ميـاه الشرب فيه وجميع منشآته المدنية...

ولم تصدر كُتيبا – برغم سيل كتبها الفاخرة التي تحـوي كلاما ميتًا.. ولم تطبع ملصقا لتعلقه حتى على أبواب مقراتها الفاخرة الباردة... كل ما هنالك أن اجتمع خمسون من ممثلي

منظمات حقوق الإنسانية المصرية أمام مبنى السفارة الأمريكية في القاهرة، عصر يوم الخميس ١٧ ديسمبر ١٩٩٨ م، ثم تفرقوا سريعا...

والتقى بعضهم: حافظ أبو سعدة – أمين عام المنظمة المصرية – وبطل قصة "شيك" السفارة البريطانية، وبهي الدين حسن – أمين مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان – العائد من زيارة قريبة إلى إسرائيل، ونجاد البرعي – أمين جمعية تنمية الديمقراطية – الممولة من الكونجرس الأمريكي رأسا، التقى هؤلاء "الفرسان" الثلاثة بمدير الدائرة السياسة في السفارة الأمريكية، وسكرتير أول الشئون السياسية، وقدموا إليهما مذكرة احتجاج، وقعت عليها إحدى عشرة منظمة غير حكومية، تطالب بوقف الاعتداء على العراق، وقد تسلم المذكرة رجلا السفارة شاكرين لهم حسن صنيعهم بالتوجه إليهما بالذات، وليس إلى الشعب المصري.

وقد أصدرت تلك المنظمات نفسها مع آخرين – بيانا على طريقة تسجيل الموقف، وطبعت منه نسخا قليلة لتوزيعها في أضيق الحدود تحت عنوان:

(بيان صحفي، أفرجوا عن الشعب المصري كي يحتج

على ضرب العراق).

وعنوان البيان يتضمن حجة خفية بعدم التحرك والركون إلى اللاعمل، فمادام الشعب مقيدا ولا يستطيع التضامن! فماذا يفعل أعضاء منظمات حقوق الإنسان سوى ترديد محفوظات المادة التاسعة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية، والمادة ٢١ التي تكفل الحق في التجمع السلمي، وغيرهما من النصوص المسجلة في ردهات مدرسة الأمم المتحدة للصم والبكم...

وكان يمكن أن يكون البيان أقوى لو أن هذه المنظمات قد أعلنت – مثلا – عن قطع البرامج المشتركة بينها وبين مجالس القتلة والسفاحين المسمى بـالكونجرس، أو رفضها للأموال الدولية المغموسة بدماء الشعب العراقي..!

ولا تحاول أن تقارن هنا بين ضآلة عدد المشاركين في التجمع أمام مبنى السفارة "خمسون يمثلون إحدى عشرة جمعية وأصدقاءها!" وبين ازدحام الحقوق إنسانيين في المؤتمرات والمحافل التي يعقدونها في الفنادق والأماكن الفاخرة!

ومن الأفضل ألا تقارن بين يتْمِ اللقـاء والبيـان وعـدم تكرارهما، وبين الحملات النشيطة والمتوالية إلى حد الملـل عن ختان الإناث؛ وبالمناسبة فقد تطور الحـديث فـي هـذا الموضوع بعد حرب العراق، وأصبحت المؤتمرات والأبحاث تدور حول ختان الذكور، أما الجندر فلم يتطور موضـوعه بعد!

ولا تسارع بإرجاع السبب إلى أن حملات الجندر ممولـة ومدفوعة الثمن وتُجرى بدعم وحماية من الخارج والداخل.. أما رفض السياسة الأمريكية فغير ممول وغير مرضي عنه داخليا أو خارجيا، ولذلك يمكن الاكتفاء بمجرد تسجيل موقف للذكر لذر الرماد في عين من يتجاسر ويشكك فـي حقيقـة انحيازات جماعات حقوق الإنسان ومن لف لَفهـم... وهنـا نتذكر مزاعم بعض أصحاب هـذه الجمعيـات عـن (آلاف المتدربين الذين علمتهم منظمات ومراكز حقـوق الإنسـان ومنظمات العمل الشعبي) الذين هم كما يدعون أيضا "رصيد هائل في المستقبل لوطن ديمقراطي متحرر مـن الاسـتبداد

والاستغلال." [١٧]

ونتساءل أين كان هؤلاء الآلاف من المتدربين؟ ولماذا لم يظهر أحدهم للدفاع عن جزء مهـم مـن الـوطن، دهمتـه صواريخ الكروز وطائرات التورنيدو في بروفـة مصـغرة لمسح الأرض بكرامة العرب أجمعين؟!

إن آلاف المتدربين – هذا بفرض وجـود الآلاف – لـم يرفضوا الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق، ولم يشاركوا في أية ردود فعل بعد عشر سنوات من فعاليـات المجتمـع المدني، الذي قيل لنا إنه سيجدد شباب الأمة.. وسيفتح أبواب الحرية ويجعل الدماء الشعبية تجري في عروقها المتكلسة... فإذًا لا دماء ولا عروق، بل إن المعارضة المصـرية بكـل فصائلها لم تستطع الخروج بمسيرة حاشـدة لتتضـامن مـع الشعب العراقي، ليس فقط بسبب كثافة قوات الأمن، ولكـن بسبب ضعف المعارضة الداخلي بعد أن امتص العمـل فـي

---

[١٧] مجلة الهلال: العدد السابع بعد المائة، سبتمبر ١٩٩٨، جماد أول ١٤١٩ هـ، ص ١٢٢، من مقال: قضية التمويل ليسـت بدعـة وتستحق دراسة مستفيضة، بقلم: فريدة النقاش.

جمعيات التمويل الأجنبي جزءا كبيرا من قدراتها، وبعـد أن قبلت الرشوة المقدمة إليها من الداخل والخارج، فدب التحلل في أوصالها...

وكثير من المنظمات – الموقعة على بيانها سابق الذكر – يقوم أساسا على تمويل من الكونجرس الأمريكـي صـاحب قرار ضرب العراق وتدميره، فجماعة "تنمية الديمقراطيـة" ثانية الموقعين على البيان تقوم على تمويل من الكـونجرس ومنظمته، المسماة بالمنحة المحلية للديمقراطية، بالإضافة إلى تمويلات أخرى من هولندا والسـفارة البريطانيـة، وكـذلك الموقف بالنسبة للمركز المصري لحقوق المـرأة لصـاحبته "نهاد أبو القمصان" – والمركز لا يمل من توجيه الشكر إلى الممولين الأمريكيين (انظـر الكتـاب الأول، إهـداء إلـى: شاها علي رضا، ليلى الحمد – المنحة المحلية للديمقراطيـة، الكتاب الثاني أيضا، شكر إلى المنحة المحليـة الديمقراطيـة واشنطن، وكذلك الكتاب الثالث...) وربما نتذكر فـي هـذا الصدد حديث شاها رضا الذي قالت فيه:

"نحـن لسـنا ملتـزمين بالأهـداف السياسـية الضـيقة أو المحدودة، لكننا ملتزمون بالأهداف القومية، ونحن نـرى

أن دعم وتنمية الديمقراطية يتوافق مع المصـالح الأمريكيـة العليا". كما تقول في الحديث نفسه "يمكننا أن نقدم للكونجرس ما لدينا من معلومات حول المناطق التي يهتم بها" [(١٨)].

وبالطبع فإن الكونجرس يهتم بجمع المعلومات عـن كـل ما يخص مصر، وربما لا ننسى ما كشـفت عنـه التجربـة العراقية حينما نزعت الستار عما يسـمى بلجنـة المفتشـين الدوليين "الأونسكوم"، التي لم تكتف بالقيام بأعمال التجسـس بنفسها، وتقديم معلومات كاملة عن المواقع العسكرية والمدنية إلى المخابرات الأمريكية، بل إنها كانت ستارا طوال سنوات الحصار الثمانية، يمكن رجال "السي. آي. إيه" من الـدخول بأنفسهم والتفتيش عن كل شاردة وواردة تحت مظلتها.

وقد اعترف كوفي عنان نفسه بأنه يمتلك أدلة على تورط المفتشين الدوليين بالعراق في أعمال التجسس لصالح أمريكا.

ويظل السؤال المِلح لمن يتأمل لغة المتعاملين مـع تلـك الجهات هو:

[(١٨)] المنتدى الديمقراطي: كتـاب غيـر دوري تصـدره "جماعـة تنميـة الديمقراطية في مصر"، العدد الثاني، إبريل– يوليو ١٩٩٧م، ص ٢٤.

هل تقديم المعلومات إلى "منظمة المنحة المحلية للديمقراطية" التي تقوم بدورها بتقديم معلوماتها إلى الكونجرس الأمريكي؛ كيما تتوافق مع المصالح الأمريكية العليا، أصبح من الأعمال العادية التي تدعو إلى الفخر الآن...؟!!

أما من يقبلون تمويل "المعهد الديمقراطي الوطني" فهم الخارجون من معطف كلينتون شخصيا، فهذا المعهد هو أحد مؤسسات الحزب الديمقراطي الأمريكي الحاكم، حزب كارتر وكلينتون وغيرهما من رؤساء الولايات المتحدة، الذين لا يرون فرقا بين فرض السياسة الأمريكية بالديمقراطية أو بقوات المارينز، ولا يميزون بين تحقيق المصالح الأمريكية العليا بالتمويل أو التدمير...!

* * * *

وليس كل الموقعين على بيان الشجب السابق يتلقون تمويل "المنحة المحلية للديمقراطية" و"المعهد الديمقراطي الوطني" الأمريكيين، فـ"مركز الدراسات والمعلومات القانونية" – أمير سالم – يقوم على تمويل المنظمة السويدية، والسويد كما نعلم هي التي أمدت أمريكا بخرائط منشآت

"مخبأ العامرية العراقي، الذي تحول إلـى مقبـرة للأطفـال والنساء، وبقيت جلودهم ورموشهم ومآقي عيونهم الملتصـقة بالجدران، شاهدا لا يقبل التعليق علـى وحشـية الغـارات الأمريكية على المواقع المدنية.

أما "مركز القاهرة والمساعدة القانونية" و"دراسات المرأة الجديدة" و"مركز قضايا المرأة" فتتلقى تمويلات هولنديـة – دانماركية – سويدية – ألمانية. والقائمون على تلك المراكـز يرون أنه من الظلم البين الحـديث عـن الجمعيـات غيـر الحكومية ككتلة واحدة، لأن مصدر التمويـل يختلـف مـن جمعية إلى أخرى وبالتالي تختلف التبعية، فتقـول سـوزان فياض (مركز النديم لعلاج ضحايا العنف): "نحـن نـرفض التعامل مع السفارة الأمريكية والمعونة؛ لأنهما لهمـا موقـع قائد في تدعيم برامج الخصخصة والتعامل مع إسرائيل، كما أن لهما دورا مخربا في مجال الصحة، فكل برامج المعونـة الأمريكية، والتي تلقاها وزار الصـحة، تكـون مشـروطة بالتوجه إلى أنشطة معينة"[١٩].

---

[١٩] مجلة اليسار: العدد (١٠٧)، يناير ١٩٩٩، ص ٢٠.

ومركز النديم يقبل تمويل "دانيـدا" الدانماركيـة حسـب ميزانية ١٩٩٣، وتمويل "نوفيب" الهولنديـة حسـب نشـرة صندوق بكين.

ونجد الفكرة نفسها على لسان "هالة شـكر ا ": مـديرة (مركز دعم التنمية) وإحدى مؤسسات جماعة المرأة الجديدة، فتقول: "إن الغرب ليس كله كتلة واحدةً، وكـذلك الجهـات المانحة أو الممولين الغربيين ليسوا كتلةً واحدةً، فهناك عـدد من الممولين الغربيين الذين نشـأوا كنتـاج لتفجـر بعـض الحركات الاجتماعية في الغـرب، أو خرجـوا مـن رحـم الحركات الطلابية في السـتينيات والسـبعينيات، ويؤمنـون بالعدالة الاجتماعية ومسئولية الغرب عما يتعرض له العـالم الثالث من أزمات، ولذلك فهم مهتمـون بـدعم مـا يسـمى بحركات التحرر في العالم الثالث، وكذلك ما يسمى بعمليات التنمية فيه"[٢٠].

وربما كان يمكن أن نصدق "هالة شكر ا " لو لم تكن هي نفسها مسئولة مؤسسة "نوفيب" الهولندية، ولو لم نقرأ من قبل

---

[٢٠] مجلة اليسار: العدد (١٠٧)، يناير ١٩٩٩ م.

في نشرة صندوق بكين خبـرا يقـول: قـررت السـفارتان الدانماركية والهولندية في إطار مساندتهما للمنظمـات غيـر الحكومية، التي تسعى إلى تعزيز أدوار المرأة في المجتمـع، تمويل الأنشطة التالي بيانها:

١- أسماء المنظمات تحت مظلة اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية:

- مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف.
- مركز دراسات المرأة الجديدة.
- مركز تقنيات وسائل الاتصال (آكت).
- جمعية الشباب للسكان والتنمية.
- جمعية نهضة مصر الطبية". [٢١]

بالإضافة إلى مشروعات أخرى قامت مؤسسة "نوفيـب" بتمويلها للمرأة الجديدة وأشباهها في الجمعيات الأخرى.

---

[٢١] نشرة صندوق بكين: نشرة غير دورية تصـدر عـن المكتـب المساند لصندوق بكين، العدد الثالث، إبريل / مايو ١٩٩٥ م.

إذن حينما تتحدث إحداهن دفاعا عن التمويل من جهة ضد أخرى، فإنها تتحدث من داخل أحد البيوت الرأسمالية، وحجة أن الغرب – كله ليس كتلة واحدةً تحتوي على الكثيـر مـن المغالطات.

لقد كان هناك شـباب السـبعينيات الـرافض للسياسـة الأمريكية والوجه الاسـتعماري الشـرس. ولكـن هـؤلاء الرافضين لا يملكون مؤسسات مالية تعمـل خـارج نطـاق مؤسسات التمويل الرأسمالية ذات القوة والنفـوذ والأهـداف المشبوهة... وشباب السبعينيات الثوري الذي تتحـدث عنـه مسئولة "نوفيب" في مصر لم يظل على حالته الثورية الأولى بعد أن انتحر أهم مخلصيه، وانصرف آخرون فرادى إلـى مجالات الفكر والفن، واندرج الكثيرون في حيوات المجتمـع التقليدية. أما هؤلاء الذين التحقوا بالعمـل فـي مؤسسـات التمويل الكبرى – حتى لو افترضنا فيهم حسن النية – فقـد أصبحوا أدوات في مؤسسات كبرى لا تعلن عـن أهـدافها البعيدة للبسطاء والسذج.

وحال اليسار في الغرب ليست بأسعد حـالا منهـا فـي مصر!!

وليس سرا أن الحكومة الهولندية صاحبة مؤسسة "نوفيب" التي تمول جمعيات حقوق الإنسان والجمعيات غير الحكومية قد (أعلنت رسميا تأييدها للضربة العسكرية ضد العـراق)، وصرح"ڤان أرستن": وزير الخارجية الهولندي في نوبة مـن الصلف وتحدي مشاعر كل الشعوب المقهورة بـأن: "بـلاده كانت على علم بتوقيت الضربة الجوية، حيث تم إبلاغها عن طريق الحكومية البريطانية بساعة الصفر قبل التنفيذ بساعات عديدة"، كما أكد "ڤيم كوك" رئيس الوزراء الهولندي علـى: "أن الضربة العسكرية ضد العراق كانت أمرا لا مفـر منـه لإخضاع العراق لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، ونـزع أسلحة الدمار الشامل، وأن وقت تسديد الضربة قـد تـأخر كثيرا واستنفدت خلاله أمريكا كل السبل السياسـية للتفـاهم مع حكومة العراق". وأكد "كوك" على أن "لأمريكا الحق في اتخاذ قرار منفرد بهذا الشأن دون الرجـوع إلـى مجلـس الأمن"[٢٢] ثم صرح الدبلوماسي "ڤان سيليم" ممثل هولندا في المقعد المؤقت في مجلس الأمن – حيـث كانـت المملكـة

---

[٢٢] صحيفة الوفد: ٢٩ شعبان١٤١٩ هـ / ١٨ ديسمبر ١٩٩٨ م، ص ٨.

الهولندية قد فازت قبل ضرب العراق بشهر واحـد بمقعـد مؤقت في مجلس الأمن لمدة أربع سنوات: بـأن "الحكومـة الهولندية سوف تقف وبشـدة مـع الموقـف الأمريكـي – البريطاني ضد العراق، وبأن ما حدث هـو حـق سياسـي للولايات يخضع له العـراق، ولا يحـق للـدول الأخـرى الأعضاء في مجلس الأمن الاعتراض أو محاسـبة أمريكـا أو شن حملات ضدها لاتهامها بخرق الشرعة الدولية". وأكد "ڤان فاسيليم" على "أنه في حال حدوث تصويت داخل مجلس الأمن لإدانة أمريكا في ضربتها للعراق فسوف تكون هولندا في صف أمريكا"[٢٣].

إذن، هولندا مع أمريكا على طول الخط.. كما أنهـا مـع إسرائيل على طول الخط أيضا، لأنها هي التي قدمت – من قبل – معلومات إلى إسـرائيل لضـرب المفاعـل النـووي العراقي عام ١٩٨١ م، ثم سمحت لها بنقل أسلحة الدمار عبر أجوائها مدة ست سنوات – في سرية كاملة – حتى انكشـف الأمر في حادث الطائرة الإسرائيلية التي سقطت في الأجواء

---

[٢٣] صحيفة الوفد: ١٣ رمضان ١٤١٩ هـ /١ يناير١٩٩٩، ص ٨.

الهولندية.

و"دانيدا"، العاملة باسم وزارة الخارجية الدانماركية تقـف هي الأخرى إلى جانب إسرائيل على طـول الخـط، وهـي راعية "تحالف كوبنهاجن للسلام" ومشروعاتها تصب في هذا المجرى دائما، ولعلنا نذكر الخبر الذي يقول: "قررت وزارة الخارجية الدانماركية بالاتفاق مع نظيرتها الأردنيـة إقامـة اللقاء الثاني لوفود كل مـن إسـرائيل والأردن وفلسـطين ومصر.. أو ما يسمى بـ "شباب تحـالف كوبنهـاجن" فـي العاصمة الأردنية عمان في الأسبوع الأخير من شهر فبراير الحالي – يقصد فبراير ١٩٩٨ م – وكان هدف اللقاء إقـرار ثلاثة مشاريع هي:

"تأسيس شركة مساهمة مصرية لإصدار مجلـة "الشـرق الجديد" التي تصدر بثلاث لغات هي العربيـة والإنجليزيـة والعبرية".

و"إقامة إذاعة موجهة تبث برامج السلام باللغات الـثلاث، يكون مقرها إما في القدس الغربية أو في تل أبيب".

و"المشروع الثالث هو إنشاء منظمة حقوقية غير حكومية

لدعم ثقافة السلام في الشرق الأوسط، يكون مقرها عمان".

و"اللقاء والمشروعات التي ستخرج منه تموله الحكومة الدانماركية بمبلغ عشرة ملايين دولار"[٢٤]، والدانمارك كما يقول الخبر "أربعة مليون نسمة فقط". ونشاطها في مجال حقوق الإنسان والجمعيات غير الحكومية بالنسبة إلى عدد السكان والنشاط الاقتصادي للبلاد في حاجة إلى تأمل؛ لمعرفة من يكمن خلف تدفقات الأموال المخصصة للتمويل في منطقة الشرق الأوسط...؟ وكلما أثير حديث النوايا الخفية لمؤسسات التمويل الدولية، يكون رد بعض الحريصين على بقايا القناع اليساري القديم هو: نحن نرفض أموال المعونة الأمريكية وأموال مؤسسة "فورد"، ونقبل التمويل من مؤسسة "نوفيب" الهولندية أو "دانيدا" الدانماركية.. وكأن "نوفيب" منزهة عن الشبهات، وكأن "دانيدا" ثورية و"فورد" إمبريالية...!!! فكرة هزيلة تتردد كثيرا ولا ندري أعلى أنفسهم يضحكون.. أم علينا يتحايلون..؟ والغريب أنهم

---

[٢٤] الدستور: الأربعاء ١ فبراير ١٩٩٨ م، العدد ١١٤، السنة الثالثة، شباب تحالف كوبنهاجن الإسرائيلي.

يحدثوننا عن جماعات ذات نزوع أخلاقـي وإنسـاني تمـلأ الغرب في معرض السجال والمناقشة، أما في معرض الواقع الفعلي والانغماس في دائرة العمل "المدني" – كما يسمونه – فإنه لا يفرقون بين زيد وعبيد، ويقبلون بأموال المؤسسـات الكبـرى لأنهـا هـي التـي تسـتطيع تقـديم التمويـل... أما المؤسسات الصغرى فيكفي التعـاطف البـريء معهـا، ومقال أمنية شفيق "مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي ما لها وما عليها" المنشور في جريـدة الأهـرام يكشـف مـأزقهم بوضوح. فبعد أن تمتـدح نظـام الديمقراطيـة الأمريكيـة المزعومة تقول: "وفي زيارتي الأخيرة للولايـات المتحـدة تعاملت مع منظمتين كان لهما موقف موحـد مـن أطفـال العراق والحصار المفروض على الشعب العراقـي الشـقيق من منطلق إنساني بحت، الأولى هـي منظمـة الصـحفيين الزنوج المسلمين، والثانية هي منظمة مجتمعات بردرهـوف وهي منظمة مسيحية"[٢٥]. وبرغم هذا الإطـراء للمنظمـات الصغيرة ذات النزوع الإنساني فإن أمينة شفيق تقبل بالتعاون

---

[٢٥] الأهرام: ٢٣ أغسطس ١٩٩٨.

مع مؤسسات السياسة الأمريكية المعتدية على العراق مباشرة حينما يتعلق الأمر بالتمويل؛ لأنها ببساطة مديرة "مركز دعم حقوق الناخبات المصريات" "هدا" القائم على تمويل "فـورد" الأمريكية "وفريدريش إيبـرت" الألمانيـة وغيرهمـا مـن المؤسسات الكبرى.

أما الهيئة القبطية الإنجيلية للخـدمات الاجتماعيـة التـي تجنبت التعليق أو الإشارة إلى الهجوم على العراق وواصلت أنشطتها المختلفة، وكأن الأمـر لا يعنيهـا، فكـان يمكـن ألا يلتفت إليها أحد لولا ذلك الخبر الـذي تناقلتـه وكـالات الأنباء، ومفاده أن الأب جليبر: راعـي الكنيسـة الإنجيليـة البريطانية، وقف في أعياد الميلاد المسيحية يبـارك الجنـود الإنجليز المشاركين في الحملة بالخليج يبشرهم برضـى ا ويمنيهم بسنة جديدة وسعيدة ويقول "لهم لقد كنتم على حـق يا أبناء الرب..." [٢٦].

والأب جليبر يبارك القتلة في أثنـاء القصـف الوحشـي

---

[٢٦] خبر عن هيئة الإذاعة البريطانية، يـوم السـبت الموافـق: ٢٣ ديسمبر ١٩٩٨ م.

ودماء المدنيين لا تزال تنزف.. وجثث القتلى لم تبرد.. ودخان الحرائق المشتعلة في البيوت الهادئة ومستشفيات الولادة ودور الحضانة لم يتلاش بعد.. ورائحة الدمار تعم الأرض في أبشع مجزرة حربية.... والإنجيلية المصرية يمكن لها أن ترد بأنها ليست مسئولة عن تصريحات الأب جليبر أو غيره... ولكن كيف يمكن الارتكان إلى ذلك النفي غير المدفوع الثمن، في الوقت نفسه الذي يرى فيه الجميع العلاقة بين ازدياد نشاط الإنجيلية واتساع التمويل الأمريكي – البريطاني لها في السنوات الأخيرة؟ حيث إن الإنجيلية من أوائل الجمعيات المسجلة في نشاط المعونة الأمريكية "AID"، وتشترك في مشروع "UMI" التابع للمعونة الأمريكية أيضا، و"سيربا" الأمريكية، كما تتلقى تمويلا من "نوفيب" الهولندية و"دانيدا" الدانماركية و"دايا" الهولندية، والصندوق السويسري في مجال التعليم، وصندوق الأمم المتحدة "UNFDA" لتمويل برامج الصحة الإنجابية.

ويستمر نشاط الإنجيلية الممول من كل هذه الجهات دون انقطاع، وقد قامت في أثناء القصف وبعده ببعض الأنشطة منها: الاحتفال بافتتاح المرحلة الأولى من مشروع تطوير

المجتمع بمنطقة "كوم غراب" في مصـر القديمـة، تحـت إشراف مجموعة من الفنانين التشكيليين، حيث قاموا بطـلاء واجهات بعض المنازل بالمنطقة والرسوم عليها..!!

وتقيم الهيئة ما يسمى بمنتدى حوار الحضارات والاحتفال من خلاله بنوع معين من الكتّاب الذين يقبلون بالحوار مـع الآخر، وقد احتفل المنتدى بـ "السيد يسين ومراد وهبة ونبيل عبد الفتاح وغيرهم من المتحاورين مع... الآخر!!" [(٢٧)].

وهكذا غلب الطابع الاحتفالي على نشاط الإنجيلية في هذا الوقت.. وربما كانت هناك أنشطة غير احتفالية تقـوم بهـا الهيئة، ولكن للأسف لا يعلن عنها بالقدر الكافي...

احتفالات وصراعات:

في أحد الصباحات الباهتـة، وأنبـاء قصـف الطيـران الأمريكي للمواقع العراقية تتردد – وكأنه أصبح روتينا عاديا للحياة لا يستأهل الانتباه – كان احتفال المنظمـات النسـوية

[(٢٧)] مجلة صباح الخير: ٤ فبراير ١٩٩٩ م، ١٨ شوال ١٤١٩ هـ، ص ١٢.

البهيج بيوم المرأة العالمي.

نظم الاحتفال – بمسرح الهناجر – صـندوق المـانحين المكون من ٣٠ منظمة عالمية تتبع ثمانٍ منها الأمم المتحدة، بالإضافة إلى "سفارات الدانمارك، هولندا، فرنسـا، سـفارة إيطاليا، البنك الدولي، سفارة ألمانيـا، منظمـة "فريـدريش إيبرت"، السويد، سويسـرا، فنلنـدا، المعونـة الأمريكيـة، والمجلس البريطاني.

ولا تتساوى هذه المنظمـات والسـفارات فـي السـخاء التمويلي - كما تقول د. فاطمة خفاجي: رئيسـة المجموعـة الفرعية لمجموعة الدول المانحة للمرأة والتنميـة - حيـث تشتهر المعونة الأمريكية بأنها تفضل العمل منفردة عن بقية هذه الدول، وفي الأنشـطة التـي توافـق أجنـدتها فقـط، أما السفارة الهولندية فهي أكثر السفارات مرونةً وتسـهيلا؛ لأنها تقبل التمويل دون انتظار إذن المركز في البلـد الأم.. ولا تشترط سوى تقديم المعلومات الوافيـة عـن المشـروع المراد تنفيذه..!!!

وتكون "صندوق المـانحين" ذو القـوى الخارقـة عـام ١٩٩١م، ويعمل منذ ذلك الحين في موضوعات ختان الإناث

والتدريب على قضايا النوع "الجندر".

وإذا عدنا إلى احتفال ٨ مارس فسنجد نسبة كبيـرة مـن الحضور أجنبيات يمثلن المنظمات الثلاثـين، إلـى جانـب المتأجنبات العاملات معهن في السفارات والصناديق المختلفة وقد أعقب الكلمات وحفل الاستقبال "الطعام والمشـروبات"، يعني فقرة ثقافية غنت فيها بنات متأجنبـات أيضـا أغنيـة "يا مصطفى.. يا مصطفى أنا بحبك يا مصـطفى" وأغنيـة "يا جميل... يا جميل على حبك بان لي دليل"، ولـم نعـرف على وجه التحديد من الجميل المقصـود؟! أهـو الصـندوق أم أحد غيره؟! وفي النهاية كان هناك عرض روائي حكـت فيه الممثلة حكاية: "أحمد الدنف والدليلة المـاكرة"، وكيـف تمكنت الدليلة بالحيلة والدهاء من "النصب" على جميع أهـل البلدة. مما اضطر الخليفة إلى تعيينها في منصب مهم بالدولة اتقاء لشرورها، وفي قول آخر للاستفادة من ذكائها..!!!

ودلالة الحكاية المقدمة في يوم المرأة العالمي غريبة إلـى حد كبير، خصوصا أن التراث الشعبي مليء بحكايات نسـاء كن مثالا للشجاعة والفداء والصبر والعزيمة.. لكـن يبـدو أن لصندوق المانحين وجهة نظر أخرى، تـرى أن المـرأة

الداهية الشريرة هي النموذج السياسـي المصـروف للعـالم الآن...!!!

* * * *

احتفال آخر سبق هذا بعدة أيام وكان يختلـف عنـه فـي التفاصيل، وإن بلور محور الصراع الدائر الآن بين الحكومة بأجهزتها ومشروع قانونها مـن جهـة، وبـين المتـأجنبين المختلفين مع صندوق المانحين من جهة أخرى... فقد عقـد الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة مـؤتمره العـام تحت رعاية سوزان مبـارك، ومجلـس الـوزراء، ووزارة الشئون الاجتماعية، والصندوق الاجتماعي للتنميـة، وحتـى القوات المسلحة التي استقبلت المشاركين على أرضـها فـي نادي الجلاء.

وشارك في المؤتمر حوالي ألف شخص من العاملين فـي الجمعيات الأهلية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية، يمثلون ١٤٦٠٠ جمعية أهلية تملأ ربوع مصر، وتمثـل طوائفهـا المختلفة من أسوان إلى الإسكندرية، جمعتهم الدولة من كـل فج عميق لا لتناقشهم في مشروع القانون الجديد، أو لتسـمع شكواهم عن معوقات العمل الأهلي أو غير ذلك من الأمـور

الديمقراطية والعياذ با ، ولكن ليبعثوا ببرقية تأييد إلى رئيس الجمهورية، ويصفقوا موافقة على توصيات المؤتمر المعـدة سلفا، وليستمتعوا – أخيرا – بقضـاء يـومين فـي كنـف الحكومة، وقد جاءت الكلمات على مـدى يـومي المـؤتمر رسمية أكثر من اللازم.

أما الصندوق الاجتماعي للتنمية المنوط به القيـام بـدور كبير لدفع عجلة التنمية فـي الفتـرة القادمـة، فقـد بشـر الحاضرين في كلمته بأن تنمية الفترة القادمة ستختلف تمامـا عنها في الفترة السابقة، فتنمية زمان كانت تسير بخطـوات السلحفاة، أما تنمية المسـتقبل فسـتحقق طفراتهـا بقفـزات الضفدعة..!! ودعونا لا نخوض فـي التفاصـيل مادامـت الحكومة قد أرادت للمشهد الكلي أن يطرح المشـكلة علـى الوجه التالي:

هل يحق لعدة عشرات من الجمعيات الاستئثار بملايـين التمويل الآتي من الخارج، بينما هناك أربعـة عشـر ألـف وستمائة جمعية مسجلة وتعمل في الواقع الميـداني، ولكنهـا بعيدة عن بحر الثروة تماما.. تسمع عنه ولا تكاد تـراه...؟ وطرحت إحدى المخضرمات الأمر بقولها:

"مش معقول أبدا لمجرد إننا ما بنعرفش نملا "بربوزال" نتحرم من التمويل ونظل نعاني الفقر، لحد ما بقى فيه ناس زي القوى العظمى وناس عالم تالت".

وبرهن المشتركون في المؤتمر على أنهم يجيدون هم أيضا عقد ورش العمل، وتحدثوا عن تجاربهم الناجحة التي اتضح منها أن بعضهم قد عرف العمل مع الممول الخارجي، الأمر الذي انكشف بوضوح من خلال الأوراق المطبوعة للمؤتمر، فورقة الهيئة الإنجيلية للخدمات التي قدمت باعتبارها نموذجا رائدا للتنمية، رأينا من قبل مدى ارتباطها بجهات التمويل الدولية...

وورقة جمعية حماية البيئة من التلوث لم تشر من قريب أو بعيد إلى مصادر تمويلها، برغم أن رئيسة الجمعية هي يسرية لوزة: زوجة أنسي ساويرس، وعضو مجلس الشعب بالتعيين لدورتين متتاليتين، والمستشارة والمراجعة المالية للمنظمات غير الحكومية.

وهي كما قالت في كلمتها أمام مؤتمر الملتقي العربي البريطاني الذي نظمه المجلس الثقافي البريطاني: لقد بدأت مع جمعية الزبالين بالمقطم، وجمعية الزبالين كما تقول

باربارا إبراهيم – رئيسة مجلس السكان الدولي وزوجة سعد الدين إبراهيم "مركز ابن خلدون": قامت بتمويـل كـل مـن "البنك الدولي، ومؤسسة فورد، وهيئة أوكسفام، وهيئة الإغاثة الكاثوليكيــة، وصــندوق الأخــت إيمانويــل، والاتحــاد الأوروبي"[٢٨] وبالمناسبة فإن الدكتورة يسـرية هـي أخـت الدكتورة سارة لوزة صاحبة مكتب "سباك" الذي قام بتمويـل سفر النساء المشاركات في مؤتمر بكين، والذي يـنظم الآن بالتعاون مع معهد المناطق الحارة في هولندا ووزارة التعاون الدولي الفلسطينية سفر الكثير مـن النشـطاء والنشـيطات للمشاركة في دورات ومـؤتمرات بقطـاع غـزة والضـفة الغربية.

وبرغم هذه الشبكة المنعقدة من العلاقات والمصالح فقـد قُدمت تجربة "جمعية حماية البيئة من التلـوث" علـى أنهـا نموذج للتجارب المستقلة المكتفية بذاتها، بحجة أن فرع طرة الذي ترأسه لوزة، وتشغل هدى صاروفيم ساويرس منصـب

---

[٢٨] لمزيد من التفاصيل انظر كتاب: "بذور"، ماري أسعد وجوديـث بروس، باربارا إبراهيم ٨ Seed، رقم الإيداع ٤٦٤٣ / ٩٨.

مقررة لجنته، يختلف تماما عن فرع المقطـم الـذي تمولـه كل الجهات الدولية سابقة الذكر.. لكن ورقة فرع طـرة لـم تقدم لنا إجابات واضحة عن مصادر تمويلها الأولى، واكتفت بالقول: "إنها بدأت بالدراسة التي قام بها فريق مـن شـباب وشابات الجمعية المدربون بالمقطم بالتعاون مع بعض شباب طرة."[٢٩]

واتضح من ورقة عمل تجارب محافظة الغربية أن بعض جمعيات المحافظات شاركت في مـؤتمر المـرأة والتنميـة والسلام الذي انعقد في الأردن عام ١٩٩٤ م عـن طريـق رابطة المرأة العربية. كما اتضح من ورقة عمـل محافظـة شمال سيناء اندراجها في العمل مع جهات هولنديـة وهيئـة "نوفيب" في الكثير من المشروعات. كذلك الأمر مع محافظة الوادي الجديد المتعاونة مع سفارتي كندا وألمانيا.

والحكومة تقدم تلك التجارب فـي مؤتمرهـا باعتبارهـا تجارب رائدة، ولسان حالها يقول لا غضاضـة فـي ذلـك،

---

[٢٩] ورقة جمعية حماية البيئة من التلوث: المؤتمر العام للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة.

فالأمر يتم من خلالنا ونحن طرف في جميع الاتصالات وهذا هو عين المطلوب، أما أن تتم الاتفاقات والاتصالات بجهات التمويل الأجنبية دون علمنا وخارج إطارنا فنحن نرفض ذلك تماما.

ونجد تلك المعاني واضحة في ورقـة وزارة التأمينـات والشئون الاجتماعية المقدمة إلى المؤتمر التي تقـول: "مـن الملاحظ أن هناك عددا من المنظمات اسـتطاعت أن تسـتند إلى بعض مواد القانون المدني، وتسـجل نفسـها بالشـهر العقاري على أنها شركات لا تهدف إلى الربح، وتعمل فـي مجال العمل التطوعي؛ مما يـؤدي إلـى غيبـة الإشـراف والمتابعة... مع أن القانون يستوعب أنشطة هـذه الكيانـات ومنها التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، والتي تم إشـهار البعض منها طبقا للقانون المنظم للعمل التطوعي. وأوضحت وزارة العدل إلى عدم قانونية هذه المنظمات..." [٣٠]

---

[٣٠] انظر ورقة: "دور وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية والعمـل التطوعي" (من واقع التشريعات)، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العـام للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة مارس ١٩٩٩ م.

إذن فقد أغلقت الحكومة بقانونها الجديد ثغـرة الشـركة المدنية التي كانوا ينفذون منها في خلال السنوات الماضـية، وأصبح وجودها في ظل القانون الجديد غير شرعي...

ما العمل إذن..؟

وهي تجيب عنهم سريعا بقولها: "ترى الوزارة أن توفيق أوضاع هذه اللجان القوميـة وتوحيـد الجهـات الإشـرافية والإدارية وانضوائها تحت مظلة قانون العمل التطوعي فـي المجتمع ضرورة تحتمها التنمية الاجتماعية والاقتصادية"[(٣١)].

باختصار الكلام كله يدور حـول التمويـل والعلاقـات الخارجية. الحكومة تؤكد في مشروع قانونها الجديد أن كـل شيء يجب أن يمر من تحت يدها (يا فيها... يا اخفيها).

وكلمة السر هي توفيق الأوضاع مع القانون الجديد الـذي لا يعترف بالشركة المدنية ولا الأشكال الأخرى التي تمكـن الجمعيات من خلق مناطق نفوذ تخصها.

[(٣١)] انظر: دور وزارة التأمينـات و الشـئون الاجتماعيـة والعمـل التطوعي (من واقع التشريعات)، المؤتمر العـام للاتحـاد العـام للجمعيات والمؤسسات الخاصة في الفترة من ٣ – ٤ مارس٩٩ م.

بينما تملأ تلك الجمعيات الدنيا ضجيجا ضد ديكتاتوريـة الحكومة، وتحاول أن تستفز أصدقاءها في الخـارج للتـأثير والضغط، ويجتمع نشطاؤهم ببعضهم البعض كثيـرا لبحـث الموقف ومحاولة إيجاد ثغرة جديدة، وتكوين "لوبي" ضـغط جديد ذي مسمى جديد، لكنهم لم يستقروا على حل حتى الآن.

والخطاب المتداول بين الجانبين أصبح مكشـوفا، وغيـر مموه ما بين طرف يتهم الآخر بالعمالة الصريحة للخـارج، وآخر يرد بأن التهمة مشتركة وأنه لن يتنازل عن حقه فـي الصلة المباشرة بالخارج، فيقول نجاد البرعي:

"هذه الحكومة تعيش على التسول، فنحن كمنظمات حقوق الإنسان نتلقى تمويلا بكرامة، أما الحكومة المصرية فتأكـل بثديها، بمعنى أوضح إنها تتلقى تمويلات بتنازلات سياسـية وغيرها من التنازلات" [٣٢].

وعن منهج نشطاء الجمعيات في إسقاط القـانون الجديـد يقول:

---

[٣٢] مناخ معاد لكل ما هو حر: نجاد البرعي، نشرة نشـطاء، العـدد الثالث، أغسطس ١٩٩٨ م، ص ١٩.

"نوظف علاقتنا الدولية، فلابد أن يعرف العالم أجمع أيـة حكومة نعيش في ظل حكمها، لابـد أن نهتـك سـتر هـذه الحكومة، فيجب أن نفضحها فنكون مثل الطفل الذي يمسـك طبلة، فهناك مثل يقول (هبلة ومسكوها طبلة) نريد أن نكون الهبلة التي أمسكوها الطبلة فنقرع طوال الوقت لنُجرس هـذه الحكومة" [٣٣]. ويهدد بعضهم بأنه سينتقل إلى العمل الخارج في حالة تمرير القانون، كما هي الحال مع المعارضـة مـن المنفى.. ولكن المواقف لا تستقيم لأن أحدا لم ينفهم، ولأنهـم لم يكوّنُوا معارضة في الداخل يوما ما.. فما العمل إذن؟

هذا ما ستسفر عنه الأيام القادمة، وإن كنت أعتقد بـأنهم سيهرولون جميعا نحو بوابة توفيق الأوضاع، وحتى من هو أشدهم ضجيجا، لأن ما من أحد منهم يحتمل نتائج الاختلاف الجدي مع الحكومة، ولأنهم سيكتشفون أن العلاقات الخارجية التي يستندون إليها، لن تتدخل جديا لحسم الموقف لصـالحهم وهي مجرد صديق محتمل، أما النخبة الحاكمة فهي الشريك المجرب والمتشابك والمصالح مع الخارج حتى النخاع...

---

[٣٣] نشطاء: المصدر السابق.

وهذا هو مأزق لعبة الاعتماد على الغـرب الاسـتعماري ومؤسساته المدنية البراقة. حيث يجد النشطاء أنفسهم فجـأة معلقين في الهواء بعد أن خانوا أفكـارهم القديمـة، وولـوا وجوههم نحو قاموس وبرنامج عمل صنعه المستفيدون فـي الغرب لخدمة أهدافهم الرأسمالية العليا...

وها هم الآن يقفون على قارعة الطريـق لا يسـتطيعون العودة إلى مقاعد المعارضة القديمـة بعـد أن فقـدوا ثقـة الجمهور، الذي كان يصدقهم في الماضي.. وثقـة الحكومـة أيضا التي سعدت كثيرا بمتابعة فصول سقوطهم المدوي في أحضان الرأسمالية المليء بالأشواك... وثقة حتـى الممـول الأجنبي الذي كان يتصور أن لهم وزنا ونفوذا في الشـارع المصري أكبر من حجم البعوضة الذي يشغلونه الآن... ولم تبق أمامهم إلا الهرولة نحو توفيق الأوضاع.

سناء المصري

١٨ / ٣ / ١٩٩٩